الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2020

فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور نظام المعلومات المالي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطالبتان:
- بوعبد الله فريدة
- منومس شيماء

تحت إشراف:
قرين ربيع

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
عقون شراف	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
قرين ربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
كروش صلاح الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2020

مذكرة بعنوان:

دور نظام المعلومات المالي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطالبتان:
- بوعبد الله فريدة
- منومس شيماء

تحت إشراف:
قرين ربيع

السنة الجامعية 2020/2019

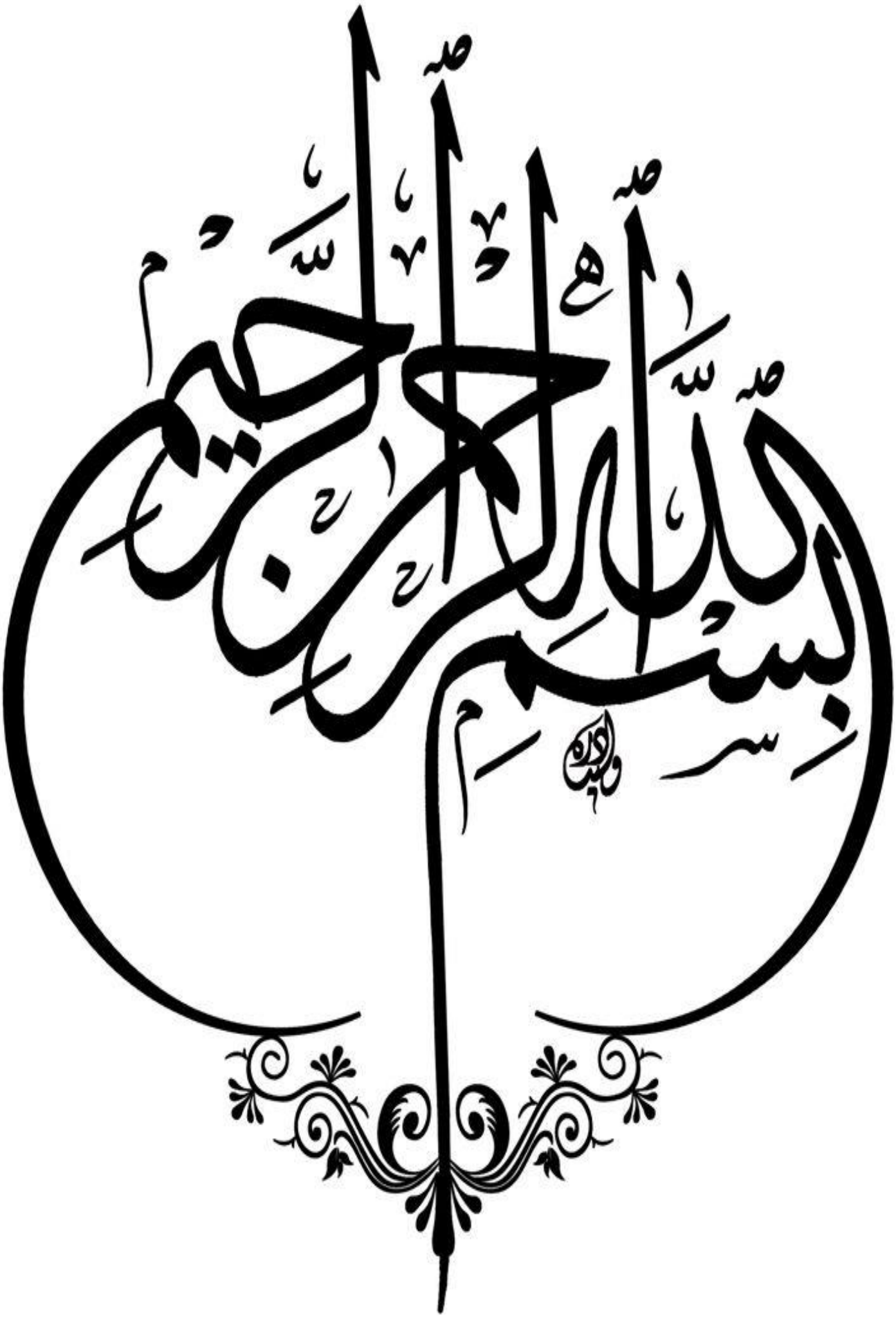
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر والتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي ألهمنا الطموح والصبر وسدد خطانا، ووفقنا لإتمام هذه الرسالة، ومن علينا بفضله ونعمه التي لا نحصيها، والصلاة على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين، أما بعد.....

نتقدم بتشكراتنا إلى الأستاذ الفاضل والمحترم المشرف علينا الدكتور قرين ربيع، الذي لم يبخل علينا بتعليماته وتوجيهاته القيمة طيلة فترة البحث.

كما نشكر كل الأساتذة الكرام الذين رافقونا في كل أطوار التعليم، بالأخص الاساتذة الجنة والذين تكرموا علينا من أجل تقييم عملنا.

كما لا ننسى أن نتوجه بالشكر إلى عمال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– بالأخص "دحمان زكرياء" الذي لولاه لما توصلنا إلى إتمام مذكرتنا نقدم له الشكر الخالص.

كما نتقدم بجزيل الشكر للإستاذ" زيد جابر " الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة خاصة

فيما يتعلق بالعمل ببرنامج حزمة الاحصائية للعلوم الإجتماعية.

وأخيرا نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة أو ابتسامة مواسية.

إهداء

الحمد لله رب العالمين الإله الأحد الفرد الصمد والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله و صحبه أجمعين.

إلى من قال فيهما الله عزوجل:"اخفض لمهما جناح الذل من الرحمة وقل رب إرحمهما كما ربياني صغيرا" أبي وأمي حفظهما الله.

إلى نجوم سمائي ومصدر قوتي عمتي "رشيدة"، أختي "نسيمة" وزوجها وأولادها "صهيب، تسنيم"، أختي "هاجر" و زوجها أولادها" لطفي، لؤي، زين"، إلى من استمد منها قوتي أختي الضغيرة "بشرى"، إلى أخي الوحيد "إحسان" إلى روح" عمتي الراحلة" التي لن أنساها"وناسة".

إلى توأم روحي ورفيقة دربي صديقتي "إيمان" وأختها "يسرى"

إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقتني مند الصغر" رحمة"

إلى جميع الصديقات: امال، رميساء، سامية، فاطمة، دليلة، سماح، إلى من رافقتني وعلمتني معنى الصبر وتحملنا معا عناء هذه المذكرة" شيماء"

إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث إلى كل من أحمل لهم الحب والإحترام في قلبي

فريدة

إهداء

بسم الله الذي لا يذر مع اسمه شيء في الأرض ولا في سماء وهو العلي العظيم،

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من علمني الإحترام و أعطاني الحب والعطاء، إلى من أحمل اسمه بكل أفتخار أطال الله في عمرك أبي الغالي– طاهر–

إلى معنى الحب والحنان، إلى من كانت السبب في وجودي ودعائها سر نجاحي وأنارت دربي أمي الغالية– سامية–

إلى أخواتي العزيزات الغاليات:" شميسة، فريال، ماجدة، وسام، وأختي "فاطمة" وزوجها وأبنها الغالي– طه–

إلى جدتيي و وجدي الذين لا أنسى فضلهم علي وأعتبرهم كوالداي أطال الله في عمركم؛

إلى أخوالي وأعمامي ، وأولادهم جميع أخص بالذكر الكتكوتتين الصغيرتين:" أميمة، أنفال" وأطال الله في عمرهم جميعا؛

إلى صديقات ورفقياتي ذربي : إيمان، لينة، ريان، نورهان، فريال وإلى من رافقتني من أجل اتمام هذه المذكرة والتي استمدت منها كل الثقة" فريدة"، أطال الله في عمركن؛

إلى كل من نسيهم قلمي، ولم ينساهم قلبي الذين سيبقى ذكرهم في القلب أبقى.

شيماء

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام المعلومات المالي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية– ميلة –، ولغرض معالجة إشكالية الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها وإختبار فرضياتها، تمت الإستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي منها فقد تم تصميم إستمارة كأداة لجمع البيانات بلغت عدد فقراتها(31 فقرة) وزعت على جميع الموظفين العاملين في بنك محل الدراسة وبالغ عددهم 33 موظف تم استرجاع جميع الإستمارات، حيث تم إستخدام أسلوب حزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss) من أجل تحليل بيانات الإستمارات بالإعتماد على متوسطات الحسابية ، تكرارات، الانحراف المعياري، التباين الاحادي، وأسلوب الانحدار البسيط، توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- ✓ وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لنظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية؛
- ✓ لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) لمتغيرات الديموغرافية(العمر، الجنس، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، مدة الخدمة في الوظيفة).

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات، نظام المعلومات المالي، نظام المعلومات البنكي، الرقابة الداخلية.

Summary of the study :

This study aims to identify the role of the financial information system in achieving the effectiveness of internal control in the king of ageiculture and rural development– Mila– for the purpose of addressing the problem of the study and answering its questions and testing its grounds,the descriptive and analytical approach was used with regard to the theoretical side . the applied one of them is that a form was designed as a tool to collect data, the number of paragraphs (31 periods) were distributed to all the employees working in the contry in which the study is concerned, and their number reached 33 employees. All the forms were retrived, where the method of statistical package for social sciences (spss) was used to analyze the questionnaires data. By relying on arithmetic averages,

frequencies, standard deviation, single variance, and the simple regression method, we came through this study to aset of results, the most prominent of which are :

_ the presence of statistically significant role at significance level ($0,05$) for the financial information in activating internal contrôle.

- There is no statistically at a significant level of ($0,05$) demographic variables (age, gender, educational qualification, job level, service duration in the job).

Key words :

Information system, financial information system, banking information system, internal control.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العناصر	**رقم الصفحة**
البسملة	
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	**أ_ ط**
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المالي	
تمهيد الفصل الأول	**11**
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات	**12**
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات وأسباب نشأته	**12**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف ووظائف نظام المعلومات وموارده	**18**
المطلب الثالث: أنواع نظام المعلومات ومشكلات التي تواجهه	**23**
المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المالي وأبعاده	**30**
المطلب الأول: مفهموم نظام المعلومات المالي ومكوناته	**30**

المطلب الثاني: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المالي ووظائفه	**33**
المطلب الثالث: معايير نظام المعلومات المالي ومشكلاته	**35**
المبحث الثالث: نظام المعلومات البنكي	**37**
المطلب الأول: طبيعة نظام المعلومات البنكي	**37**
المطلب الثاني: الأنظمة المعتمدة فالبنوك	**41**
المطلب الثالث: أمن نظام المعلومات في البنوك	**47**
خلاصة الفصل الأول	**51**
الفصل الثاني: دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية	
تمهيد الفصل الثاني	**53**
المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية	**54**
المطلب الأول: مفاهيم حول المراجعة والتدقيق والرقابة	**54**
المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية والعوامل التي ساعدت على ظهورها	**59**
المطلب الثالث: أهداف الرقابة الداخلية أنواعها والأطراف المستفيدة منها	**61**
المبحث الثاني: أساسيات الرقابة الداخلية	**64**
المطلب الأول: المقومات والإجراءات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية	**65**
المطلب الثاني: مكونات الرقابة الداخلية	**69**
المطلب الثالث: طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية	**74**
المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية	**77**
المطلب الأول: مساهمة نظام المعلومات المالي في تدعيم الرقابة الداخلية	**77**

المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المالي بالرقابة الداخلية	**80**
المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المالي في الرقابة الداخلية	**82**
خلاصة الفصل الثاني	**85**
الفصل الثالث: واقع نظام المعلومات المالي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–	
تمهيد الفصل الثالث	**88**
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–	**89**
المطلب الأول: تقديم مجمع الإستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة ميلة–	**89**
المطلب الثاني: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–	**94**
المطلب الثالث: نظام المعلومات المستعمل في البنك محل الدراسة	**98**
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**100**
المطلب الأول: المنهمج المستعمل، مجتمع وعينة الدراسة	**100**
المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة	**101**
المطلب الثالث: الصدق الظاهري للأداة الدراسة	**104**
المبحث الثالث:عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	**112**
المطلب الأول: وصف خصائص وسمات عينة الدراسة	**112**
المطلب الثاني: تحليل فقرات أداة الدراسة	**118**
المطلب الثالث: تحليل نتائج إختبار الفرضيات	**132**
خلاصة الفصل الثالث	**140**

الخاتمة	143
اولا: نتائج الدراسة	143
ثانيا: توصيات الدراسة	144
ثالثا: آفاق الدراسة	145
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	الموزع الآلي للأوراق النقدية	41
2-1	الشباك الآلي للأوراق النقدية	42
3-1	مكونات الرقابة الداخلية	73
4-1	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–	90
5-1	مقياس الإجابة على الفقرات	102
6-1	طول فترات المقياس	103
7-3	آراء وملاحظات الأساتذة المحكمين	105
8-3	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(البيانات والمعلومات) بالدرجة الكلية للبعد	105
9-3	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(المورد البشري) بالدرجة الكلية للبعد	106
10-3	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(التجهيزات والمعدات) بالدرجة الكلية للبعد	107
11-3	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية) بالدرجة الكلية للبعد	107
12-3	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(البيئة الرقابية) بالدرجة الكلية للبعد	108
13-3	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(الأنشطة الرقابية) بالدرجة الكلية للبعد	108
14-3	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(تقدير المخاطر) بالدرجة الكلية للبعد	109
15-3	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(المعلومات واتصالات) بالدرجة الكلية للبعد	109

3-16	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(المتابعة) بالدرجة الكلية للبعد	110
3-17	قيمة معامل ألفا كرونباخ لثبات لأداة الدراسة	111
3-18	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	112
3-19	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس	113
3-20	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	114
3-21	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي	115
3-22	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مدة الخدمة في الوظيفة	116
3-23	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	117
3-24	استجابات عينة الدراسة لعبارات المعلومات والبيانات مرتبة حسب متوسطات الموافقة	118
3-25	استجابات عينة الدراسة لعبارات المورد البشري مرتبة حسب متوسطات الموافقة	120
3-26	استجابات عينة الدراسة لعبارات التجهيزات و المعدات مرتبة حسب متوسطات الموافقة	121
3-27	استجابات عينة الدراسة لعبارات تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية مرتبة حسب متوسطات الموافقة	123
3-28	إستجابات لافراد عينة الدراسة لمتغير نظام المعلومات المالي	124
3-29	إستجابات أفراد الدراسة لعبارات بعد البيئة الرقابية مرتبة حسب المتوسطات الموافقة	125
3-30	إستجابات أفراد العينة لعبارات بعد الأنشطة الرقابية مرتبة حسب المتوسطات الموافقة	127
3-31	إستجابات أفراد العينة لعبارات بعد تقدير الخطر مرتبة حسب المتوسطات المتوافقة	128
3-32	إستجابات أفراد العينة لعبارات بعد المعلومات والإتصالات مرتبة حسب المتوسطات الموافقة	129

3-33	إستجابات أفراد العينة لعبارات بعد المتابعة مرتبة حسب المتوسطات الموافقة	130
3-34	إستجابات أفراد عينة الدراسة لمتغير الرقابة الداخلية	131
3-35	نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية	132
3-36	نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دور البيانات والمعلومات في تفعيل الرقابة الداخلية	134
3-37	نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دورالمورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية	135
3-38	نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دورالتجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية	136
3-39	نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دور تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية	137
3-40	نتائج تحليل التباين الاحادي للمتغيرات الدموغرافية في تصورات المبحوثين لمستوى نظم المعلومات المالية.	138

قائمة الأشكال

	قائمة الأشكال	
رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	نموذج الدراسة لمتغيرات المستقلة	هـ
2-1	فعاليات نظام المعلومات	15
3-1	التقدم التقني والعلمي في إستعمال تكنولوجيا المعلومات	17
4-1	وظائف نظام المعلومات	21
5-1	مكونات نظام المعلومات المالي	33
6-1	آلية عمل نظام المعلومات المالي	38
7-2	الفرق بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية	63
8-3	الهيكل التنظيمي لمجمع الاستغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-	92
9-3	الهيكل التنظمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-	95
10-3	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس	113
11-3	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	114
12-3	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي	115
13-3	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير مدة اخدمة في الوظيفة	116
14-3	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	117

مقدمة

المقدمة:

لقد شهد العالم تطورات هائلة في جميع نواحي الحياة خاصة سنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي، والعشر سنوات من القرن الحالي وأهمها الثورة التكنولوجية المعلومات، والذي ظهرا نتيجة لتأثير التغيرات السريعة والمتلاحقة لثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والحاسبات، ولقد بدا المفهوم غامضا في ذلك الوقت إلا أننا اليوم بدأنا نشهد الملامح الأساسية لهذا المفهوم والمتثلة في إستخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء جميع الأعمال.

وأمام هذا المد الهائل لتكنولوجيا المعلومات خصوصا في عالم المال والأعمال، والذي أثر تأثيرا عميق في نظم المؤسسات سواءا كانت نظما إدارية أو مالية أو غيرها أثر في هياكلها وتشكيلاتها وإتساعها وإنتشارها فلم يكن أمام المؤسسات إلا أن تواكب التطورات لتطوير أنظمتها، ونظرا للتعقيد الكبير في المهام الإدارية أدى إلى ظهور حاجة ملحة لبناء نظام دقيق ومتكامل للمعلومات يساهم في تحقيق أهداف منظمات الأعمال، كما أن التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال عظمت من دور نظم المعلومات خاصة نظم المعلومات المالية التي تعد إحدى أهم نظم المعلومات الحديثة المستخدمة في منظمات الأعمال الأن فهي ركيزة أساسية، تعتمد عليها المنظمة في تحقيق أهدافها الأمر الذي إستوجب الدقة في بنائها بإستخدام الأساليب العلمية الحديثة والذي يمكن الإعتماد عليه في إنتاج مختلف المعلومات المالية التي تساعد المنظمة في حل الكثير من المشاكل التي تواجه الإدارة وإتخاذ القرارات لمواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة، إذ تسعى للحصول على برمجيات نظم المعلومات تتميز بالكفاءة والفعالية والتحديث المستمر والقدرة على المعالجة السريعة، كما تتحقق فيها معايير الأمن والسرية وذلك لحساسية المعلومات في المؤسسات المالية والبنوك.

وحتى يحقق النظام أهدافه ويؤصل بقائه لابد من متابعته ورعايته وصيانته ولا يتحقق هذا إلا من خلال الرقابة التي أصبحت جزء لا يتجزأ من عمل أي في مؤسسة فهو نظام شامل يضم تحت مظلته العديد من الأنظمة الرقابية الفرعية المهمة والمتمثلة في النظام الرقابي المالي المحاسبي و الإداري، ولذلك أصبحت الشركات ملزمة بالعمل به، إذ كانت تسعى لتحقيق الجودة والشفافية في تقاريرها المالية.

وإن الغاية من نظام المعلومات المالي هو تقديم صورة موثوقة فيها عن الواقع المالي والإقتصادي للمؤسسة وهذا مايتطلب وجود رقابة مالية فعالة.

<u>أولا: إشكالية الدراسة</u>

انطلاقا مما تقدم يمكننا ان نصيغ إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو دور نظام المعلومات المالي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة–؟**

ولمعالجة وتحليل هذه الاشكالية يمكننا تجزئتها **إلى التساؤلات الفرعية**، تساعد في الالمام بحيثيات التساؤل الرئيسي المطروح والمتمثلة في:

- ✓ هل يساعد توفر المعلومات والبيانات على تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–؟
- ✓ هل لتوفر المورد البشري دور في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–؟
- ✓ هل لتوفر المعدات والبرمجيات دور في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–؟
- ✓ هل لتوفر تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية دور في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–؟
- ✓ هل توجد فروق ذات ذلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد العينة المبحوثة لدور نظام المعلومات المالي في تفعيل آلية الرقابة الداخلية، للمتغيرات الديموغرافية (الجنس،العمر، المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، مدة الخدمة في الوظيفة)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

على ضوء ماتم طرحه من التساؤلات حول موضوع الدراسة، تم وضع مجموعة من فرضيات والتي ستم إثبات صحتها أو نفيها، من خلال السياق العام لهذه الدراسة، وتتمثل في ما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) لنظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–.

يشتق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) لتوفر المعلومات والبيانات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–؟

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) لتوفر المورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–؟

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) لتوفر التجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–؟

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) لتوفر تقنيات لبرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–؟

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات ذلالة إحصائية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات أفراد العينة المبحوثة لدور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية، للمتغيرات الديموغرافية(الجنس،العمر، المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، مدة الخدمة في الوظيفة) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–؟

ثالثا: أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا في:

- انه يعتبر نظام المعلومات المالي أداة فعالة لايمكن الإستغناء عنها نظرا لمواكبتها للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، بإضافة إلى سرعتها ودقتها في توفير المعلومات؛
- التعرف على دور الرقابة الداخلية في تقييم وكشف النقائص والأخطاء بالإعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من نظام المعلومات المالي؛
- إبراز أهمية إستخدام نظام المعلومات في البنوك ومدى مساهمته الكبيرة في تزويد الرقابة الداخلية بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب؛
- التعرف على العقبات والصعوبات التي تواجه أنظمة المعلومات في البنوك.

رابعا: أهداف الدراسة: تبرز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- الإجابة على التساؤلات الفرعية ودراسة الفرضيات المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها؛
- التعرف على نظام المعلومات المالي ومختلف عملياته في البنك وعلاقته بالرقابة الداخلية؛
- التعرف على دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية؛
- المساهمة في بلورة الإطار الفكري المتكامل حول نظم المعلومات المالي والرقابة الداخلية.

خامسا: أسباب إختيار الموضوع: قد جاء هذا الموضوع بناءا على عدة إعتبارات منها ما يتعلق بالجانب الذاتي ومنها ما يتعلق بالجانب الموضوعي أهمها:

❖ **أسباب ذاتية:**

- طبيعة تخصصنا في ماستر" إدارة مالية" الذي حتم علينا البحث في مواضيع علمية ذات علاقة بالمالية؛
- الميول الشخصي لدراسة مواضيع جديدة ذات الصلة بالإقتصاد؛
- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية للمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–.

❖ **أسباب موضوعية:**

- الدور الكبير الذي يلعبه نظام المعلومات المالي في المؤسسات والمكانة التي تحظى بها الرقابة الداخلية بالبنوك في الوقت الراهن؛
- مواضيع نظم المعلومات من الدراسات الحديثة والجديرة بالبحث والإهتمام؛
- محاولة لفت نظر المسيرين لفوائد وجود نظام المعلومات في البنك ومحاولة حثهم على إستغلال هذه الوسيلة.

سادسا: منهج الدراسة

بعرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع الإعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها وإستخلاص النتائج منها وهذا في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فسوف نحاول الإعتماد على أسلوب دراسة حالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة عليها.

سابعا: حدود الدراسة: تم تحديد الدراسة وفق الإطار التالي:

- **الحدود المكانية**: إختص هذا البحث في تناوله لموضوع دراستنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ميلة_
- **الحدود الزمانية**: استغرقت مدة إنجاز دراستنا من الفترة الممتدة مابين 05 جوان إلى 06 جويلية السنة الجامعية 2019-2020.

ثامنا: أدوات الحصول على البيانات: إعتمدنا في دراستنا هذه:

- الكتب المتخصصة في مجال بحثنا(كتب نظم المعلومات،الرقابة الداخلية)؛
- الأطروحات، الرسائل الجامعية والوثائق المقدمة من قبل البنك؛
- المجلات والملتقيات؛
- المواقع الإلكترونية.

تاسعا: نموذج الدراسة: تم الإعتماد في الدراسة الحالية على :

تحديد متغيرات نظام المعلومات المالي (المعلومات والبيانات، المورد البشري، تجهيزات والمعدات، تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية) وما يرتبط بالرقابة الداخلية.

الشكل رقم(1-1): نموذج الدراسة لمتغيرات المستقلة

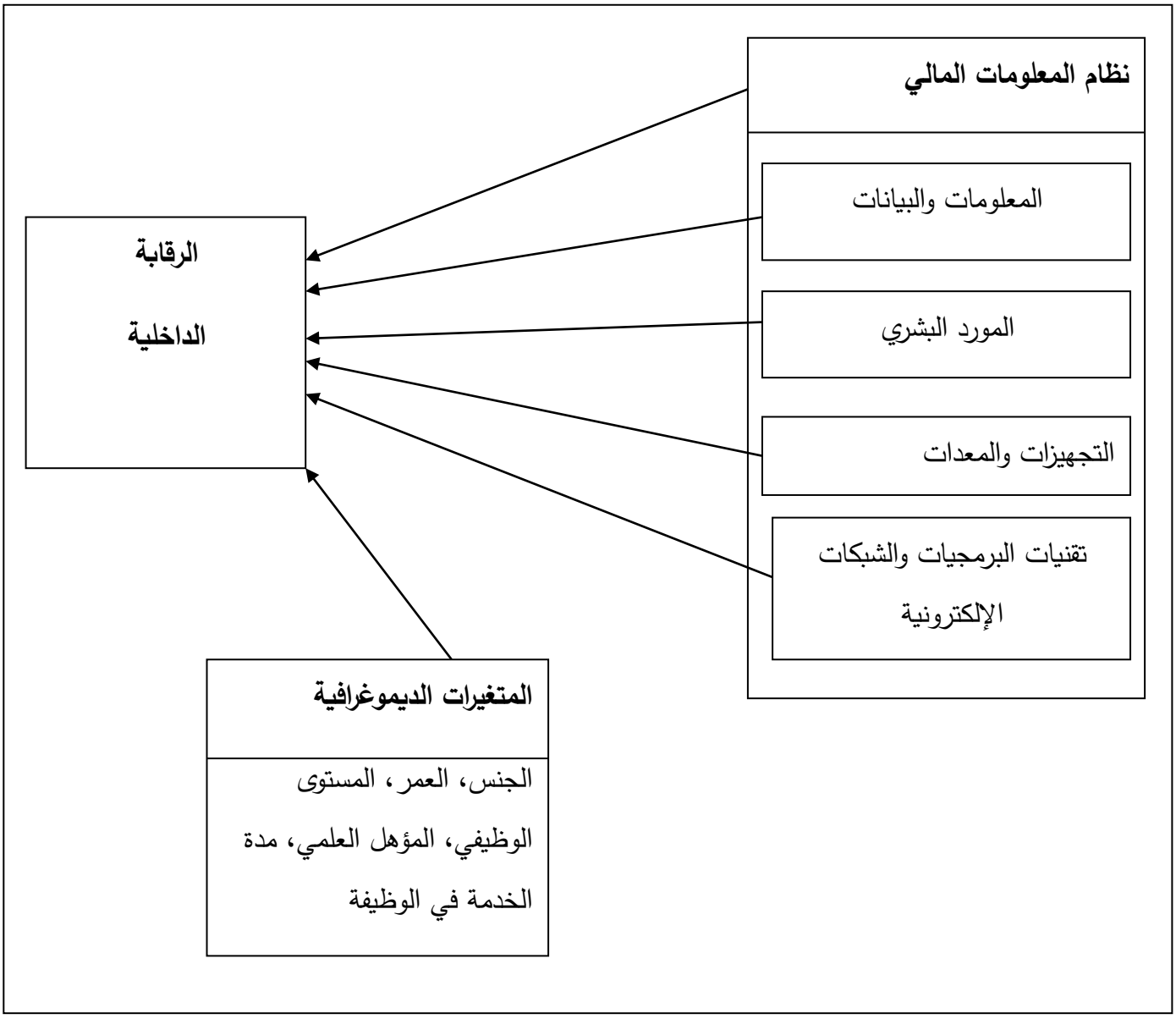

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على متغيرات الدراسة

يتضح من المخطط الوارد أعلاه ما يلي:

- يشتمل النموذج على متغيرين: المتغير المستقل(نظام المعلومات المالي) والمتغير التابع(الرقابة الداخلية)، يتكون المتغير المستقل من أربعة أبعاد(المعلومات والبيانات، المورد البشري، التجهيزات والمعدات، تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية)، بإضافة إلى المتغيرات الديموغرافية ومتمثلة في(الجنس، العمر، المستوى الوظيفي، المؤهل العلمي، مدة الخدمة في الوظيفة).
- من خلال حركة المخطط نستنتج وجود دور مباشر لكل بعد من أبعاد نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية، وبتالي نستنتج وجود علاقة بين نظام المعلومات المالي والرقابة الداخلية.

عاشرا: دراسات السابقة: تم الإطلاع على الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر مايلي:

- **دراسة بعنوان: ("نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك لرفع من مستوى أدائها"دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، البنك الوطني الجزائري PAN وكالة الوادي)،**

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، من إعداد الطالب وليد مرتضى نوه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أساسيات نظم المعلومات والقطاع البنكي ومحاولة الوقوف على واقع إعتماد المؤسسات البنكية على نظام المعلومات ومدى إرتباطه في عملية تحسين الأداء على مستوها، كما إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغرض تحليل المفاهيم العامة وتحليل المعطيات، ومن أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة أنه أصبح هناك إتفاق على أهمية المعلومات ودورها المؤثر في صناعة القرار لذلك تعتبر المعلومات مورد أساسي لتحقيق أهداف المؤسسة، وكذلك هناك عدة عوامل تتحكم في فعالية نظم المعلومات البنكية وتنقسم إلى عوامل داخلية يقصد بها الإمكانيات المادية والبرامجية والبشرية داخل النظام ويمكن السيطرة على هذه العوامل، أما العوامل الخارجية يصعب السيطرة عليها وهي كل مايأتي من البيئة الخارجية، يحتوي نظام المعلومات البنكي على عناصر الأمن وذلك لحماية المعلومات من المخاطر التي تواجه النظام من الداخل أي من قبل موظفي البنك بشكل عمدي أو نتيجة خطأ وإهمال، قد تكون مخاطر من خارج البنك عن طريق القرصنة والتسلل إلى المعلومات ولحماية المعلومات تعتمد البنوك على عدة إجراءات كتشفير المعلومات والتأكد من هوية من يريد الدخول للمعلومات.

- **دراسة بعنوان: (" دور نظام المعلومات في إتخاد القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة "دراسة إستطلاعية على مناجم الحديد والفوسفاط الجزائرية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورة في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، من إعداد الطالب العياشي العيدوني، جامعة سطيف01 ،2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستويات نظام المعلومات وإتخاذ القرار في التنمية المستدامة، وكذا معرفة مساهمة نظام المعلومات في إتخاد القرارات ذات البعد الإقتصادي، إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على حقائق العلاقة بين نظم المعلومات وإتخاذ القرارات، وكانت النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة والتي تمثلت في مساهمة أنظمة المعلومات في دعم مراحل إتخاذ القرار في كافة مراحله وهي تعد ذات أهمية من خلال أثرها الفاعل في إيصال المعلومات وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع، وإن عملية إتخاذ القرارات ترتبط بتقييم ومتابعة والتأكد من أن مايتحقق فعليا يسير لما

أريد له، ولذلك فإن وجود نظام معلومات خاص يرصد القرارات ومتابعة تنفيذها يشكل ضرورة بالغة وأهمية لازمة لتعرف المتواصل على كيفية التعامل من تلك القرارات وتقييم مستويات تنفيذها بصورة دقيقة.

- دراسة بعنوان: (" **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الإقتصادية**"، **دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة OPGI**)، أطروحة دكتورة في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، من إعداد الطالب علوان محمد لمين، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة2016.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تحديد مكانيزمات نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة من خلال الوثائق المستعملة وكيفية تدفق وتشغيل البيانات فيها للحصول على مخرجات تساعد مستخدميها على إتخاذ القرارات اللازمة، كما إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في بعض أجزاء المرتبطة بالمدخل العلمي لنظام المعلومات المحاسبي، وإستعانة بالمنهج التحليلي في الجوانب المتعلقة بالربط المباشر بين المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها لهذه الدراسة أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تأخذ عدة أشكال في تقارير إدارية تخدم على وجه الخصوص الإدارة أما القوائم المالية فهي موجهة إلى أطراف خارجية، نظام الرقابة الداخلي هام جدا في المؤسسة مهما كان حجمها ونوع نشاطها فما هي إلا مجموع إجراءات تنظم العمل داخل المؤسسة وتهدف لضمان تطبيق السياسات، القوانين واللوائح الموضوعة والجاري العمل بها، زيادة أهمية دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي، وذلك للوقاية من زيادة مخاطر التلاعب والوقوع في الخطأ، ذلك يستوجب نظام داخلي فعال لمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

حادي عشر : صعوبات الدراسة:

أحاطت بالبحث عدة صعوبات حالت دون إنجازه بالمستوى المرغوب وكانت تتمثل أهم هذه الصعوبات في:

نقص المصادر والمراجع بسبب غلق الجامعات، وعدم توفر الكتب بالكميات الكافية خاصة المتعلقة بالمتغير المستقل(نظم المعلومات المالية)، أما الجانب التطبيقي فهناك عدة صعوبات عرقلت السير نحو إنجاز المذكرة من بينها:

تغير فترة التربص بسبب الوباء مما أدى إلى قصر المدة الممنوحة من طرف البنك إضافة إلى تحاشينا وعدم إستقبالنا خوفا من الوباء، أيضا سرية العمل البنكي بالإضافة إلى صعوبة إقناع الموظفين في البنك محل الدراسة بالإجابة على فقرات الإستبيان، وعدم توفر أغلبية الموظفين في البنك بسبب الوباء، وصعوبة إلتقاء الطالبتين بسبب غلق أبواب الجامعات والمكتبات العمومية بسبب الوباء، كما لا نتناسى أيضا عدم إلمامنا الجيد بحيثيات إستخدام برنامجSPSS والذي كان الأساس في المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية الذي صعب العمل التطبيقي وأضاع الكثير من الوقت والجهد.

ثاني عشر : هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ولمعالجة الإشكالية وإختبار صحة الفرضيات المقدمة المتعلقة بموضوع بحثنا تم تقسيمه إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي على النحو التالي:

تعرضنا في الفصل الأول منها إلى الإطار النظري لنظام المعلومات المالي وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول ماهية نظام المعلومات من حيث مفهومه، أسباب نشأته، أهميته، أهدافه، وظائفه، موارده، أنواعه، والمشكلات التي تواجهه، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى ماهية نظام المعلومات المالي وأبعاده من خلال بيان مفهومه، أهم مكوناته، الأنظمة الفرعية، وظائفه، معاييره، مشكلاته، وإستعرضنا في المبحث الثالث نظام المعلومات في البنوك وذلك بإستعراض طبيعة نظام المعلومات البنكي، الأنظمة المعتمدة، أمن نظم المعلومات في البنوك، أما الفصل الثاني فقد تمحور مضمونه حول دور نظم المعلومات المالي في دعم الرقابة الداخلية والذي قسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث أساسية، فمن خلال المبحث الأول والذي كان عنوانه بماهية الرقابة الداخلية من حيث تناول مفاهيم حول مراجعة، التدقيق، الرقابة والعلاقة بينهم، مفهوم الرقابة الداخلية والعوامل التي ساعدت على ظهورها، أنواعها، أهدافها، والأطراف المستفيدة من الرقابة، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى أساسيات الرقابة الداخلية من خلال بيان المقومات، الإجراءات، المكونات، طرق فحص وتقييم الرقابة الداخلية، وإستعرضنا في المبحث الثالث دور نظم المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية من خلال بيان مساهمة نظم المعلومات في تدعيم الرقابة الداخلية، علاقة نظم المعلومات المالي بالرقابة الداخلية، وإسهام نظام المعلومات في البنك في تفعيل الرقابة الداخلية، أما في يخص الفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية تحت عنوان دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ميلة وتم التطرق فيه إلى لمحة حول البنك محل الدراسة، وكذلك تعريف بالأنظمة المستعملة فيه،، ثم تحليل الإستبيان الموزع على عينة البحث ومعالجته قصد إستخلاص النتائج الميدانية للبحث.

الفصل الأول:

إطار النظري

لنظام المعلومات المالي

تمهيد الفصل الاول:

يشهد العالم في ضوء العولمة تطور نوعي سريعا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي التقني، ونتيجة لذلك دخل العالم فيما يسمى بعصر مجتمع المعلومات. وفي الوقت الراهن وفي ضوء التنافس الدولي الحاد أصبحت المعلومات، المادة الأولى لأي نشاط، فنجد معظم دول المتقدمة تتسابق فيما بينها لوضع إستراتيجاتها وخططها لتطوير وصناعة المعلومات، ومع ظهور مدخل النظم أصبح يستعمل مصطلح نظام المعلومات كأسلوب معاصر من أساليب الإدارية الحديثة التي تساعد في ترشيد العملية الإدارية لمواجهة التحديات في عصر يتسم بالتغير المستمر تسيره للمعلومات بوصفها مورد أساسي لذلك أصبح لمفهوم نظم المعلومات دور جهويا وحيويا في الفكر الإداري، والمعلوماتي يجب الألمام به.

ولعلى أبرز جوانب نظام المعلومات الذي يجب على المؤسسة تسليط الضوء عليه و الإهتمام به بشكل خاص هو نظام المعلومات المالي، نظرا لتعلقه بالوظيفة المالية بشكل مباشر، فتحكم المؤسسة في نفقاتها وكذا مواردها المالية وإستغلالها بالشكل وفي الوقت المناسبين ماهو سوى إنعكاس على مدى توفرها على أنظمة معلومات مالية تتميز بالدقة والشفافية العالية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لأهدافها بكفاءة وفعالية.

ونظرا لأهمية القطاع البنكي، خاصة بالنسبة لدوره في الإستقرار الإقتصادي، وتمويل التنمية عن طريق تعبئة المدخرات، تسعى جميع البنوك في العالم للحصول على برمجيات نظم المعلومات التي تتميز بالكفاءة والفعالية وعلى غرار ذلك تعمل البنوك الجزائرية للحصول على برامج تتميز بالتحديث المستمر والكفاءة العالية والقدرة على المعالجة السريعة كما يجب أن تتحقق فيها معايير الأمن والسرية وذلك لحساسية المعلومات في القطاع البنكي.

بناء على ماسبق نهدف من خلال هذا الفصل إلى التعريف بنظم المعلومات وبيان أهميتها مكوناتها وأنواعها، كما نهدف أيضا إلى التعريف بنظام المعلومات المالي، أهميته، أنواعه وبيان كفاءته وفعاليته، والتعريف بنظام المعلومات البنكي، ومكوناته وأنواعه، وضمن هذا السياق فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات؛
- المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المالي وأبعاده؛
- المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات البنكي.

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات

لقد ظهرت الحاجة إلى التكامل في إستخدام المعلومات نتيجة لتعقد وكبر حجم الأنشطة في المؤسسات المعاصرة ولمحاولة فهم نظم المعلومات علينا أن نبدأ بفهم المعلومات بعتبارها منتج لها فلمعلومة أصبحت تلعب دورا أساسا في كافة المجالات بصفة عامة، وفي المؤسسات الصناعية والتجارية بصفة خاصة، وتتجلى أهميتها في إنتاج نظام معلومات فعال داخل المؤسسة. وتحقيق التنسيق الكامل بين مختلف مواردها، ومن خلال هذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الأساسية الداخلة في تفسير نظام المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات وأسباب نشأته

لنظام المعلومات عدة تعاريف سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف هذه التعاريف وأهم أسباب التى أدت إلى نشأته.

الفرع الأول:مفهوم نظام المعلومات وخصائصه

قبل التطرق إلى مفهوم نظام المعلومات سنتطرق إلى مفهوم النظام وخصائصه، ومفهوم المعلومات وخصائصها.

اولا: مفهوم النظام وخصائصه

أ النظام: هو مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض، والتي تخدم غرض مشترك، ويمكن إن يحتوي النظام على مجموعة من الأدوات والآلات ولإجراءات والمستخدمين.[1]

ب خصائصه: هناك عدة خصائص لنظام نذكر منها مايلي:[2]

- ✓ أن النظام يتكون من مجموعة من الأجزاء أوالعناصر والعلاقات القائمة فيما بينها؛
- ✓ وجود علاقة وثيقة مابين هذه العناصر المكونة لنظام، وذلك بشروط وخصائص النظام، إذا أن إدخال إي عنصر جديد يؤدي إلى بروز علاقة وتفاعلات جديدة مع العناصر الجديدة التي تحاول التأقلم والتكيف معه؛
- ✓ وجود هذه العناصر أو الأجزاء قصد تحقيق هدف معين وشامل؛
- ✓ للإحتفاظ والتحكم أكثر فلا بد من إجراءات تسمح بمتابعة ومراقبة مختلف العلاقات وشبكات الاتصال لنقل المعلومات الضرورية للوحدات أخرى.

---

[1]: سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية لنشروالتوزيع ، عمان، الأردن، 2009، ص.9.

[2]: خالد قاشي، **نظام المعلومات التسويقية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2014، ص ص.50،49.

ثانيا:مفهوم المعلومات وخصائصها

أ المعلومات: هي عبارة عن مجموعة البيانات المرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والأراء والإستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مذكرة في الإستخدام الحالي أوالمتوقع ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين.[1]

ب خصائصها: إن المعلومات الجيدة تتوفر فيها مجموعة من السيمات الأساسية حتى تكون معلومات قيمة وهي:[2]

- ✓ الدقة: وهي أن تكون المعلومات محددة وخالية من الأخطاء ومسندة إلى الحقائق والثوابت؛
- ✓ الملائمة: وهي أن تكون مناسبة لحجم وطبيعة الإستخدام بدون زيادة أونقص أوخروج عن الموضوع؛
- ✓ الوضوح: وهي أن تكون بسيطة ومفهومة وغير معقدة أوغامضة وسهلة الفهم والتطبيق؛
- ✓ الشمول: وهي أن تغطي جميع جوانب الموضوع التي خصصت له أوجمعت من أجله؛
- ✓ التوقيت: وهي أن توفر وتصل إلى الجهة التي طلبتها في التوقيت السليم والمناسب بسرعة الممكنة؛
- ✓ المرونة: هي قدرة المعلومات على تلبية إحتياجات المستخدم ورغباته وأن تخدم أكثر من غرض في نفس الوقت؛
- ✓ التكلفة (الجدوى): هي أن لا تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن العائد المتوقع من إستخدامها؛
- ✓ الموضوعية: وهنا يجب أن لا تميل المعلومات إلى جهة معينة أو تنحاز مع رأي معين أو تختلط فيها الأهواء الشخصية؛
- ✓ القابلية للقياس: وهي تعني إمكانية تسجيل المعلومات وفحصها من خلال تدوينها وتحليلها وتبويبها وتصنيفها بشكل مباشر يمكن من إسترجاعها في أي وقت.

ثالثا: مفهوم نظام المعلومات وأنواعه

1- مفهوم نظام المعلومات: لقد وردت عدة تعاريف حول نظام المعلومات ومن بينها مايلي:

تعريف الأول: "هومجموعة من مكونات المتداخلة والتي تعمل على جمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات بهدف المساعدة في دعم عملية إتخاد القرارات والتحكم والسيطرة على المؤسسة، بالإضافة إلى دعم عمليات

[1]:إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الصفاء لنشروالتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص.24.
[2]: المرجع نفسه، ص ص.26-28.

التنسيق والتنظيم التخطيط ومساعدة المدراء والموظفين في عمليات تحليل المشكلات ورؤية المواضع المعقدة وبناء منتجات جديدة " [1]

تعريف الثاني: وقدعرف **لوكاس(Locas)** أنظمة المعلومات "بأنها مجموعة من الأجراءات المنظمة التي يمكن من خلالها توفير معلومات تستخدم لدعم عمليات صنع القرار والرقابة في المؤسسة" [2]

تعريف الثالث: وفي تعريف آخر "هو مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المستندة إليهم"[3]

تعريف الرابع: كذلك عرفه **آلتر(Allter)**"هو نظام عمل يستخدم تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى المعلومات ونقلها وتخزنها وإسترجها ومعالجتها وبتالي دعم نظم العمل الأخرى"[4]

مما سبق نستنتج إن نظم المعلومات هو عبارة عن مجموعة من المكونات والإجراءات التي يتم من خلالها تجميع البيانات، وتخزينها، وتوزيعها في شكل معلومات تستخدم لدعم عمليات التخطيط، التنظيم، التنسيق والرقابة، من أجل صنع القرار داخل المؤسسة وتحليل ومعالجة مشكلات.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن نظام معلومات يتكون من ثلاثة عناصر: مدخلات، مخرجات وعمليات تشغيلية التي تقوم بتحويل مدخلات إلى مخرجات وفقا لقواعد معينة، وتتمثل **مكونات النظام** في العناصر الرئيسية التالية:[5]

- **المدخلات:** حتى نستطيع الحصول على المعلومات من نظام المعلومات، لا بد من تجميع بيانات حول الواقع، حيث تشكل هذه البيانات مدخلات النظام فعلى سبيل المثال حتى نتمكن من معرفة رصيد عميل معين، يجب تجميع كل فواتير المبيعات التي توصف أحداث البيع لهذا العميل، وكذلك كل تسديداته إلى المؤسسة، وبالتالي تشكل هذه البيانات مدخلات النظام؛
- **المعالجة:**إن الحصول على رصيد عميل مايتطلب تجميع فواتير المبيعات ودفعات ذلك العميل، وطرح مجموع المبيعات، مثل هذه الفعليات يطلق عليها المعالجة وهي تمثل الجانب الفني من النظام،

---

[1]: خضرمصباح الطيطي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص.22.

6: محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع ،الإسكندرية، مصر، 2009، ص.188.

[3]:عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم معلومات المحاسبية**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.15.

[4]: هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة معلومات** ، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص.54.

[5]: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع نفسه، ص.15.

وهي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية وعمليات المقارنة المنطقية، والتلخيص، والتصنيف، والفرز التي تجرى على البيانات المدخلة بغرض تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي؛

- **المخرجات:** يتم إيصال المعلومات إلى المستفيدين وفق أشكال مختلفة مثل التقارير والجداول والقوائم والأشكال البيانية، وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات النظام؛

الشكل رقم(1-2): فعاليات نظام المعلومات

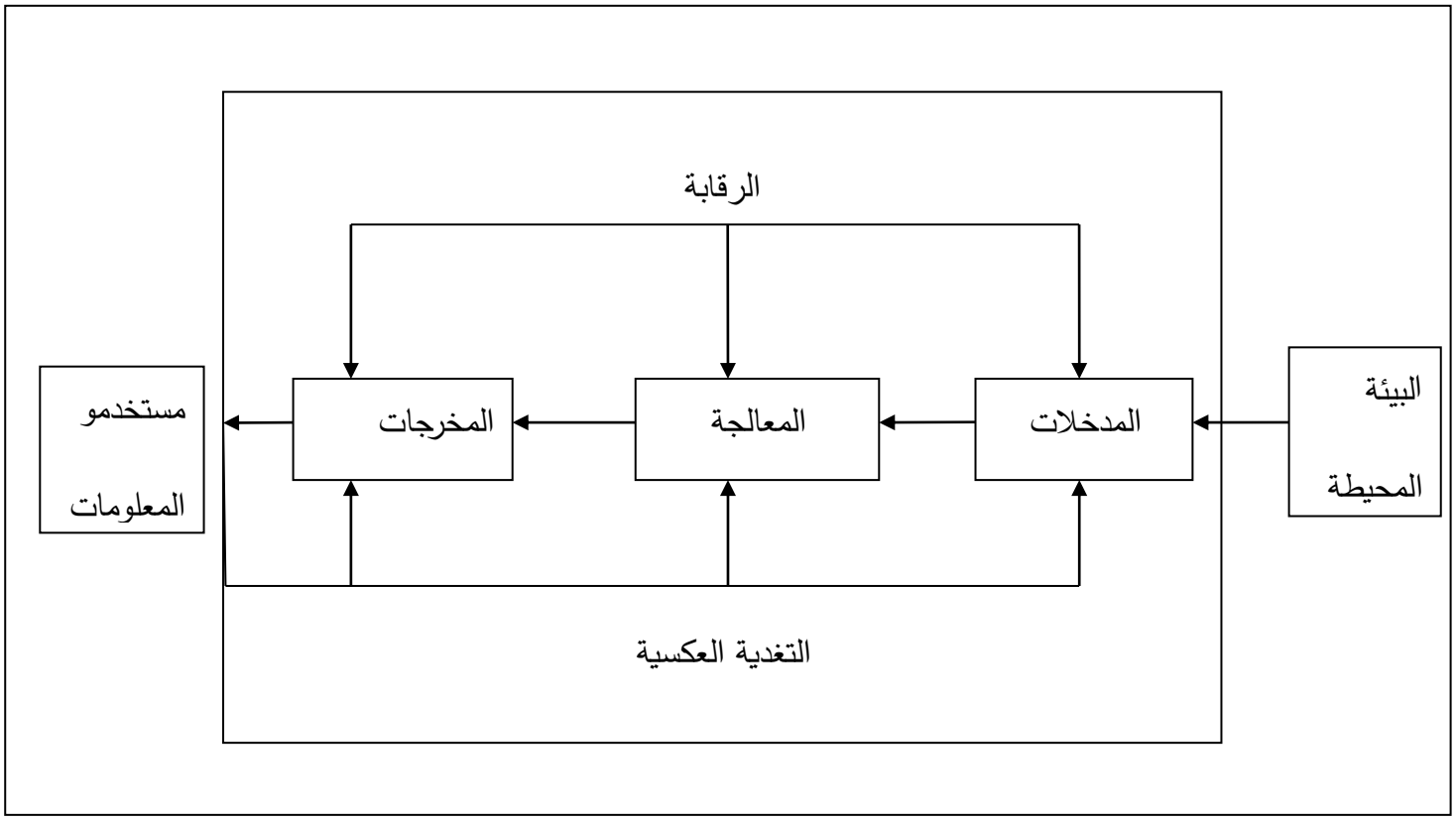

المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.16.

- **الرقابة:** يتطلب الحصول على المعلومات صحيحة ودقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والمخرجات للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، إنها مجموعة من الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ماهو مخطط عند تصميمه، وأن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات؛
- **التغذية العكسية:**هي عملية قياس ردة فعل المستفدين على عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه، ولكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تلائم حاجات المستخدمين، عندئذ يقوم المستخدمين بطلب إحداث تغيرات في النظام، هذه الطلبات يطلق

عليها التغذية لعكسية، وبالتالي تهدف التغذية العكسية إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام، وتعمل على تقويم نتائج عمل النظام، وتصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيوب في أهداف النظام، فمثلا قد يقوم مصمم النظام بتصميم تقرير حول حركة المخزون بالقيمة، ولكن المستفيدين يحتاجون إلى تقرير حركة مخزون بالقيمة والكمية. ومن الواضح أن هذه التعديلات تتطلب في أحيان كثيرة إجراء تعديلات على مدخلات النظام وطرق المعالجة حتى يمكن إشباع حاجات المستخدمين إلى معلومات.

الفرع الثاني: أسباب نشاة نظام المعلومات

تعددت الأسباب حول إنشاء وإستخدام نظم المعلومات، هذه الأسباب يمكن حصرها في العوامل التالية:[1]

1 **المشكلة الإدارية:** إن جوهر المشكلة الإدارية يتمثل بإختصار في إتخاد القرارات التي تحدد كيفية توزيع الموارد المحدودة على أوجه الإستخدام غير المحدودة بحيث تؤثر العوامل الخارجية التي لا تملك الإدارة السليمة قدرة السيطرة عليها إلا في حدود التخفيف من آثارها السلبية وإستغلال الفرص، كما أن تلك القرارات تتخد في طروف تتصف بنقص المعلومات وعدم التأكد، وصعوبة الرؤية المستقبلية بصورة صحيحة.

2 **تقسيم العمل:** إن تقسيم العمل أدى إلى ضرورة تبادل المعلومات، فالمؤسسة تنقسم إلى العديد من الإدارات المختلفة (المشتريات، الإنتاج ،التسويق ..) وحتى يتم أداء هذه الأنشطة بشكل فعال يجب أن تتم عملية تبادل المعلومات بين هذه الإدارات والأقسام، بشكل افقي بين الإدارات في المستوى الواحد، وعمودي بين الإدارات في المستويات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.

ويمكن القول لأنه كلما إزداد التقسيم الوظيفي المكاني للعمل كلما زدادت أهمية تبادل المعلومات بين المصالح الإدارية المختلفة للمنظمة وبالتالي تنشأ الحاجة إلى نظام معلومات يساهم في تقديم المعلومات إلى المستويات الإدارية المختلفة في الوقت المناسب وبالشكل الملائم.

3 **التقدم التقني والعلمي:** إن التطورات العلمية والتقنية للإنتاج تجعل العملية الإنتاجية أكثر تعقيدا، فالمشروعات أصبحت كبيرة الحجم، وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.هذه العوامل أدت إلى إزدياد مخاطر القرار بحيث إي قرار خاطىء قد يؤدي إلى خسارة كبيرة لأن الإجراءات الإنتاجية تسير في المنظمات الحديثة بشكل سريع مما جعل عملية إدارة المنظمات الحديثة أكثر تعقيدا، وتحتاج إلى كم هائل

[1]:العياشيعيدوني، **دور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة**، دراسة إستطلاعية على شركة مناجم الحديد والفوسفات الجزائرية، رسالة ماجستر، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014، ص ص.5،4.

من المعلومات والتي يجب أن، تدقق بشكل منتظم بين المراكز الإدارية المتعددة في المنظمة . ومن هنا نجد الشكل التالي كما يلي:

الشكل رقم(1-3):تطورات التقدم التقني والعلمي في إستعمال تكنولوجيا المعلومات

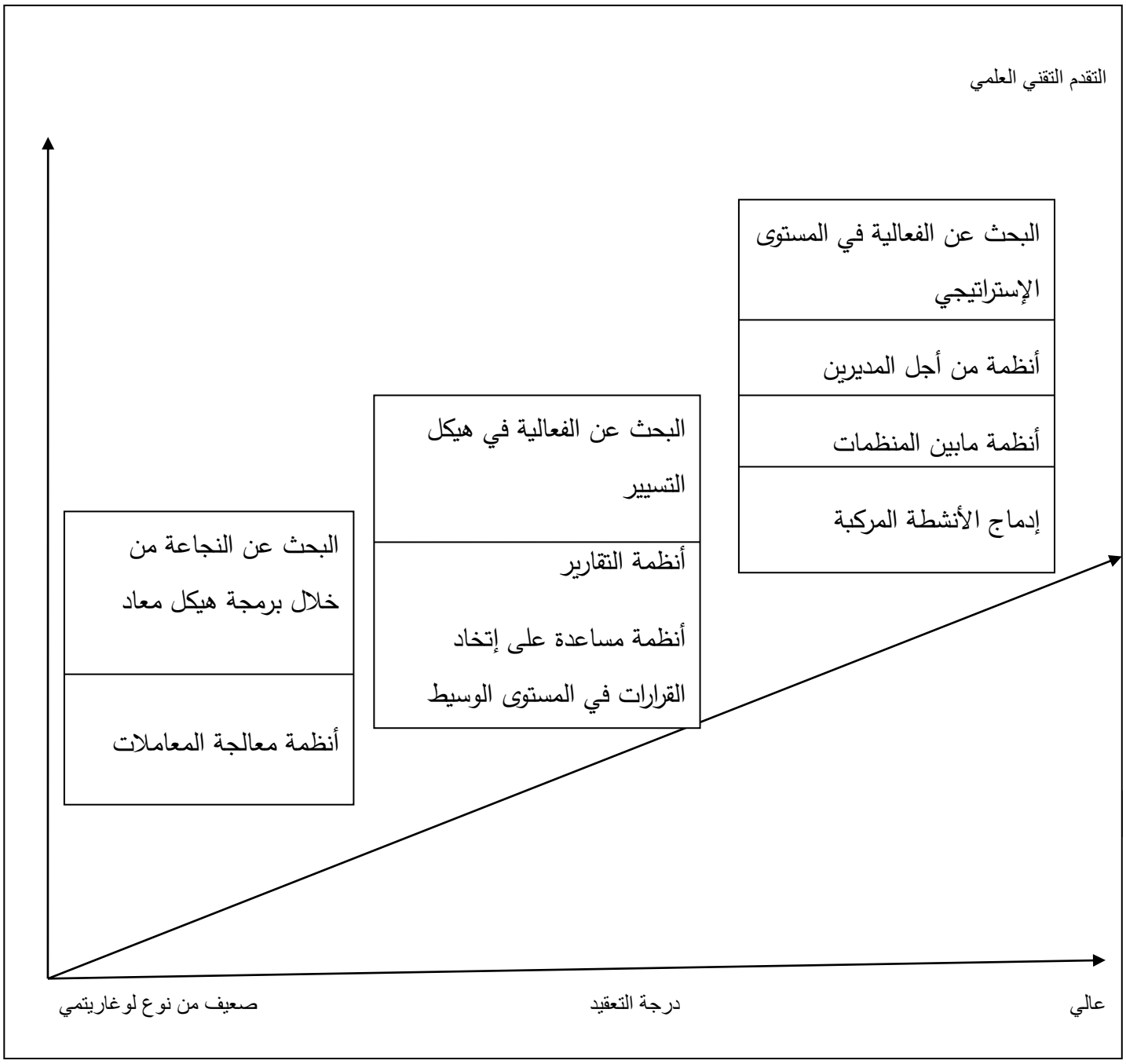

المصدر: العياشي عيدوني، دور **نظام المعلومات في إتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة**، جامعة سطيف1، الجزائر،2014/2013، ص.5.

حيث يوضح الشكل رقم (1-2) التطورات المختلفة لعناصر التقدم التقني والعلمي، في إستعمال تكنولوجيا المعلومات وذلك حسب درجة التعقيد نجد في المستوى الأول أن الهدف من الأنظمة التقنية والعلمية كان يتركز في البحث عن النجاعة من خلال نظم المعلومات، بينما في المستوى الثاني إنتقل الأمر إلى البحث عن الفعالية في التسير عبر الأنظمة المساعدة على إتخاد القرارات على المدى المتوسط، لنصل في المستوى الثالث إلى أنظمة تقنية تخدم المدراء والمؤسسة على المستوى الإستراتيجي.[1]

4المنافسة الدولية والمحلية: إن أهم سمة في الاقتصاديات الحديثة هي أنها تقوم على إقتصاديات السوق حيث يوجد تنافس كبير بين المنظمات على الصعيد الدولي والمحلي بالإضافة إلى ذلك فإن إقتصاد السوق هو إقتصاد عرض مما يلقي على عاتق إدارة المؤسسة أعباء إضافية من أجل ضمان بقائها في السوق وإستمرارها في العمل في ظل هذه الظروف، وهذا يتطلب بعض البيانات الهامة، كما أن ثروة الإتصالات تؤدي إلى تغير مستمر في أذواق المستهلكين ورغباتهم من أجل تطوير الإنتاج والخدمات بما يتلائم مع الغيرات. [2]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف ووظائف نظم المعلومات ومواردة

يلعب نظام المعلومات دور كبير داخل المؤسسة بعتباره محور متكامل ومتناسق لايمكن الاستغناء عنه، ومن خلال هذا سنستعرض أهمية وأهداف نظام المعلومات وكذا الوظائف الأساسية التي يرتكز عليها وأهم موارده.

1- أهمية نظام المعلومات

نظرا لتطور نظم المعلومات المسندة لحاسوب بشكل كبير جدا ودخولها مجلات الحياة كافة، فإن النظم أصبحت تؤدي مهام كثيرة ومتعددة، وما من مؤسسة اليوم الإ وقد أدخلت هذه النظم، وفضلا عن إستخدام هذه النظم لشبكات الحاسوب والإنترنت لتغطية مهام وأعمال أخرى، داخل وخارج نطاق المؤسسة المعنية ومن مزايا هذا النظام نذكر مايلي: [3]

- دورها في الإستغناء عن الأعمال الورقية، التعويض عنها بالأعمال الإلكترونية والتي تمتاز بسهولة التعامل معها وسهولة إسترجاعها ومعالجتها؛

[1]:العياشي عيدوني، المرجع السابق، ص.05.

[2]:المرجع نفسه، ص .06.

[3] :فريد كورتل، أمال يوب، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في العمل الإداري والتسويقي**، دار زمزم ناشرون ومزعون، عمان، الأردن، 2016، ص ص.81،80.

- ❖ تقليل الأخطاء التي كانت تحصل في الأعمال التقليدية وخصوصا عندما تتعامل المؤسسة مع كم كبير من البيانات؛
- ❖ تمتاز النظم المحوسبة بالسرعة في إدخال البيانات والمعلومات ومعالجتها وكذلك إسترجاعها إضافة إلى أن دخول عصر الشبكة العالمية قد أضاف وسيلة أخرى لنقل وتبادل المعلومات بسرعة نسبية عالية؛
- ❖ قللت النظم المحوسبة من الجهوذ المبذولة في إدخال البيانات والمعلومات؛
- ❖ يؤدي إستخدام النظم المحوسبة بشكل إجمالي بعد تطبيق كل ماتقدم إلى رفع كفاء المؤسسة ؛
- ❖ يساعد إستخدام النظم المحوسبة في متطلبات المؤسسة والإدارة، يساعد في متابعة التطورات التكنولوجية لتقدير الحلول والأفاق المستقبلية للمؤسسة؛
- ❖ يؤدي إستخدام نظم المحوسبة بشكل إجمالي بعد تطبيق كل ماتقدم إلى رفع كفاءة المؤسسة وتحسين أدائها العام.

2- أهداف نظم المعلومات

تسعى نظم المعلومات لذى المؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها مايلي: [1]

أ- تحقيق الفعالية: من خلال القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة ومن العوامل التي تساعد على تحقيق الفعالية نجد إتخاد القرارات الجيدة والرشيدة؛

ب- تحقيق الكفاءة: من خلال أداء المهام بأسرع صورة وبأقل تكلفة، مثل تقليل تكاليف العمالة من خلال إستعمال أجهزة الحواسيب وكذا ربط المؤسسة بشبكة اتصالات تسمح بإستقبال الطلبات بصفة مباشرة؛

ج- تحسين الأداء: وخاصة فيما يخص الخدمات المقدمة للعملاء، فتهدف نظم المعلومات الإدارية إلى تقديم خدمة ذات مستوى أفضل لعملاء المؤسسة وذلك بإستخدام التكنولوجيا الحديثة؛

د- التعرف على الفرص وإستغلالها: تعمل المؤسسات في بيئة سريعة التغيير الأمر الي يتطلب منها ضرورة التكيف مع هذه التغيرات وليس هناك وسيلة أفضل من نظام المعلومات لرصد التغيرات ومساعدة مسيري المؤسسة في إتخاد القرارات التي تمكنها من إستغلال الفرص الجديدة؛

هـ- ربط العملاء بالمؤسسة: من خلال إستفادة كل من المؤسسة والعملاء من تكنولوجيا المعلومات، فيمكن للمؤسسة جعل عملائها أكثر قربا وإرتباطا من خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لهم ومن

[1]: خري عبد الناصر، **نظام المعلومات التسويقية**، دار الخلدونية لنشر والتوزيع،الجزائر،2011، ص ص.22،23.

ثم كسب رضاهم عن خدماتها وبالشكل الذي يجعل من الصعب على العملاء التحول إلى المؤسسات المنافسة؛

و- **التنسيق بين مختلف وظائف المؤسسة:** وذلك من خلال الإعتماد على العمل الجماعي للأفراد والمعدات بطريقة منظمة، وهذا مايسمح بإنتقال المعلومات بين مختلف المصالح في المؤسسة بغرض الإستفادة منها في تحقيق الخطط والإستراتيجيات والأهداف المحددة من طرف الإدارة العليا.

- **وظائف نظام المعلومات**

لتحقيق أهداف نظام المعلومات عليه أن تقوم بوظائف أساسية نذكر منها: [1]

- إنتاج المعلومات الرسمية التي يطلبها أو يفرضها المحيط الإقتصادي في شكل وثائق مثل: الفواتير، كشف الحسابات... إلخ؛
- توفير المعلومات الملائمة لكافة المسؤولين في المؤسسة، التي تمكنهم من أداء وظائفه والإستجابة لكافة المتغيرات التي تحدث في المحيط؛
- إيجاد جو من الإتصال بين مختلف المستويات يضمن التنسيق الجيد للنشاطات؛
- معرفة البيانات الضرورية للمؤسسة وحيازتها بالطرق الأكثر سرعة ومردودية عن طريق الرصد واليقظة المستثمرين، إذا أن زيادة حدة والمنافسة يوما بعد يوم يفرض على المؤسسة بدل جهود أكبر للتمكن من المعرفة السريعة والتنبؤ بالتغيرات التي تؤثر عليها فتستفيد من الفرص المتاحة وتتفادى المخاطر والتهديدات التي تنعكس على إمكانية بقاءها ونموها في السوق؛
- تنظيم وترميز وترتيب المعلومات بطريقة تسمح بإيجاد المهمة منها في التسيير وإتخاد القرارات، يصاف إلى ذلك الوظائف المتعلقة ب:
  - التخزين الذي يتطلب إستعمال وسائل تقنية (ملفات)، وتنظيمية (طرق التصنيف والتخزين)؛
  - المعالجة: وهي العملية التحويلية؛
  - الإرسال: أي إرسال المعلومات للمصالح والإدارات المعينة.

[1]: خالد قاشي، مرجع سبق ذكره، ص ص.58،59.

الشكل رقم(1-4): وظائف نظام معلومات

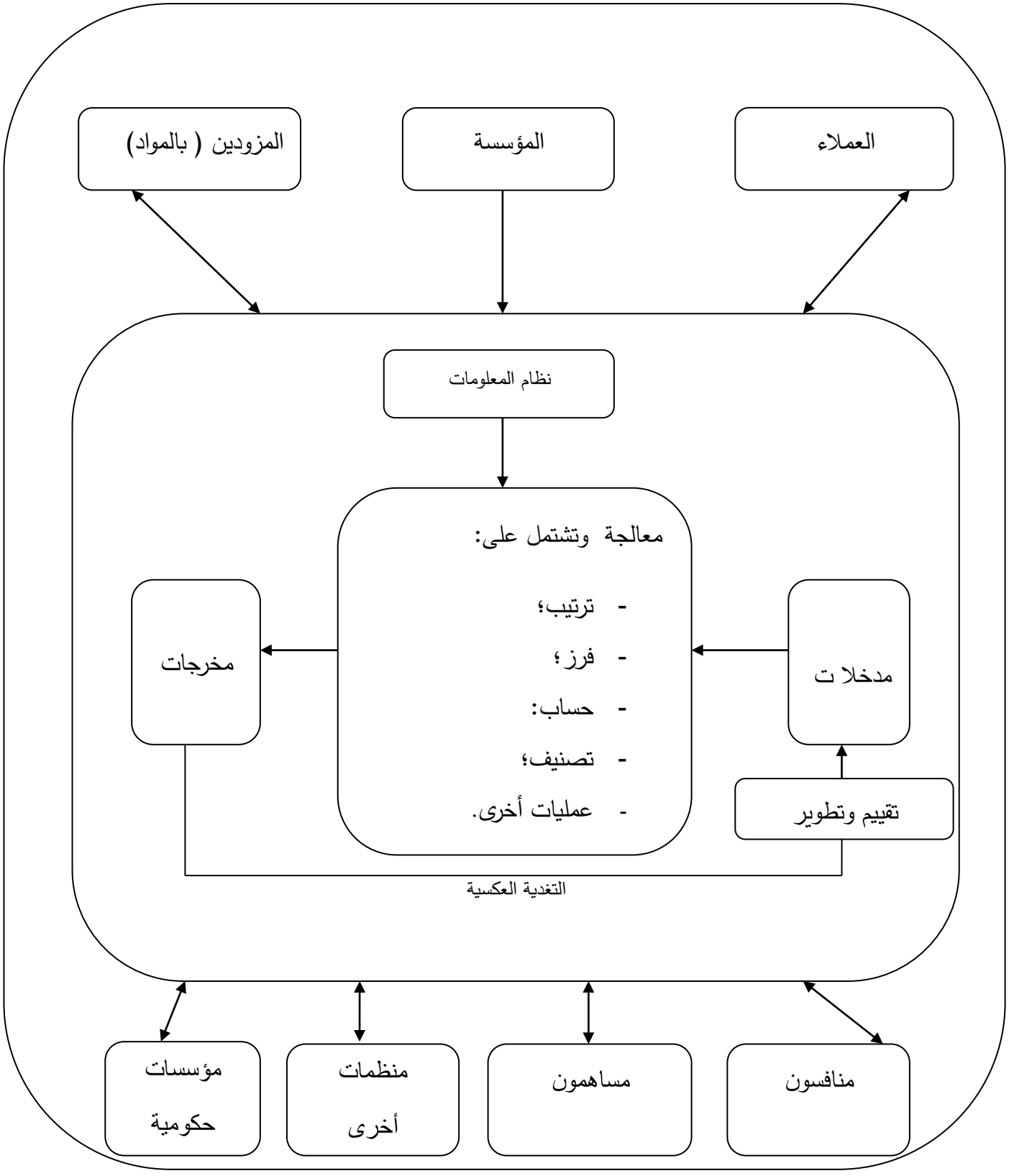

المصدر: خيضر مصباح الطيطي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأدرن، 2012، ص.22.

4- موارد نظام المعلومات: يعتمد نظام على بعض الموارد التي تّعد الأساس لبناء، وإعداد نظام معلومات متكامل وشامل، يتناسب مع طبيعة المؤسسة ويحقق أهدافها، وهي الآتي:[1]

4-1 الموراد البشرية: تعد الموارد البشرية متطلبا ضروريا للعمليات، ولإجراءات ونظم كافة. ومن هؤلاء الموارد البشرية من طلق عليهم بالمستعملين النهائين(Final Users)، وكذلك الاختصاصين الفنيين، المسؤولين عن تشغيل النظام وإدامتهم.

أ- **المستعملون النهائيون، أو المستعملون:** هم الأفراد الذين يستعملون النظام، أوالمعلومات التي ينتجها النظام، والذين يمكن أن يكونوا مديرين، أومحاسبين، أومهندسين، أوكتبة، وسكرتارية، أوبائعين، أومجهزين،أوزبائن؛

ب- **الإختصاصيون الفنيون:** هم الأفراد الذين يقومون بتطوير نظام المعلومات، وتشغيله وإدارته فنيا، ومنهم محللو النظم، و مطورو البرمجيات من العاملين في الجوانب الإدارية، والفنية والروتنية. فمحللو النظم على سبيل المثال، يقومون بتصميم النظام بناء على متطلبات المعلوماتية للمستعمل النهائي. ومطورو البرمجيات يؤمنون برامج الحاسوب في ضوء المواصفات التي يقدمها محللو النظم. ومشغلو النظام يساعدون في الرقابة على نظم الحواسيب المختلفة الشبكات وتشغيلها، وإدارتها.

4-2 الموارد المادية: والتي تشتمل على أنواع المكونات والوسائط المادية المختلفة جميعا والمستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات. فالأجهزة أوالمكونات المادية لا تشتمل على الحواسيب، وبقية الأجهزة، بل أيضا الوسائط والإغراض المنظورة التي تسجل عليها البيانات جميعا من صفحات، وقطع من الورق التي تستخرج عليها المعلومات وتحول إلى الأقراص الممغنطة أو الضوئية. ومن امثلتها نظم الحواسيب، وبمختلف أنواعها ثم ملحقات الحاسوب بمختلف أشكالها؛

4-3 موارد البرامجيات: والتي تشتمل على التعليمات المختلفة المطلوبة في معالجة البيانات جميعا، ومن أهم هذه الموارد ما يأتي:

أ- **نظم التشغيل:** وهي المسؤولة عن تشغيل الحاسوب والتحكم به وتهيئة البيئة المناسبة لاستخدامه من طرف المستفيدين؛

ب-**البرامج التطبيقية:** وهي البرامج التي تسمح للمستعملين بالإستفادة من نظم معلومات، مثل برامج معالجة النصوص، وبرامج التصفح الالكتروني، برامج قواعد البيانات وغيرها؛

[1]: مالك ثامر، **دور نظم المعلومات في تطوير جودة الخدمة المصرفية، بحث تطبيقي في كلية الادارة والاقتصاد جاكعة القادسية**، نيل شهادة البكالوريس في علوم المالية والمصرفية، كلية الادارة و الاقتصاد، 2018، ص ص.16-18.

ت- الإجراءات: وهي التعليمات الخاصة بالأفراد الذين يستعملون نظام المعلومات، مثل تعليمات تعبئة نمادج البيانات، وتعليمات لستخدام البرامج التطبيقة وغيرها.

4.4 موارد البيانات: إن البيانات ليست مجرد مواد أولية لنظم المعلومات بل هي مورد مهم من موارد النظام ينبغي إدارته بفاعلية وكفاءة لضمان تحقيق الفائدة المرجوة منه، ويمكن أن تأخد البيانات عدة أشكال من أهمها ما يأتي:

أ- **البيانات العددية الهجائية:** والتي تتكون من أرقام، وحروف هجائية، ورموز أخرى تصف معاملات تجارية، أو وحدات أخرى؛

ب-**البيانات النصية:** وهي النصوص المستعملة في الإتصالات الكتابية؛

ت-**البيانات البيانية:** وهي الصورة، والأشكال البيانية وما شابهها؛

ث-**البيانات الصوتية:** وهي البيانات المكونة من الأصوات كصوت الإنسان وغيره.

4-5 موارد الشبكات: وتشتمل على تقنية الإتصالات، ومختلف أنواع الشبكات، والشبكات الداخلية، والشبكات الخارجية، الاكسترانت، والتي أصبحت مهمة في إدارة الأعمال الإلكترونية الناجحة، والعمليات التجارية بكل أنواعها، عبر نظام معلوماتها في المنظمة.

المطلب الثالث: أنواع نظم المعلومات والمشكلات التي تواجهه

تظهر منافع نظم المعلومات من خلال إمكانية إستخلاص معلومات دقيقة إي تمتعها بالقدرة والسهولة والليونة، فالتكنولوجيا الرقمية أحدثت تحولات كبيرة في حياة وتطوير المؤسسات، والتي أثرت على قدرة المسؤولين على إتخاد قرارت سلمية وصائبة، كما أن تعدد المتخصصين على مستوى المؤسسة وهذا تبعا لإختلاف المستوى التنظيمي وتعدد المجموعات ذات المصالح المختلفة والمتعارصة أذى إلى ضرورة تنوع المعلومات وأنواع النظم المختلفة.

الفرع الأول:أنواع نظم المعلومات

تتمثل أنواع نظم المعلومات في عدة مستويات نذكر منها نظم المعلومات وفقا للمستوى التنظيمي ونظم المعلومات وفقا لدرجة الآلية ومن خلال هذا سنتطرق إليها فيما يلي: [1]

أ- **نظم المعلومات وفق للمستوى التنظيمي:** تتمثل فيما يلي:

1- **نظم المستوى التشغيلي:**

[1]: فريد كورتل و أمال يوب، مرجع سبق ذكره، ص ص.84،83.

تقوم نظم المعلومات في هذا المستوى على مراقبة عناصر النشاط والتحويلات في المؤسسة، وتدعيم المديرين على المستوى الإشرافي والتشغيلي بغرض المتابعة وتقييم الأداء للأنشطة والمعاملات الخاصة بالمؤسسة مثل المبيعات والعملاء والتأمين وتدفق الموارد الخام، ومستلزمات الإنتاج، وحركة الأموال من مصروفات وإيرادات، مواعيد الحضور إلى العمل، وتسجيل ساعات العمل لكل فرد، وتتصف هذه الأنشطة بالروتينية والإعتماد على التفاصيل وليس على العموميات، ويهدف هذا النوع من النظم إلى الإجابة على الأسئلة الروتينية ومتابعة تدفق التحويلات في المؤسسة، أولتقديم إجابة على الأسئلة لا بد من توافر المعلومات الصحيحة والدقيقة وسهولة الوصول إليها، ومن أمثلة النظم التي تدعم هذا المستوى نذكر:

- **نظم معالجة البيانات:** وهي نظم مبنية على إستخدام الحاسوب، تقوم بجمع وتسجيل ومعالجة البيانات الخاصة بالأحداث اليومية والمتعلقة بنشاط في شكل تقارير روتينية لمستخدمها، وتدعم هذه النظم المستوى التشغيلي في المؤسسة عن طريق جمع وتسجيل البيانات التي تصف المجالات الوظيفية المختلفة من إنتاج، تسويق، تمويل، إدرة الموارد البشرية ، وتتم معالجتها وقت حدوثها أوعن طريق تخزينها في قاعدة البيانات، ويتميز نظام معالجة البيانات بالخواص التالية:

- يعتبر منتج رئيسي للمعلومات لأنواع نظم المعلومات الأخرى في المؤسسة، وتساعد الإدارة في حل المشاكل وإتخاد القراراتّ؛
- يقوم بجمع وتسجيل البيانات التي تتعلق بالأنشطة اليومية الحالية والمستقبلية وتسجيل الأحداث الماضية مما يوفر المعلومات عن أداء المؤسسة؛
- يهتم بجمع البيانات من مصادرها الخارجية بالإضافة للمصادر الداخلية مما يؤدي إلى ربط المؤسسة بيبئتهاالخارجية.

2- **نظم مستوى المعرفة:** يدعم هذا النظام الأفراد الذين يعملون في مجال المعرفة والبيانات في المؤسسة ويمكن لنظم مستوى المعرفة أن تحسن من الإنتاجية في المؤسسة، والغرض منها المساعدة على دمج المزيد من المعارف وتحقيق الرقابة على تدفق الأعمال الورقية والمكتبية ومن أمثلة النظم التي تدعم هذا المستوى:[1]

2-1: نظم آلية المكاتب: ويعني هذا النظام إستخدام الآلات والأجهزة في أداء مهام وأعمال المكاتب الإدارية، والتي كانت تؤدي عادة بواسطة الأفراد، والهدف من هذه النظم هوإنجاز العمل

[1]: فريد كورتل وأمال يوب، مرجع سابق، ص ص.84،85.

بسرعة وإتقان أكبر، وتحسين فعالية الإتصالات والمعلومات داخل المكتب وبين المكتب والبيئة التنظيمية الداخلية وبين المكتب والبيئة الخارجية؛

2-2: نظم الخبيرة والذكاء الإصطناعي: إن الذكاء الإصطناعي هو حالة لمحاكاة بعض الوظائف التي يقوم بها العقل البشري، حيث يتم دراسة العمليات المنطقية للعقل البشري وتقديم هذه العمليات من خلال الحواسيب الآلية. وقد إتخذ الذكاء الإصطناعي أربعة مسارات رئيسة هي:

- تطوير مايعرف بالإنسان الآلي أو الربوت سواء كان إنسان آلي صناعي أومتحرك؛
- تطوير لغات البرمجة أو التعامل مع الحاسوب؛
- البرمجة الآلية؛
- نظم الخبيرة.

ويعتبر النظم الخبيرة من أهم العوامل لنجاح الذكاء الإصطناعي في مجال التطبيق، والنظم الخبيرة عبارة عن برامج يتم تشغيلها بإستخدام الحواسيب الآلية، ويقوم بتخزين الحقائق والقواعد التي تحاكي عملية إتخاد القرار بواسطة الفرد الخبير أوالمتخصص في مجال معين، وتستخدم النظم الخبيرة أيضا في التعامل مع المؤسسة التي تتصف بعدم التأكد والتي تحتاج إلى مزيج من الخبرة والحكم لشخصي لحلها؛

وتعرف النظم الخبيرة المساندة للقرارات بأنها عبارة عن تلك النظم التي تقوم بإستخلاص المعرفة والعلم وقواعد إتخاد القرارت من الخبير البشري المتخصص في مجال معين، وتمثيل ذلك في شكل نمادج أو برامج إلكترونية، حيث تستخدم تلك النظم بهدف تقويم النصيحة والإستشارة لمتخد القرار بالإضافة إلى التوجيه بإتخاد قرار معين وهي قادرة على تبرير وتفسير ما تصل إليه من نتائج؛

3- **نظم المستوى الإداري:** يتم تصميم هذا النظام ليستخدم في عمليات الإدارة على مستوى الإدارة الوسطى، مثل التوجيه والرقابة وإتخاد القرارات، وذلك من خلال مقارنة نتائج الأداء بالخطط والأهداف الموضوعة مسبقا وذلك للتحقق من أن الأداء يتم وفق لما هو مخطط له، ويوفر هذا النظام التقارير الدورية المرتبطة بالتشغيل والأداء.[1] ومن النظم المدعمة نذكر مايلي:

1.3 نظم المعلومات الإدارية: تعرف نظم المعلومات الإدارية على أنها:" مجموعة من الأجزاء المترابطة وتعمل بطريقة متفاعلة لأجل تحويل البيانات إلى معلومات لغاية إستخدامها والإستفادة منها"[2] بعد أن أصبحت نظم معالجة البيانات غير قادرة على تلبية إحتياجات المديرين عند إتخاد القرارات نتيجة تزايد

[1]: ثابت عبد الرحمان إدريس، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص.188.

[2]:D.Greaslay, Business Information system,éd.H.Prentice,USA,2003,p.29.Greaslay

حجم المؤسسات وتتعامل به من معلومات، واتضح أن فائدة إستخدام الحاسوب لا تقتصر فقط على الأعمال المحاسبية والرواتب وإنما يفيد الحاسوب أيضا في تخزين المعلومات ومعالجتها في إتخاد القرارات،

2.3 نظم دعم القرار: تتمكن المؤسسة المتوفرة على الأساليب الإدارية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة من تصميم نظام المعلومات يمكنها من القيام بتقييم النتائج والإختيار بين الإستراتيجيات البديلة ويسمى هذا النظام بنظام دعم القرار.

وتعد نظم دعم القرار مدعم قوي للمستوى الإداري، فهذه النظم لديها قوة تحليلية تفوق نظم المعلومات، فهي تعتمد على المعلومات المقدمة من نظم معالجة البيانات ونظم المعرفة ونظم المعلومات الإدارية بالإضافة إلى المعلومات الخارجية المستمدة من نظم أخرى.[1]

4- **نظم المستوى الإستراتيجي**: تعاون هذه النظم الإدارة العليا في المؤسسة على تحديد ومعالجة القضايا الإستراتيجية طويلة سواءا داخل أو خارج المؤسسة. إن الإهتمام الرئيسي لمثل هذه النظم يتمثل في معاونة وتدعيم الإدارة على تحقيق الموائمة بين التغيرات في البيئة الخارجية وبين الإمكانيات وقدرات المؤسسة.[2] ومن النظم المدعمة لهذا المستوى نذكر:[3]

5- **نظم دعم الإدارة العليا**: إن توفر حاسوب لكل مدير(من الإدارة العليا)، وربط هذه الحواسيب الشخصية ببعضها البعض شكليا وإشتمال الحاسوب على جميع المعلومات بالإضافة إلى إمكانية وصوله إلى المعلومات الموجودة في الحاسوب الرئيسي الذي يقوم بتلخيص هذه المعلومات وبطرق محددة مسبقا(تقارير ملخصة من الأنشطة، بيانات إحصائية، أشكال بيانية وغيرها). ويساعد نظام دعم الإدارة العليا مستخدم النظام في متابعة أعمال المؤسسة بسهولة.

ومن خلال هذا العرض لمختلف أنواع نظم المعلومات المعتمدة في المؤسسات المسايرة للتطورات الإتصالية والمعلوماتية، يتضح أن توفر المؤسسات على مختلف هذه الأنواع من نظم المعلومات يساعدها على إنجاز الأعمال بسهولة وبدقة أكبر، كما أنها تسهل من عملية الإتصال بين مختلف المستويات في الهيكل التنظمي، وكل مستوى يعد ركيزة للمستوى الأعلى منه وتكامل هذه المستويات يحقق الفعالية في المؤسسة.

ب-نظم المعلومات وفق لدرجة الآلية:

[1]: حسين حريم، **إدارة المنظمات – منظور كلي** -، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص.275.

[2]: المرجع نفسه، ص ص.189،188.

[3]: المرجع نفسه، ص.224.

هناك عدة أنواع لنظم المعلومات، والتي هي كالأتي:[1]

2-1 **نظم المعلومات اليدوية:** وهي نظم المعلومات التي تعتمد بشكل أساسي على الوسائل اليدوية الورقية، وبعض الآلات، والأدوات التقليدية في جمع البيانات، ومعالجتها، وإخراجها في شكل معلومات، فهذه النظم لا توظف الوسائل الإلكترونية في معالجة البيانات إلى معلومات؛

2-2 **نظم المعلومات الحديثة:** وهي نظم المعلومات التي تعتمد على أجهزة الحاسوب، أي على المعالجة الإلكترونية للبيانات، فضلا عن الوسائل الآلية الأخرى المتقدمة، مثل الهاتف، والأنترنت، والإقمار الصناعية؛

2-3 **نظم المعلومات المتكاملة:** وهو مفهوم حديث لنظم المعلومات، يطبق عند تواجد أكثر من نظام واحد في المنظمة، وتكون غايته تجنب تكرار عملية إنتاج المعلومات، وتوصيلها، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف، وزيادة قدرة المنظمة التنافسية، وبناء نظم معلومات متكاملة يحقق التنسيق، والتكامل بين الأهداف والإجراءات، وبرامج التنفيذ، لتفادي أي تكرار في إي مرحلة من مراحل العمل؛

2-4 **نظم المعلومات الشاملة:** إن حداثة نظم المعلومات وتكاملها لا تكفي لوحدهما، ولا تكفل عملية معالجة البيانات بفاعلية، فإن تطبيق نظرية النظم، يعني أن يكون نظام المعلومات شاملا لكل المتغيرات الداخلية، والخارجية، سواء كان على مستوى المنظمة (جامعا ومعالجا للبيانات ومستعملا للمعلومات) ، أم على مستوى البيئة الخارجية(موردين، عملاء، مساهمين، حكومة،...الخ)؛

أي أن نظم المعلومات الشاملة، هي النظم التي تستند إلى قواعد منهجية للنظم، وقواعد الشاملة للبيانات، ومن ثم فإن تصميمها لا بد من أن يشمل مصادر متنوعة، وتنتج معلومات متعددة الأغراض، وأن يكون مصمما بشكل نظام رئيس، ونظم فرعية، تمتلك المتطلبات البشرية، والفنية، والإدارية اللازمة جيمعا.

الفرع الثاني: المعوقات والمشاكل التي تواجه نظم المعلومات

يواجه نظام المعلومات كغيره من الانظمة مشاكل ومعوقات من بينها:[2]

اولا: على مستوى معلومات النظم: وهي

[1]: مالك ثامر، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2]: عصام حسن أحمد الدليمي،علي عبد الرحيم صالح, **المعلوماتية والبحث العلمي**، دار الرضوان لنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص. 194_196.

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات (أي الملائمة والموثوقية) إذن لايوجد توافق بين ملائمة المعلومات ودرجة الموثوقية بها، فمثلا قد تفرض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها, أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة؛
2. إحتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لاتملك قدرة تنبئية عالية. كما هي حالة أرقام التكلفة التاريخية؛
3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر؛
4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، إن القاعدة العامة فيما يتعلق بإختيار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة, وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها؛
5. قد تكون المعلومات ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها وتحليلها وإستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه؛
6. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية إتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة.

ثانيا: على مستوى الجهاز الاداري للمؤسسات : وهي:

1_ **الاعتقاد بعدم الحاجة الملحة إلى تطبيق نظم المعلومات:** إن الإنطباع الذي يرسخ في الأذهان للوهلة الاولى أن البيئة الصحيحة لتطبيق نظم المعلومات هي بيئة القطاع الخاص وذلك لأنه يسعى للربحية في اسواق المنافسة، ويعمل في ظل بيئة تتسم بالتغيرات السريعة والفجائية والتي تصعب التنبؤ. كما إنه لا يخضع للقيود السياسية والإجتماعية التي تخضع لها الأجهزة الحكومية مما يجعله أكثر حرية في تغيير إتجاهات حركية ومجالات عمله في اي وقت، أما في الأجهزة الحكومية فالأمر يختلف، حيث تعمل تلك الأجهزة في ظل بيئة طرفها الأساسي هو الحكومة التي هي أكثر الكيانات إستقرار أو سلطة المجتمع، حيث يسعى المستهلك (طالب الخدمة) إليها خاصة في الدول النامية، وتعتبر تلك الخدمة أساسية ومعروفة، والربح مستبعد كهدف أساسي؛[1]

1: أبوبكر فاتن أحمد، **نظم الإدارة المفتوحة– ثورة الأعمال القادمة للقرن الحادي والعشرين**، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2001 ، ص.123.

2_**غياب التنسيق و إهدار المال والجهد:** إن معظم الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية المعنية بتنمية المعلومات وتطبيق نظم المعلومات تقدر أهمية التنسيق، فكل دولة تضع خططها بمعزل عن خبراتها رغم تماثل المعطيات والظروف الاجتماعية ولاقتصادية، فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد أنشأت مراكز ضخمة للبحوث العلمية وجمعت فيها العديد من التقنيين و المتخصصين الماهرين و حاولت عن طريقهم تحقيق عدة إنجازات في مجال البرمجيات والمخترعات ونظم المعلومات، لكن تلك المؤسسات لم تنسق فيما بينها، مما جعلها تبدد أموالها وجهودها بسبب تضارب مشاريعها على مستوى الدول العربية؛[1]

3_**القصور في الأجهزة الإدارية الحكومية:** تواجه الأجهزة الإدارية في المدن العربية تحديات عصرية عديدة خاصة الأجهزة الخدمية مثل البلديات ترسم حضارة المدينة وتؤدي وظائف حيوية لها فالمدينة القديمة ذات التاريخ العتيق هي نفسها المدينة التي يجب أن تقدم خدمات القرن الواحد والعشرين, والتي تواجه زيادة مضطربة في سكان، وتطورا في إحتياجات الأفراد من الخدمات المختلفة، ويشير الواقع إلى أن هذه البلديات لاتقوم بالإستخدام الأمثل للموارد المعلوماتية المتاحة بأفضل الوسائل وأمثلها لتحقيق النتائج التي وجدت من أجلها وكذلك لم تستفيد إدارات البلديات من تطبيق تقنية نظم المعلومات والمبادئ العلمية الحديثة في مواجهة التحديات المعوقات حتى تتمكن من دفع عملية التطور الإداري في هذه المؤسسات الحيوية؛[2]

4_**عدم إكتمال البنية التحتية للإتصالات والمعلومات:** على الرغم من الجهود الحديثة للأجهزة الإدارية الحكومية في كثير من المدن العربية لمواكبة التطور التكنولوجي فإن الصورة بشكل عام غير مرضية، ويلخص المستشار الإقليمي للإتصالات وشبكات الكمبيوتر في اللجنة الإقتصادية الإجتماعية لغرب آسيا وضع المدينة العربية بقوله:"هناك عطش وجوع لكيفية دخول مجتمع المعلومات من باب واسع وليس من باب ضيق لأنه حتى الأن تعتبر أبوابنا ضيقة ونسبة إنتشار الأنترنت وإستخداماته في الدول العربية هي أقل من معظم دول العالم وهذا يعود لأسباب كبيرة أهمها أن البنية التحتية للإتصالات والمعلومات ليست بالمستوى الذي يجب أن تكون عليه"؛[3]

5_**معوقات أخرى:** بالرغم من أن الكثير من الأجهزة الإدارية الحكومية بالمدن العربية قد تمكنت من إقتناء الأجهزة والنظم المتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات, إلا أن معظمها لايزال عاجزا عن تحقيق

2: يوسف حسن، **المنطقة العربية والفجوة الرقمية**، مجلة بي سي العربية، 2003، ص. 23.

1: عصام أحمد الديلمي، **التحليل الإداري بداية الإنطلاق لتطوير المدينة العربية**، المؤتمر السابع لمنظمة المدن العربية، أساليب الإدارة والتنظمية خدمة المدن العربية، 1983، ص.12.

2: نفس المرجع، ص. 198.

الإستفادة الكاملة من إمكانات هذه الأجهزة والنظم, وتوظيفها كأداة فعالة في تنمية الموارد المعلوماتية للمجتمع.

المبحث الثاني: ماهية النظام المالي أبعاده

يعتبر نظام المعلومات المالي من أهم الأنظمة الفرعية التي تتكون منها نظم المعلومات الإدارية، كما أن إستخدامها قد سبق استخدام العديد من الأنظمة الفرعية الأخرى. حيث أن واقع حال أغلب المؤسسات خاصة الصناعية يشير إلى ذلك، وقد تم تعريف هذه النظم من زوايا مختلفة، وفيما يلي عرض لبعض هذه المفاهيم الخاصة بنظم المعلومات مالي وأهم أنظمته الفرعية وكذا معاييره وأهم المشكلات التي تواجهه.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المالي وأهميته وأهم مكوناته

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المالي وأهميته بالإضافة إلى مكوناته.

1- مفهوم نظام المعلومات المالي وأهميته: عرف الباحثون في حقل المالية نظام المعلومات المالي كل حسب نظرته وتحليله للمؤسسة وكذا إختلاف تركيزهم على هذا النظام من حيث أهميته في المؤسسة من عدمه، ورغم إختلاف في التعريف به إلا أنهم يتفقون في كونه نظام معلومات فرعي تابع لنظام معلومات كلي. وعليه نجد عدة تعريفات نوجزها فيما يلي:

عرف نظام المعلومات المالي على أنه: " نظام فرعي داخل المؤسسة، يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار محدد، وتكون مهمته تجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات طبقا لقواعد وإجراءات محددة بهدف إنتاج وتوصيل معلومات تفيد الإدارة وفئات أخرى خارجية في إتخاد القرارات"؛[1]

وفي تعريف أخر: "قد يسميه البعض النظام المالي أو النظام المحاسبي, ويعتبر أهم مصدر كمي للبيانات في المؤسسات المختلفة، ويعتبر من أقدم نظم المعلومات وأكثرها تطورا، ويوفر قدرا كبيرا من المعلومات اللازمة لإتخاد القرارات الإدارية كما يوفر-بشكل خاص- قدرا كبيرا من المعلومات حول التكاليف التي تستخدم في إتخاذ القرارات"؛[2]

1: صباح رحيمة محسن، عبد الفتاح إبراهيم زريبة، فتحي أحمد الشيباني، **نظم المعلومات المالية أساسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص.179.

2:أحمد يوسف دودين، **إدارة الأعمال الحديثة (وظائف المنظمة)**، دار اليازوري للنشروالتوزيع، عمان، الأدرن، 2012، ص.330.

وعرف كذلك: " النظام المالي من أحد الأنظمة المهمة في المؤسسة، فهو المسؤول عن تزويد الإدارة العليا وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات والحقائق المتنوعة عن النشاطات المالية للمؤسسة التي يحتاجونها لمساعدتهم في إتخاد القرارات المالية المناسبة"؛[1]

وفي تعريف اخر:" هو ذلك النظام الذي يمكن المدير المالي من إنجاز وظائفه بشكل دقيق، من خلال توفيره للمعلومات التي تنسجم مع هذه الأعباء والنظام الذي يقوم بتهيئة هذه المعلومات".[2]

مما سبق نستنتج أن نظام المعلومات المالي هو عبارة عن نظام فرعي داخل المؤسسة، يقوم بتقديم المساعدة للمدير المالي من خلال تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للمؤسسة المتعلقة بأنشطة المالية التي يحتاجونها من أجل إتخاد القرارات المالية، والتي تكون في أغلب الأحيان قرارات مصيرية بالنسبة للمؤسسة.

2- أهمية نظام المعلومات المالي

في السابق كان يتم معالجة البيانات المحاسبية مع تجاهل إحتياجات المديرين للمعلومات بما فيهم مديري التمويل، لكن مع التوسع في إستخدام أجهزة الحاسوب بدأ نظام المعلومات المالي في الإستخدام بمجالات أهم من مجرد أداء المهام المحاسبية، وتتمثل في خمسة مهام أساسية لنظام المعلومات المالي وهي:[3]

- التنبؤ بالإحتياجات المالية وتخمينها؛
- تقييم مصادر الحصول على الموال؛
- الرقابة على إستخدامات الأموال؛
- توفير مجموعة ضخمة من المعلومات الدورية والإستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المنظمة؛
- يعطي رؤية شاملة عن الوضع المالي في المؤسسة.

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المالية

تنقسم مكونات نظام المعلومات المالي إلى قسمين، يتمثل في النظام الفرعي للمدخلات والنظام الفرعي للمخرجات:[4]

3: أماني العايب، **دور نظم المعلومات التسويقية في تبني مفهوم التسويق بالعلاقات**، دراسة حالة مؤسسات خدمية الوكالات السياحية، أطروحة دكتورا ل.م.د، علوم تجارية، الجزائر، 2018، ص.122.

1: محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص.397.

[3]:أحمد يوسف دودين، **إدارة الأعمال الحديثة ووظائف المنظمة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012، ص.330.

1: خانم نوري كاكة حمه العطار، **البيانات واثرها على نجاح القرارات المالية،دراسة حالة في شركة اسيا سيل للإ تصالات**، العراق، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، 6155-2602 issn، العدد السابع،2019، ص.08.

أولا: <u>النظام الفرعي للمدخلات</u>: ويتألف هذا النظام من مجموعة فرعية من النظم كما يلي:

أ_نظام معالجة البيانات: يتولى هذا النظام تجميع البيانات الداخلة المتعلقة بأداء الوظيفية المالية للمؤسسة؛

ب_ نظام المراجعة الداخلية: يتولى هذا النظام إنجاز البحوث والدراسات المالية الخاصة بعمليات المؤسسة؛

ج_ نظام الإستخبارات المالية: يتولى هذا النظام تجميع بيانات عن بيئة المؤسسات المالية مثل البنوك، الجهات الحكومية والمتغيرات الإقتصادية المحلية والدولية التي يمكن أن تؤثر في الأداء المالي للمؤسسة.

ثانيا: <u>النظام الفرعي للمخرجات</u>: يتألف هذا النظام من مجموعة فرعية من النظم وهي كما يأتي:

أ_ نظام التنبؤ المالي: يتولى هذا النظام تهيئة معلومات للتنبؤ المالي وتلبية إحتياجات المؤسسة المالية في المستقبل؛

ب_ نظام إدارة التمويل: يتولى تهيئة المعلومات لإدارة التمويل وتلبية الإحتياجات الإدارية سواءا من خلال إحتجاز الأرباح، أي المصادر الداخلية أو من خلال المصادر الخارجية؛

ج_ نظام الرقابة المالية: يتولى تهيئة المعلومات لغرض ترجمة الأهداف الرسمية للمؤسسة إلى أهداف تشغيلية تسعى الإدارة إلى تحقيقها ومراقبة تنفيذها وتقييمها.

<u>ثالثا: العمليات أو الأنشطة</u>

وهي مجموعة النشاطات التي تبذل من أجل تجميع المدخلات وإعدادها للإستخدام بما يتناسب مع إحتياجات متخدي القرارت، وفي ماعدا عمليات تجميع البيانات، فإن باقي العمليات من تصنيف وتحليل وتخزين وإسترجاع تتم عن طريق إعداد برامج خاصة للحاسب الآلي بحيث تخزن البيانات على ملفات.[1]

وتتمثل عمليات نظام المعلومات المالي في حساب مختلف النسب المالية ونسب التوازن المالي، وكذا مختلف عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى على مختلف المدخلات البيانات في الدفاتر

[1]: عماد الصباغ، **<u>نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها</u>**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر،2000، ص.13.

والسجلات المحاسبية وفق المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية، وكذلك إستخدام الأساليب المختلفة في تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والأرباح، تقديم النسب الخاصة لعمل إستراتيجات الإستثمار.[1]

فيما يلي توضيح لهذه المكونات:

الشكل(1-5): مكونات نظام المعلومات المالي

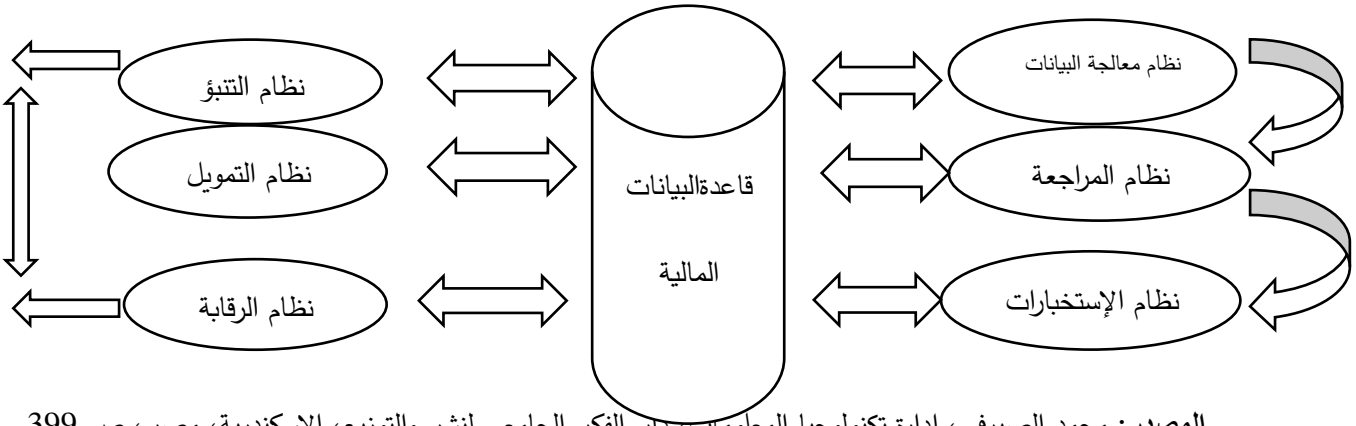

المصدر: محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص.399.

المطلب الثاني: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المالي ووظائفه

تعتبر نظم المعلومات المالية من أهم وأكبر النظم الفرعية في نظم المعلومات الإدارية، وتتداخل نظم المعلومات المالية وتتفاعل مع باقي الأنظمة الفرعية الأخرى وذلك بالإعتماد على عدة وظائف من أجل تكامل أنشطتها.

الفرع الأول: الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات المالي

تشمل نظم المعلومات المالية نظامين رئيسين, هما نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية.[2]

أ_ نظام المحاسبة المالية: تتمثل الوظيفة الأساسية لنظام المحاسبة المالية في توفير المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات من قبل الأفراد والهيئات الرسمية والجهات الحكومية خارج المؤسسة، وتتمثل المخرجات الرئيسية لهذا النظام في ثلاث قوائم مالية هي قائمة الدخل والميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية، ويتم إعداد هذه القوائم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وتستخدم مخرجات نظام المحاسبة المالية أيضا لأغراض الإستخدامات الداخلية، حيث يستخدمها المديرون في تقييم أداء

[1]: لمين علوطي وفاطمة الزهراء يحياوي، **أهمية تصميم نظام معلومات مالي في المؤسسة**، المجلة للإقتصاد والمالية، العدد03، جامعة المدية، 2015، ص. ص.166،165.

[2]: صباح رحيمة محسن واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.186،187.

المؤسسة ككل, وإعداد الموازنات التخطيطية للفترات المقبلة، وتشمل المدخلات الرئيسية للنظام المحاسبة المالية البيانات التي تنشأ من العمليات المالية والمحاسبية مع الأطراف خارج وداخل المؤسسة، ويستخدم هذا النظام مسار المراجعة للعمليات المالية والمحاسبية، ويتم من خلال هذا المسار تتبع تدفقات البيانات عن طريق قنوات نظام المحاسبة المالية.

ب_ نظام المحاسبة الإدارية: تتمثل الوظيفية الأساسية لنظام المحاسبة الإدارية في توفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط ومراقبة عمليات المؤسسة بما يحقق أهدافها، وغالبا ما تكون المعلومات التي يقدمها نظام المحاسبة الإدارية معلومات تقديرية في صورة إجمالية أو تفصيلية أو تحليلية، وتتوقف قدرة نظام المحاسبة الإدارية على أداء مهامه من حيث توفير المعلومات على مدى ملائمته لخصائص المتغيرات البيئية وتأثيرها في إتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع الثاني: وظائف نظام المعلومات المالي

يمكن بلورة الوظائف الأساسية لنظم المعلومات المالي في خمس وظائف نوجزها فيمايلي:[1]

1. **جمع البيانات:** تتكون وظيفة جمع البيانات من مجموعة من الإجراءات، والخطوات تبدأ بتحديد البيانات التي ستعتبر المدخلات الرئيسية للنظام، ثم تجميع هذه البيانات من مصادرها المختلفة وإدخالها للنظام وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة محدودة من الأنشطة التنفيذية لوظيفة جمع البيانات تتمثل في جمع وتسجيل البيانات، ترميز البيانات، تصنيف البيانات، تدقيق البيانات وتحويل البيانات؛
2. **تشغيل البيانات:** يقصد بعملية تشغيل البيانات تنفيذ مجموعة معينة من الإجراءات الأساسية على مدخلات نظام المعلومات المالي المتمثلة في البيانات الخام، لتحويلها إلى منتج نهائي للنظام وهو المعلومات؛
3. **إدارة البيانات:** نظرا لأنه لا يتم تشغيل البيانات فور تجميعها بل يتم تخزينها وتحديثها وصيانتها حتى تكون متاحة وقت الحاجة إليها لأغراض التشغيل، لذا فإن وظيفة إدارة البيانات تتضمن أنشطة متمثلة في تخزين البيانات، تحديثها أو صيانة البيانات وإسترجاع البيانات؛
4. **رقابة وحماية البيانات:** تتضمن وظيفة رقابة وحماية البيانات إجرائيين أساسيين، يتمثل الأول في حراسة البيانات وحمايتها بإعتبارها إحدى موارد المؤسسة، والإجراء الثاني يتمثل في التأكد من البيانات التي يتم حفظها بيانات صحيحة كاملة، ويتم تشغيلها بطريقة صحيحة، لأنه من

[1]: صباح رحيمة محسن واخرون، مرجع سابق ص ص. 182_184.

المحتمل حدوث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل، وقد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في سجلات البيانات أثناء عملية التشغيل؛

5. **إنتاج المعلومات:** تمثل الوظيفة النهائية من وظائف نظام المعلومات المالي في إنتاج المعلومات، وتهدف هذه الوظيفة إلى توصيل المعلومات إلى الأشخاص المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات, وتتضمن إنتاج المعلومات ثلاثة أنشطة رئيسية متمثلة في تجميع، إسترجاع المعلومات وإعداد تقارير المعلومات.

المطلب الثالث: معايير نظام المعلومات المالي ومشكلاته

يوجد لكل نظام معلومات قيود ومعايير تحكمه، من بين المعايير التي تحكم نظام المعلومات المالي التي يجب على محلل النظام التعرف عليها بالإضافة إلى أن نظام المعلومات المالي بالرغم من اكتماله إلا أنه يواجه عدة مشكلات من الأنظمة الأخرى.

الفرع الأول: معايير نظام المعلومات المالي

يعمل نظام المعلومات المالي وفقا لعدة معايير تتمثل في: [1]

المعيار الأول: البساطة والوضوح والمرونة

تعني البساطة أن تكون مقدرة كل من يستخدم النظام المالي أن يتفهم بنوده والأسس والقواعد التي يرتكز عليها، أما الوضوح فيقصد به الإهتمام بالشروح التفصيلية للدليل المحاسبي وبيان أنواع الحسابات، أما المرونة فتعني أن النظام قد جاء ببعض الجوانب الملزمة، في حين أن هناك الجوانب الأخرى غير الملزمة، التي تترك للمؤسسة حرية الإختيار في تطبيقها؛

المعيار الثاني: مسايرة القاعدة والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

لقد إعتمد النظام المالي على مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم تسجيل العمليات المالية التي تتلائم في الوقت نفسه مع أجهزة التخطيط والرقابة والتنفيذ والمتابعة والتقييم، ولا شك أن هذا المعيار يعمل على ضمان نجاح تطبيق النظام عند مزاولة العملية؛

المعيار الثالث: القابلية للتطبيق: يتمثل هذا المعيار في إتاحة الفرصة للمؤسسات لدراسة مشروع النظام للتأكد من مدى توافقه مع إمكانيتها الموجودة؛

1: صباح رحيمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 190،189.

المعيار الرابع: مقابلة الإحتياجات المنبثقة من داخل المؤسسة أو خارجها

إن تعدد إحتياجات مستخدمي البيانات سواءا من داخل المؤسسة أو خارجها جعل من السمات المميزة للنظام المالي محاولة مقابلة الإحتياجات المنبثقة من المؤسسة والأجهزة الخارجية، ولقد إعتمد هذا المعيار في هذا الصدد على إشتراك الجهات المستخدمة للمعلومات والمنتجة لها في وقت واحد في إجراء الملائمة لمشروع النظام لكي يتماشى مع كل الإمكانيات والإحتياجات.

الفرع الثاني: مشكلات نظام المعلومات المالي

إن وجود نظام معلومات مالية في المؤسسة وإكتماله لايعني نجاحه وكفائته في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وقد يرجع فشل نظام المعلومات المالي في تحقيق أهدافه إلى الأسباب التالية: [1]

- ✓ يعتبر التحليل القاصر للنظام سببا رئيسا في فشل العديد من نظم المعلومات المالية؛
- ✓ قد يؤدي فشل النظام في التصميم بشكل يلبي إحتياجات الإدارة من نظام المعلومات المالي من جهة، ومن جهة أخرى فشله في تصميم واجهة سهلة الإستخدام من قبل المستفيد من النظام الذي يعتبر نقطة التفاعل بين نظام المعلومات المالي والمستخدم إلى العديد من الأخطاء الناتجة عن البطئ في التوريد بالمعلومات أو عدم إستخدامها، وعدم فهم مخرجات هذا النظام؛
- ✓ إن عدم دقة البيانات وعدم اكتمالها عامل أساسي في إرباك النظام وفشله في تزويد مستخدمي النظام بمعلومات دقيقة يعتمد عليها؛
- ✓ على الرغم من تحديد الكلفة بشكل تقريبي عند إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية للنظام إلا أن عدم دقة الدراسات يزيد من إنفاق بعض المؤسسات بمواردها المادية على نظم المعلومات المالية بشكل يكون أكبر من عوائد هذه النظم؛
- ✓ عدم قناعة الإدارة بإستخدام نظم المعلومات المالية، أو عدم وجود عناصر مدربة للتعامل مع النظام، بالإضافة إلى عدم التحديث المستمر للبيانات كل هذا يمكن أن يكون سببا في فشل النظام؛
- ✓ بدون التخطيط تصبح نظم المعلومات وخدمات المعلومات مفتقرة إلى التنظيم وغير مهيئة لتلبية متطلبات المستفيدين.

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره, فإنه لكي يتحدد مدى نجاح النظام يجب أن يعمل فترة طويلة نسبيا، حتى يتسنى الحكم على مدى نجاحه أو فشله، وهذا ما يؤكده بورتر (PORTER)، لأن إستخدام نظم وتقنيات

[1]: صباح رحيمة وآخرون، مرجع سابق، ص ص.192،191.

المعلومات ليس له تأثير إيجابي ملموس على المدى القصير ولكن يؤثر بصورة إيجابية على أداء المؤسسة كخيار استراتيجي على المدى البعيد.

المبحث الثالث: نظام المعلومات البنكي

في عصر التغيرات السريعة والاضطربات البيئة، والمنافسة الشديدة، إزداد دور نظام المعلومات المالي في المؤسسات وخاصة البنكية منها، حيث يتمتع القطاع البنكي بأهيمة بالغة، نظرا لدوره التنموي في الإقتصاديات المعاصرة تسعى البنوك للوصول إلى آخر ما ولج إليه العلم الحديث في التكنولوجيات ونظم المعلومات وإستغلالها في كل أقسام البنك وفروعه، لتسهيل تبادل المعلومات ومعالجتها لاتخاذ القرارات الصائبة.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز طبيعة نظام المعلومات البنكي، وكذلك إستعراض مختلف البرامج المعتمدة من قبل البنوك، وأخيرا أمن نظم المعلومات في البنوك.

المطلب الأول: طبيعة نظام المعلومات البنكي

سنتناول في هذا المبحث إلى مفهوم نظام المعلومات البنكي ومكوناته وأنواعه.

أولا:مفهوم نظام المعلومات البنكي

وردت عدة تعاريف حول نظام المعلومات البنكي من بينها مايلي:

يعرف نظام المعلومات البنكي على انه:" نظام فرعي من النظام الشامل للبنك، ومهامه الأساسية جمع البيانات المتعلقة بنواحي النشاط المختلفة سواء من المصادر الداخلية أم من الخارجية ومعالجة هذه البيانات آليا وتزويد الإدارة البنكية بالمعلومات الناتجة عن المعالجة بحيث تساعدها في حل المشكلات وصنع القرارات البنكية مع ضرورة تمتع المعلومات بالخصائص الكمية والدقة والتوقيت المناسب"؛ [1]

كما عرفت بأنها:" مكونات مترابطة تعمل مع بعضها البعض على جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات تفيد عملية إتخاد القرارات في البنوك المختلفة"؛ [2]

[1]: نجم عبد الله الحميدي، **نظام العلومات الادارية مدخل المعاصر**، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأدرن، 2003، ص.314.

[2]: رعد حسن الصرن، **عولمة الخدمات المصريفية**، دار الوارق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص.132.

وفي تعريف آخر:" هومجموعة مترابطة ومنظمة من المكونات المادية والمحاسبة الإلكترونية وغير المادية والأفراد والبيانات والإجراءات التي تعمل بطريقة متكاملة في تجميع وتخزين ثم تحويل(معالجة) بيانات البنكية المدخلة لها إلى معلومات قابلة الإستخدام تفيد عملية إتخاد القرارات في البنوك المختلفة"؛ [1]

ومما سبق نستنتج إن نظام المعلومات البنكي هو عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من المكونات المترابطة والمتكاملة مع بعضها البعض من أجل جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها من أجل الحصول على معلومات قابلة للإستخدام تفيد في إتخاد القرارات البنكية.

ثانيا: مكونات نظام المعلومات البنكي

يتكون نظام المعلومات البنكي من ثلاث مكونات تتمثل في المدخلات، المخرجات، والتغدية العكسية، ومو ماسنسنيه فيمايلي: [2]

أ- **مدخلات النظام وتتكون من:**

1- **نظم معالجة البيانات (نظم معالجة العمليات):** ودور هذا النظام يتمثل في جمع البيانات والمعلومات للقيام بالأعمال المعتادة في البنك كعمليات الإيداع والسحب، فتح وإغلاق الحسابات، ودفع الفواتير وغيرها من العمليات الروتنية وتعتبر هذه السجلات مهمة في توثيق الأنشطة التي يقوم بها المصرف، كما أن السجلات يجب تحليلها وتبسيطها لتسهيل فهمها من قبل المستخدم النهائي وتتم المعالجة وفق لشكل الموالي:

شكل رقم(1-6) آلية عمل نظام معالجة البيانات

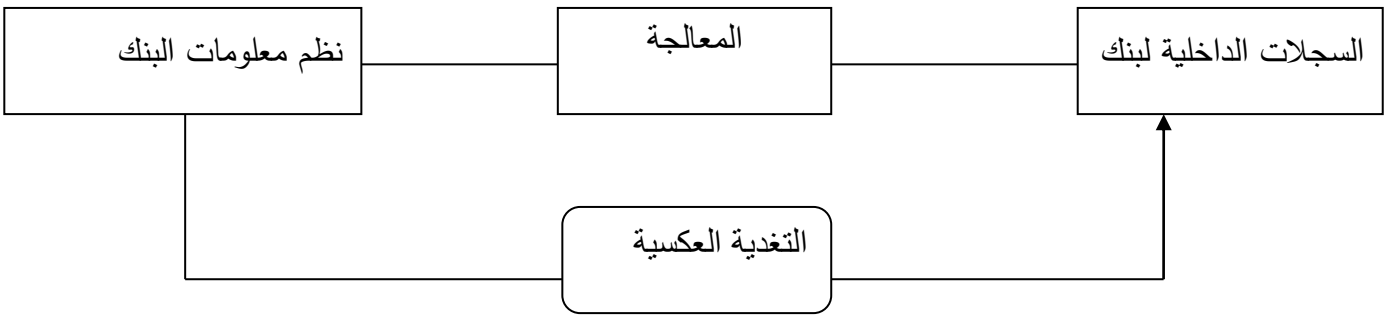

المصدر: نجم عبد الله، **نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر**، دار وائل لنشر والطباعة، الأردن،2005، ص.316.

[1]: رضا أبو حامد، فائق قدوري، **إدارة المصارف**، دار إبن الأثير للطباعة والنشر، العراق، 2005، ص35.

[2]: وليد مرتضى نوه، **نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك لرفع من مستوى أدائها**، دراسة حالة(القرض الشعبي الجزائري)، بنك الفلاحة والتمنية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري(BAN)، وكالات الوادي خلال الفترة 2012-2013، رسالة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، 2014، ص.76.

2- **نظم البحث البنكي:** يعتبر نظاما فرعيا من أنظمة معلومات البنك مهمته إعداد دراسات وبحوث عن عملاء البنك وهذه البحوث تعمل على تحقيق أهداف البنك وهو مايستوجب إعداد فريق البحث وأدواته وكذلك عينة البحث وبعد المعالجة نتحصل على مدخلات نظام المعلومات البنكي؛

3- **نظم المخابرات بنكية:** وهو جزء من النظام الشامل للبنوك مهمته تجميع البيانات على البنوك المنافسة، تتميز هذه البيانات بالسرية وتهتم بأهم جوانب البنوك المنافسة كالمركز المالي، الجودة التي تتمتع بها خدمات هذه البنوك، تسهيلات العملاء والحوافز الموظفين وغيرها من البيانات المهمة عن البنوك وطريقة جمع البيانات فيحصل عليها البنك إما بالبيانات التي قام البنك المنافس بنشرها أو تنشئها من جهة أخرى عنها دولية أو محلية أو حتى المعارض أو زيارات الميدانية وفتح حساب لدى البنوك المنافسة أو ربما القيام بمعاملات بنكية عن طريق البنك المنافس وغيرها من الأدوات الممكنة؛

4- **مدخلات إدارة البنك والجهات الوصية:** وهو نظام فرعي للخطط والسياسات وتعليمات وتوجيهات الإدراة المركزية والجهات الوصية للبنك؛

5- **مدخلات البيئة المحيطة(الخارجية) للبنك:** وتجمع في هذا النظام كل البيانات الخاصة بالنشاط البنكي المباشر وغير المباشر كالعوامل الاقتصادية وإجتماعية والنقدية والقانونية وكل ما هو سائد في بيئة الخارجية للبنك؛

ب- **عمليات النظام:** وهي المعالجة المدخلات للتحول إلى مخرجات أو هي تحويل البيانات الخام لمعلومات يمكن الأستفادة منها عن طريق جمع، ترتيب، تصنيف، حساب وحفظ البيانات؛

ج- **مخرجات النظام:** تتمثل مخرجات النظام في المعلومات والتقارير والرسومات البيانات والتوزيعات التكرارية....إلخ، وتوزع هذه المخرجات على فروع البنك وتقسيماته الإدارية.

ثالثا: أنواع نظم المعلومات البنكية

اختلف الباحثون في تقسييم نظم المعلومات البنكية على أشكال متعددة نذكر منا مايلي: [1]

1- النظام الفرعي لإنتاج الخدمات البنكية: وتتمثل مهمة هذا النظام في إستقبال المعلومات المعالجة في مايختص بمستلزمات إنتاج الخدمات ونذكر هذه المستلزمات العنصر البشري، الآلآت، تقنية المعلومات ولإتصال والموارد المائية..... إلخ ويستفاد من هذه المعلومات الوصول إلى القرار الأمثل وتحسين الخدمات البنكية؛

[1]: نجم عبد الله الحميدي، المرجع السابق، ص.318.

2- **النظام الفرعي لتكاليف:** ويختص بمعلومات التكلفة المصاحبة لعملية إنتاج وتوزيع الخدمات البنكية مما يساعد في ترشيد وتحديد التكاليف ينتج عنه إنخفاض في التكلفة الإجمالية للخدمات البنكية بما يؤدي في النهاية لارتفاع عدد عملاء البنك؛

3- **النظام الفرعي للجودة:** يهتم هذا النظام بمعلومات ومواصفات جودة الخدمات البنكية والسعي نحو تحقيق أعلى قدر من الجودة وفق لما هو مطلوب ومحدد وتحسين مستوى الخدمة شكلا ومضمونا؛

4- **النظام لكل قسم من أقسام البنك:** وهو يهتم بالمعلومات المقدمة لكل قسم من أقسام البنك وتوزع على كل قسم مثل: قسم المستويات، المرسلات والحوالات وقسم الكفالات.....إلخ ثم تجميع هذه المعلومات؛

5- **النظام الفرعي للتدريب البنكي:** ويتلقى هذا النظام مخرجات نظام المعلومات متعلقة بمستلزمات التدريب البنكي وتتضمن:

أ- المدربون: إختصاصهم ومؤهلاتهم؛

ب-المتدربون: الخبرات والمهارات اللازمة للعمل بمركز معين؛

ت-المادة التدريسية: محتوى البرنامج التدريسي وكذلك الأساليب والوسائل المستعملة في التدريب.

ومن خلال معلومات السابقة يصبح لذى الإدراة معرفة بالإحتياجات التدريسية اللازمة لمراكز العمل، وكذلك وضع إستراتيجية مستقبيلية للتدريب البنكي؛

6- **النظام المصريفي للتسويق:** يعمل هذا النظام على جمع المعلومات للإدراة البنكية في مايخص التسويق البنكي في إطار المزيج التسويقي " المنتج، المكان،السعر، الترويج"؛

7- **النظام الفرعي لمعلومات الإدارة المركزية والجهات الوصية:** يزويد هذا النظام الفرعي الإدارة المركزية بالمعلومات عن مستويات النشاط ونسب التنفيذ والإحتياجات والصعوبات في كل فرع من الفروع البنكية وذلك لحل المشاكل غير الروتنية، ومعلومات تطوير البدائل الإستراتيجية وإنتقاء البديل الإستراتيجي الأمثل وإتخاد القرار الإستراتيجي؛

8- **النظام الفرعي لمعلومات الإدراة العليا في الفرع:** وتعمل علي تزويد الإدراة بمعلومات ملخصة وشاملة عن أنشطة الفرع مما يساهم في خدمة نشاط الإدراة العليا في التخطيط والتنظيم والرقابة على العمليات لبنكية؛

9- **النظام الفرعي لمعلومات خاصة ببعض الجهات البيئة الخارجية لبنك:** يرتبط البنك بالبيئة المحلية له بعلاقة وثيقة ونذكر منها الهيئات والمؤسسات وأفراد وجهات حكومية وجهات ذات مصالح المشتركة وغيرها لذلك يجب على المصرف تزويد هذه البيئات بمعلومات عن المصرف،

وكذلك يجب على البنك التعرف على بيئة الخارجية والحصول على معلومات مفيدة له وهذا في إطار تبادل التعاون وكسب ثقة الجهات للبنك.

المطلب الثاني: الأنظمة المعتمدة في البنوك

هناك عدة أنواع من الأنظمة المستعملة في البنك نذكر منها:[1]

الفرع الأول: الشبكات المعتمدة من طرف البنك:

أولا: شبكة الموزع، الشباك الأوتوماتيكي للنقود، نهائي نقطة البيع الإلكترونية

أ_الموزع الالي للأوراق النقدية:

هو صورة بسيطة للمكننة في القطاع البنكي. فهو آلة أوتوماتيكية تستخدم عن طريق البطاقة الإلكترونية (الذكية)، وتسمح للمستفيد بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى الفرع والجدول التالي يوضح ذلك:[2]

الجدول رقم(1-2): الموزع الالي للأوراق النقدية

الموزع الالي للأوراق النقدية	المبادئ العامة	التقـــــنية
	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب، ويوجد في البنوك والشوارع والمحطات وعدة أماكن أخرى، كما يعمل بدون إنقطاع.	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية، تقرأ المدارات (الدوائر) المغناطيسية للبطاقة.

المصدر: شايب محمد، **أثر التكنولوجيا الإعلام والإتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية**، دراسة حالة، مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، قسم العلوم الإقتصادية، 2006_2007، ص.119.

من خلال هذا الجهاز، يقوم العميل بإدخال بطاقة التشغيل البلاستيكية والبيانات والتعليمات ليحصل على خدمة بنكية فورية، وفي الجهة المقابلة أي على مستوى البنك، فإن الملفات الإلكترونية للعملاء داخل الكمبيوتر يتم تحديثها بالتعليمات التي يجريها العميل من خلال آلة الموزع الآلي للنقود.

ب_ الشباك الآلي للأوراق النقدية:

جهاز أوتوماتيكي يقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي للنقود، وهو متصل بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية، فبالإضافة إلى مهمة سحب الأموال، يسمح الشباك بالقيام بالعديد من العمليات. هذه الشبابيك متصلة بالكمبيوتر الرئيسي للبنك ودورها مهم على مستوى النشاط التسويقي لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع العميل.

---

[1]: شايب محمد، **أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية**، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط سطيف، مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، قسم العلوم الإقتصادية، 2006_2007، ص. 119.

[2]: المرجع نفسه، ص.120.

الجدول رقم(1-1): الشباك الآلي للأوراق النقدية

الشباك الآلي للأوراق النقدية	المبادئ العامة	التقنية
	يخول الجهاز لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: طلب الشيكات القيام بتحويلات ومعرفة الرصيد..	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي، يقرأ المدارالت المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة العميل من خلال الرقم السري وهذا الجهاز مصحوب بلوحة مفاتيح، شاشة وطابعة.

المصدر: شايب محمد، **أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية**، دراسة حالة، مذكرة ماجيستير، فرحات عباس، سطيف، قسم العلوم الإقتصادية، 2006_2007، ص.120.

ج_نهائي نقطة الدفع الإلكتروني:

يعتمد على شبكة إتصالات الكمبيوتر، وله كذلك عدة تسميات نذكر منها: نقطة البيع الإلكترونية tpv وكذلك الوحدات الطرفية عند نقاط البيع. فإذا كان العميل يحمل بطاقة الدفع بين البنوك، فإن موظف نقطة البيع يستطيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص بالبطاقة والموصول مباشرة مع الكمبيوتر المركزي للبنك، هذا الأخير يقوم بخصم القيمة من الرصيد الخاص بالعميل بعد أن يدخل رمزا أو رقما سريا خاصا به يعرف بالرقم الشخصي ويقوم الكمبيوتر المركزي بعد ذلك، بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر.[1]

ثانيا: شبكة البنوك المركزية، سويفت والأنترنت

أ_ البنوك المنزلية: يعتمد نظامها على مايعرف بعملية تحويل وإعادة تحويل البيانات، حيث يتم ربط الكمبيوتر المركزي بالبنك بالكمبيوتر الشخصي الموجود بمنازل العملاء من خلال وسائط الإتصال (الخطوط الهاتفية)، حيث يعمل الكمبيوتر الشخصي كمحطة ظرفية لإستقبال الخدمات البنكية مثل عرض أرصدة العميل، طباعة الكشوفات، وبيان الشيكات المحصلة وتحت التحصيل، كما يمكن في المقابل إرسال التعليمات الصادرة من العميل للبنك مثل طلب دفتر الشيكات وتحويل مبلغ من حساب العميل إلى حساب آخر والقدرة على القيام بمقابلة على شاشة الكمبيوتر مع موظف البنك، وهذا لتقديم النصائح المالية، وإستقبال الردود على الأسئلة. ومن خصائص العمليات المصرفية المنزلية:[2]

_ منتجات ذات تقنية عالية؛

[1]: شايب محمد، مرجع سابق ص.120.

[2]: شايب محمد، مرجع سابق، ص.121.

_ وسائل إتصال قوي؛

_ منتجات تمثل رمز للتحديث والحيوية.

ب_ شبكة سويفت swift:

إن شبكة السويفت تمثل تجمعا دوليا يعمل على تجسيد نظام دولي لتحويل المالي بين البنوك، كان يضم عند إنشائه سنة 1793 نحو 240 بنك وفي سنة 2002 بلغ عدد أعضائه 7300 مؤسسة موزعة على 197 بلد ومن ضمن هذه الأعضاء نجد البنوك بالدرجة الأولى ثم المؤسسات المالية، كما يتمثل نظام السويفت بتعليمات تطبيقية تفصيلية ينظمها كتاب الممارس، حيث يحدد هذا الكتاب أن جميع العمليات المتبادلة بين البنوك يجب أن تتم بالصيغة المحددة لكل من هذه العمليات وفق النموذج الموحد لها، وقد جرى تنظيم النماذج الموحدة لمراسلات البنوك المتعلقة بجميع عملياتها البنكية مع مراسليها في الخارج في إطار عشرة فئات.[1]

ج_ شبكة الأنترنت: إن شبكة الأنترنت تمثل شبكة إتصالات واسعة تقدم للمشتركيين فيها خدمات عديدة ومتنوعة، وتتكون هذه الشبكة من مجموعة من الشبكات المستقلة والمتجانسة التي تعمل تحت نظام ذي إستعلامات موحدة، و الذي يمثل مجموعة من الإتفاقيات والبروتوكولات التي يعتمد عليها في التفاهم والتعامل بين الحاسبات. ويعرف البروتوكول على أنه:" مجموعة من القواعد التي تدير إرسال وإستقبال المعلومات عبر الشبكات".[2]

إن **البروتوكولين** الداعمين للعملية الأساسية للأنترنث هما:

- **برتوكول مراقبة البث tcp:** يراقب تجميع الرسائل في حزم متماثلة قبل بثها على الأنترنت، كما يراقب إعادة تجميع الحزم حتى تصل إلى وجهتها.
- **برتوكول الأنترنتip:** يتضمن هذا البروتوكول كل التفاصيل الموجهة بكل الحزم ويتأكد أن كل بروتوكول منها عليه علاقة العنوان الصحيح للوجهة.

ثالثا: الهاتف المصرفي، وتكنولوجيا مركز الإتصال

أ_ الهاتف المصرفي: يعتبر الهاتف المصرفي المحمول من الشبكات التكنولوجية اللاسلكية، ولكن مع تطور الخدمات البنكية على مستوى العالم أنشأة البنوك خدمة الهاتف المصرفي، تستمر هذه الخدمة أربعة وعشرون ساعة في كل أيام السنة. وقد تعددت الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي على مستوى العالم من عرض خدمات متعلقة بالحساب، خدمات جديدة وتخصيص خدمات مالية، إجراء التبادلات من دفع الفواتير وتحويلات مالية وشراء عملات أجنبية، بالإضافة إلى إرسال رسائل(باستخدام خدمة الرسائل القصيرة sms والبريد الإلكتروني للمسؤول على الحسابات أو مسير محافظ الأوراق المالية).غير أن شبكة

[1]:المرجع نفسه، ص. 120.

[2]:المرجع نفسه، ص. 122.

اللاسلكي لا تنحصر في الهاتف المحمول، فالمساعد الرقمي الشخصي والحاسوب المحمول او حاسوب الجيب يسمحان أيضا بذلك. ومن أهم التطورات التكنولوجية، إمكانية ربط الهواتف النقالة والحواسب النقالة بشبكة الأنترنت أو بأي شبكة معلوماتية أخرى من أي مكان.[1]

ب_ **تكنولوجيا مركز الإتصال:**

يعتبر مركز الإتصال من أهم الأدوات المستخدمة في مجال إدارة العلاقة مع الزبون، وهو عبارة عن نظام لمعالجة الإتصالات المتأتية من زبائن مزودة بتكنولوجيا تسمح بتوجيه جملة المتصلين إلى الخدمة المطلوبة من خلال نظام الخادم الصوتي التفاعلي، كما يلعب هذا النظام دورا هاما في معالجة الإتصالات، حيث يصل الزبون مباشرة بالشخص المناسب لتقديم الخدمة المطلوبة.[2]

رابعا: أنظمة العميل _الخادم

يستخدم مصطلح client (محطة، عميل، زبون) في شبكات الإتصال المحلية للدلالة على محطة عمل تمتلك إمكانيات المعالجة الخاصة مثل الحواسب الشخصية، فنظام العميل_ الخادم هو نظام الذي تعمل فيه الحواسب الشخصية أو محطات العمل كعملاء تطلب خدمات من ملقمات (طبع، ملفات، قواعد البيانات) والتي تكون موجودة في مواقع بعيدة.[3]

الفرع الثاني: تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلوماتية في البنوك:

وتتمثل فيمايلي:[4]

1- **نظام قواعد البيانات:** إن إتخاذ قرارات بنكية وتأمينية تتم بالإعتماد على مدراء متخصصين، محطات طرفية، شبكات إتصال، الحاسبات الآلية، البرامج وقواعد البيانات (قواعد البيانات العامة للبنك، قواعد البيانات الخارجية، قواعد البيانات الخاصة بالمديرين متخذي القرار). وعملية إدارة البيانات وقواعد البيانات من خلال حزم برامجية متطورة للحاسبات تدير عمليات إنشاء وتخزين وتنظيم وتحديث وإسترجاع البيانات.

وإن نظام إدارة قواعد البيانات في المؤسسة المالية هو ذلك النظام الذي يسهل عملية إدخال وإرجاع وتنظيم مصادر المعلومات في البنك والمؤسسات المالية.

2- برمجيات المجموعة (العمل المشترك):

من بين أحد البرامج التي تستخدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتعرف ببرمجيات المجموعة على أنها: "نوع من البرمجيات صمم للإستخدام في الشبكات لخدمة مجموعة من المستخدمين الذين يعملون

1: شايب محمد، مرجع سابق، ص.122.

2: المرجع نفسه، ص. 123

3: المرجع نفسه، ص. 124.

4: المرجع نفسه, ص ص. 125، 126.

في مشروع مشترك" كما يعرف group ware على أنه "سيرورة من العمليات التي تهدف إلى العمل الجماعي group تضم مجموعة برامج ware ضرورية لهذا العمل.

3- الإنترانت والإكسترانت:

تستخدم البنوك والمؤسسات المالية حاليا تكنولوجيا الإنترانت، وهي شبكة حاسبات آلية خاصة بالمؤسسة ترتكز على إستعمال بروتوكولات ومعايير الأنترنت وتهدف إلى تسهيل تقاسم المعلومات وإنتشارها خلال حدود المؤسسة ومؤسساتها الفرعية، بين أفراد المجموعات بإستخدام الرسائل الإلكترونية، كما يمكن الإنترانت أو خادم الإنترانت يمكن من توسيع محيط نشاط المؤسسة فالإنترانت تعتبر من دعائم برمجيات المجموعة (العمل الجماعي). أما تكنولوجيا الإكسترانت فتمثل أيضا شبكات حاسبات آلية توظف تقنيات الأنترنت في ربط المصالح داخل البنك (مدير الفروع، مدير التسويق،...) بأطراف خارج البنك (كبعض كبار العملاء، مسؤولي البنوك الأخرى، المودعين،...).

والمعلومات على الإكسترانت آمنة لمنع الإخلال بالأمن من المستخدمين عبر المرخص لهم بالدخول على الشبكة، تقدم شبكة الإكسترانت البنية الأساسية الخاصة بالبنوك لتنسيق وتبادل وثائق الأعمال من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات البنكية والتأمينية.

4- الرسائل الإلكترونية:

بمعنى نقل الرسائل بإستخدام نظم المعالجة ووسائل الإتصال عن بعد، حيث يتم إدخال الرسائل في محطة طرفية ونقلها عبر خطوط الإتصالات إلى محطة طرفية أخرى، موصولة بالمعدات، وخدمات هذا الأخير في البنوك هي عبارة عن خدمات على شبكة حاسبة تسمح لموظفي البنك والمدراء بإرسال وإستقبال البريد الإلكتروني، فهو طريقة لإرسال النصوص إلكترونيا من حاسوب مركزي أو نهاية طرفية إلى نهاية أخرى بين مختلف أقسام وفروع أخرى.[1]

5- التبادل الإلكتروني للبيانات:

هو عبارة عن مجموعة من المعايير النمطية والأجزاء الآلية للكمبيوتر وتكنولوجيا البرامج التي تسمح لأجهزة الكمبيوتر في التنظيمات المختلفة بتحويل البيانات إلكترونية، وتنفيد صفقات الأعمال بطريقة إلكترونية لا تعتمد على الورق، ومن العمليات والشؤون التي يقوم نظام تبادل البيانات إلكترونيا بنقل المعلومات المتعلقة بها من الإستعلامات، جدولة المواعيد، الإستقبال ودفعات الفواتير...

أما في القطاع المالي فالبنوك إستخدمت هذا النظام في نظام المقاصة في التبادل الآلي بين البنوك. في السابق كان من الصعب إستخدام edi بسبب التكاليف العالية ومتطلبات الشبكة اللازمة لعملها، أما الآن

[1]: محمد شايب، مرجع سبق ذكره، ص. 127.

فقد أصبح بإمكان البنوك إستخدام edi بسبب إنخفاض تكاليفها بصورة حادة بسبب إمكانية إستخدام الأنترنت كشبكة تخدم edi.[1]

6_ التسيير الإلكتروني للوثائق والمستندات:

ويعرف كذلك بإسم التسيير الإلكتروني للملفات أولملفات الأرشفة، وهو مايعرف بنظام الأرشفة الإلكترونية. ففي السابق كان البحث في البنك عن مقالة أو معلومة شاقا يتم يدويا وتستغرق عملية البحث وقتا طويلا غالبا. أما الآن فإن الأرشيف يخزن رقميا في ذاكرة الحاسب الإلكتروني ويتم إسترجاع المعلومات فيه بطريقة سهلة ومنتظمة وسريعة، بإضافة إلى إمكانية تخزين الصوت والصورة في هذا الأرشيف.

نظام الأرشفة الإلكترونية للمستندات هو نظام يقوم بعملية أرشفة المعاملات الورقية الواردة والصادرة من البنك بعد تنفيذ عملية المسح الضوئي لها، ومن ثم يتم إرسالها لأماكن تخزين مؤقتة تسمى بالسلات يتم تعديلها.[2]

7_ تدفق الأعمال(إنسياب العمليات):

نتيجة لزيادة حجم التكاليف الإدارية المرتبطة بالعمليات الإدارية المتكرر يوميا، وكذلك لمختلف العمليات الأخرى التي تقوم بها مختلف الموسسات، وللعمل على تقليل وتوجيه مختلف العمليات إدارية، قانونية، محاسبية، مالية وإنتاجية. تم وضع نظام آلي يدعى work flow، هذا الأخير يشكل وظيفة خاصة من برمجيات المجموعة، والذي يسمح بأتمتة وبرمجة تدفقات المستندات بين مختلف فرق العمل، ويستخدم هذا النظام في المؤسسات المالية ومؤسسات التأمين بما فيها البنوك.

ويعرف work flowعلى أنه: "عمليات مصممة بطريقة يمكن معها تشغيل عدة وظائف في آن واحد".

وعلى العموم يمكن القول أنwork flow عبارة عن مجموعة من البرامج التي تساعد البنك أو المؤسسات المالية في إدارة ومتابعة أي مشروع من البداية إلى النهاية، إضافة إلى ترشيد التدفقات وتسيير الموارد.[3]

المطلب الثالث: أمن نظم المعلومات في البنوك

أولا: مفهوم أمن نظم المعلومات

ويعني توفير حماية للمعلومات من المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على المعلومات، أما عن الجانب التقني فهي تعني الوسائل والأدوات والإجراءات التي بوجودها تشكل حماية للمعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية.

---

[1]: محمد شايب،المرجع السابق، ص ص. 127،128.

[2]: المرجع نفسه، ص. 128.:

[3]: مرجع نفسه، ص ص. 128،129.

كما أن هناك من **يعرف أمن المعلومات:**" بأنه دراسة النظريات والإستراتيجيات والقوانين وذلك لإيجاد حماية أمنية للمعلومات من المخاطر الممكنة للوقوع، لذلك تطبق الوسائل والأساليب والإجراءات المطلوبة لحماية المعلومات من المخاطر والتغلب عليها و بين القوانين الكفيلة بوقف أو التقليل من تلك المخاطر في المستقبل"؛[1]

وعرف كذلك أمن المعلومات بأنه:" الأمن الفاعل هو المرتكزة على الإحتياجات المدروسة والتي تضمن الملائمة والموازنة بين محل الحماية ومصدر الخطر ونطاق الحماية وأداء النظام والكلفة"؛[2]

ملخص القول أن" أمن النظام والمعلومات يشمل تحقق الأمني عند إدخال العلومات وإنتقالها داخل المنظمة وتخزينها وإستخدامها".

ثانيا:عناصر أمن المعلومات:وتتمثل في العنصر التالية: [3]

أ- **السرية:** وتعني التحقق من أن المعلومات ليس لأحد الإطلاع عليها مالم يكن مصرح له بذلك، وتلجأ المؤسسة إلى إستعمال وسائل حمائية كالتشفير وحجب، التعرف على المعلومات؛

ب-**التحقق من الهوية:** وهناك عدة طرق لتأكد من الهوية نذكر منها مايلي:

- **كلمة السر pass word:** وهي تستعمل كحق وصول للمعلومات أي أن كلمة السر لايملكها إلا المستخدم ويستفيد منها للوصول إلى المعلومات المحمية فتعطى لكل مستخدم كلمة سر واحدة لذلك تتميز هذه الطريقة بسهولتها الإ أنه يجب إستخدام كلمة سر يصعب توقعها، وعيوب هذه الطريقة السرقة أو الكشف عنها الآخرين؛
- **بطاقة الوصول Aceess card:** وفي بعض الحالات التي تحتاج المعلومات إلى حماية أكبر تستعمل بطاقة الوصول وذلك للولوج للمعلومات وللإحتياط من سرقتها يستعمل إضافة لهذه البطاقات كلمة مرور كما هو معمول به في الصرف الآلي لدى البنوك؛
- **معلومات بيولوجية Bio dota:** وتستخدم في حالة التحقق الأفضل للمعلومات الشخصية للمستخدم كإستخدام بصمة الأصبع وصورة العين والوجه وحتى إستخدام بصمة الحمض النووي؛

ويعتقد أن الوسيلتين الأخيرتين هما الأفضل لحماية المعلومات إلا أنهما أكثر تكلفة من الأول ومن هنا يجب توفير الحماية على قدر أهمية المعلومات وعلى قدر الجهد والتكلفة.

ث-**صحة وسلامة المعلومات:** ويعمل على حفظ المعلومات من التغيير من قبل الأشخاص غير المسموح لهم بتغيرها أي يمكن إعتبارها بأنها الضامن من لعدم تغيير المعلومات المخزنة أو

---

[1]:حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبيةإلكترونية" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستر، كلية التجارة، تخصص محاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص.66.

[2]: مصطفى كافي، **النقود والبنوك الإلكترونية**، دار رسلان لنشر والتوزيع، بدون طبعة، بدون بلد، 2009، ص.175.

[3]: خالد رجم، **محاضرات لنظم المعلومات**، معهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017-2018، ص.41.

المنقولة وتشمل سلامة المعلومات من مصدرها الأصلي وملخص القول أن سلامة المعلومات تتحقق بالإجراءات التي تحفظ المعلومات أثناء مراحل إدخالها أو نقلها مما يحفظ سريتها و سلامتها؛

ج- **إستمرارية وجود المعلومات**: وتعني العمل على ضمان إستمرارية عمل نظام المعلومات مهما كانت الظروف وضمان إستمرار إستفادة المستخدمين من المعلومات وذلك من خلال حماية النظام من الإختراق والعبث كإرسال رسائل بحجم كبير وعبثي إلى الشبكة بغرض إيقافها أو تغطيتها؛

ح- **عدم الإنكار**: والهدف من هذه الخدمة هو تحمل أي شخص نتيجة أعماله في نظام المعلومات فلامجال لإنكار أي عمل قام به ويستفاد منه في حالة وقوع نزاع.

ثالثا: أنواع المخاطر الممكنة على نظام المعلومات

تتعدد المخاطر التي يواجهها نظم المعلومات حسب مايلي:[1]

1- **حسب المصدر**:

أ- **مخاطر داخلية**: ويأتي الخطر في هذه الحالة من قبل موظفين المؤسسة فهم المصدر الرئيسي لما يتعرض له نظام المعلومات من مخاطر وهذا لأن الموظفين أكثر دراية بنقاط القوة والضعف في هذا النظام كذلك لهم القدرة للوصول للمعلومات وبتالي تغييرها أو تدميرها إن لم يكونوا أمناء؛

ب-**مخاطر خارجية**: أي مخاطر قادمة من جهة ليس لها علاقة مباشرة بالمؤسسة كقرصنة المعلومات والمنافس الذين يريدون معلومات سرية عن المؤسسة لا يحق لهم الإصلاع عليها وتدخل في إيطار ذلك أيضا الزلازل والبراكين والكوارث الطبيعية التي قد تدمر المعلومات داخل المؤسسة.

2- **حسب المتسبب فيها**:

أ- **مخاطر ناتجة عن العنصر بشري**: وتكون هذه الأخطاء إما مقصودة بهدف التلاعب أو غير المقصود إما للجهل أو للسهو؛

ب-**مخاطر ناتجة عن العنصر الغير بشري**: ويحدث نتيجة الكوراث الطبيعية مثل: الزلازل والبراكين والفياضانات وينتج عنها تلف النظام.

3- **من حيث العمدية**:

أ- **مخاصر نتيجة تصرفات مقصودة**: وهي كإدخال معلومات خطأ وهو يعلم، أو كتدمير بيانات بغرض العش والسرقة؛

[1]: وليد مرتضى نوه، المرجع سبق ذكره، ص.76.

ب-**مخاطر نتيجة تصرفات غير مقصودة**: وهي تصرفات خاطئة للجهل أو عدم الخبرة ومثال ذلك إدخال المعلومات بطريقة خاصئة كالسهو.

4- **من حيث الآثار الناتجة:**

أ- **مخاطر تأدي إلى أضرار مادية**: وهي مخاطر ينتج عنها إلحاق أضرار بالنظام أو اجهزته مهما كان المتسبب فيها؛

ب-**مخاطر فنية ومنطقية**: وهي مخاطر تؤدي لأخطار على البيانات وخلل في الأشخاص المخول لهم الوصول إلى المعلومات أو تعطيل ذاكرة الكومبيوتر أو دخول فيروسات للجهاز ويحدث هذا نتيجة إختراقات قد يكون سببها المخالفات التقنية للمؤسسة كرمي أوراق أو أقراص قد يكون فيها كلمات السر أو أي معلومات تساعده على إختراق مما أصبح يصطلح عليه" تقنية القمامة" ومن هنا يتضح أخطار رمي مخلفات المؤسسة التقنية دون التخلص من المعلومات داخلها.

5- **المخاطر من حيث علاقتها بمراحل النظام:**

أ- **مخاطر مدخلات**: وتنتج هذه المخاطر في حالة عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكلها أو عدم النقل الدقيق للبيانات أو تكرار إدخال البيانات أكثر من مرة أو حدفها أو تحريفها؛

ب-**مخاطر تشغيل البيانات**: وتعني به المخاطر التي قد تحدث للبيانات المخزنة وكذلك مخاطر البرامج التي تشغل البيانات؛

ت-**مخاطر مخرجات الحاسب**: تعني بها المخاطر التي قد تحدث للبيانات ومعالجتها كتغير أو تدمير مخرجات النظام من تقارير ومعلومات وغيرها أو تعرض المخرجات السرقة أو الإطلاع الأشخاص على معلومات ليس لهم الحق الإصلاع عليه مما قد يضر بمصالح المؤسسة.

خلاصة الفصل:

بعدما إستعرصنا في هذا الفصل مفاهيم الأساسية لنظم المعلومات المالي استنتجنا مايلي:

- ✓ إن المعلومة في وقتنا الحالي تعد أهم الموارد التي يتم الإعتماد عليها في نظم معلومات؛
- ✓ إن نظام المعلومات عبارة عن مجموعة من الأجزاء والمكونات المترابطة مع بعضها البعض من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في الوقت المناسب، والإعتماد عليها في إتخاد القرارات؛
- ✓ لنظام المعلومات وظائف أساسية، تتمثل في تجميع وتبويب وترميز ومعالجة البيانات توزيعها عبر قنوات الإتصال بعد رصد إحتياجات مختلف مستعميلها؛
- ✓ تعد نظم المعلومات المالية فرع من فروع نظم معلومات الإدارية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، مواجهة المشاكل من خلال تقديم معلومات دقيقة تعتمد عليها في إتخاذ القررارت المالية والتي قد تكون قرارات مصيرية في أغلب الأحيان بالنسبة للمؤسسات المالية؛
- ✓ أن نظام المعلومات المالي كباقي الأنظمة له عدة معايير تتحكم فيه تتمثل في البساطة والوضوح والمرونة، القابلية لتطبيق، مقابلة الإحتياجات المنبثقة من داخل المنظمة أو خارجها؛
- ✓ نظم المعلومات المالية نظام فرعي داخل المؤسسة يتضمن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار محدد، وتكون مهمته تجميع وتشغيل وإدراة ورقابة البيانات طبقا لقواعد وإجراءات محددة تهدف لإنتاج وتوصيل معلومات تفيذ الإدارة وفئات أخرى خارجية في إتخاد القرارات؛
- ✓ تعتبر نظم المعلومات البنكية إحدى أهم مصادر التي تعتمد عليها البنوك لتوفير المعلومات المالية، وبما أن القرارات المالية جزء من القرارات الإستراتيجية في البنك والتي تساعد الإدارة في تحقيق أهدافها وغاياتها على المدى طويل، الأمر الذي يستدعي وجود نظم معلومات تتمتع بالكفاءة والفعالية اللازمة، من أجل إتخاذ قرارات أكثر فعالية.

الفصل الثاني:

اطار النظري للرقابة الداخلية

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر التغيرات السريعة التي شهدها العالم والتي نتج عنها كبر المؤسسات، وزيادة عدد المشاريع من العناصر الهامة التي أدت إلى الإهتمام بالرقابة الداخلية ووضع أقسام لها، بعتبرها عنصر من عناصر نشاط الإدارة، كما يتم تصميم نظام رقابة والذي يضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة، التي تخص الجوانب الإدارية والمالية والتنظمية والمحاسبية.

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم مقومات نجاح المؤسسات والبنوك في عملها، فهي بما تشتمله من مقومات وعناصر وإجراءات تهدف إلى تقييم جوانب أنشطة الإدارة من خلال مراجعة الأعمال المالية والمحاسبية وأعمال أخرى لخدمة الإدراة، حيث أن الرقابة الداخلية أمر حتميا تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة، والرقابة الداخلية تشمل على الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق تضمن تنفيذ الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة. ومن بين ما تستند عليه الرقابة الداخلية هو وجود نظم معلومات يضمن لها الحصول على المعلومة التي تساعدها في تأدية وظيفتها على اكمل وجه.

ولعل من أبرز نظم معلومات التي تساعد في تنفيذ الرقابة الداخلية بالبنوك هي نظم المعلومات المالية والمحاسبية، بإعتبارها الوظيفة المالية التي تساهم في الحصول على المعلومة المالية في الوقت المناسب، التي تمكنها من تجنب الوقوع في الإنحرافات، وتصحيحها حال وقوعها، ما دفع مختلف المؤسسات والإدارات إلى تبني نظام معلومات مالي محاسبي كفىء وفعال يضمن تدفق كافة المعلومات التي تساعد الرقابة الداخلية في أداء وظيفتها.

وضمن هذا السياق فإن هذا الفصل يهدف إلى إبراز مفهوم الرقابة الداخلية خصائصها ، اهدافها العوامل التي ساعدت على ظهورها، انواعها اطراف المستفيدة منها، بيان إجراءاتها وطرق تقييمها مكوناتها، وكذا التطرق إلى دور نظم المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية، من خلال أبراز الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المالية في الرقابة الداخلية، أهميته، والعلاقة التي تربط بينهما، وسنتناولها في هذا الفصل بإعتماد على المباحث الرئيسة التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية؛
- ✓ المبحث الثاني: أساسيات الرقابة الداخلية؛
- ✓ المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية؛

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

نتيجة للدور الهام الذي تلعبه أنظمة الرقابة الداخلية في نجاح المؤسسات، فقد حظيت بإهتمام الهيئات المحاسبية التي سعت إلى تطوير مفهوم الرقابة بصورة مستمرة، ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على المفاهيم المرتبطة بالرقابة الداخلية ومتمثلة في المراجعة والتدقيق والعلاقة بينهم، ثم طرح مفهوم الرقابة الداخلية خصائصها أهدافها والعوامل التي ساعدت على ظهورها، وكذاأأنواع الرقابة الداخلية والأطراف المستفيدة منها.

المطلب الأول : مفاهيم حول المراجعة والتدقيق والرقابة والعلاقة بينهم

سنتناول في هذا المطلب المفاهيم المتقاربة من مفهموم الرقابة الداخلية والمتمثلة في والتدقيق والمراجعة والعلاقة بينهم و أنواعها، ولكن سنقتصر على نوعها من حيث الهيئة التي تقوم بها.

الفرع الأول: مفهوم المراجعة ونوعها

1- مفهوم المراجعة:

لقد وردت عدة تعاريف حول المراجعة ونسنقتصر على تعريف واحد فقط:

تعرف المراجعة على أنها:" فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقبل بهدف الإبداء برأي فني محايد عن مدى إعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حساب النتائج".[1]

2-**المراجعة من حيث الهيئة التي تقوم بها:**

- المراجعة الخارجية؛
- المراجعة الداخلية.

أ- المراجعة الخارجية: هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات والوقوف على تقييم الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعصائها

[1]: زاهر توفيق سواد، **مراجعة حسابات والتدقيق**، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.17.

المصداقية، حتى تنال القبول والرضى لذي مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة(المساهمون، المستثمرين، البنوك).[1]

بغية الوقوف على ماسبق يمكن تحديد أهداف المراجعة الخارجية في النقاط التالية:[2]

- كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل؛
- أن كل عملية تم تسجيلها لا بد أن تكون:
- حقيقية؛
- صحيحة؛
- مسجلة في وقت وقوعها؛
- صحيحة التمركز.

ب- المراجعة الداخلية:

إن المراجعة الداخلية تعرف على أنها نشاط يهدف بالشكل أساسي إلى مراقبة الرقابة الداخلية والتأكد من تطبيقها على أرض الواقع، وتقديم الإستشارة للمؤسسة والتوصيات المختلفة من أجل تحسين وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها وأنظمة إدراة المخاطر، للمساعدة في تحقيقها.[3]

فالمفهوم الشامل للمراجعة الداخلية يتضمن في محتواه الواسع المفاهيم التالية:[4]

- نشاط داخل مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها؛
- أداة رقابية تعرض السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة؛
- وظيفة إستشارية لإقتراح التحسينات اللازم إدخالها.

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق ونوعه

1- مفهوم التدقيق:

[1]: محمد التهامي وطواهر مسعود صديقي، **المراجعة والتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، دايوان المطبوعات الجامعية؛ الطبعة الثالثة، االجزائر، 2006، ص.30.

[2]: المرجع نفسه، ص.31.

[3]: عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة ،**التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستر، قسم علوم تجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010، ص. 42.

[4]: محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، دار الابتكار لنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص.231.

فقد عرف التدقيق بأنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.[1]

من التعريف السابق نجد ان التدقيق يتضمن النقاط التالية: [2]

- ✓ أن التدقيق هو عملية منتظمة، أي أن التدقيق يعتمد على التخطيط المسبق لما سوف يقوم به المدقق؛
- ✓ أهمية حصول مدقق الحسابات على الأدلة والقرائن الملائمة وتقييمها من قبله بطريقة موضوعية؛
- ✓ مدى الإلتزام بالعناصر محل الفحص للمعايير الموضوعة كأساس للتقييم وإبداء الرأي الشخصي؛
- ✓ إن عملية التدقيق تنتهي بإيصال نتائج فحص المدقق للأطراف المعينة مما يعني أن التدقيق هو وسيلة إتصال.

2-**<u>نوع التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم به</u>:** ينقسم إلى نوعين:[3]

- ❖ التدققي الداخلي؛
- ❖ التدقيق الخارجي.

أ- **<u>التدقيق الداخلي</u>:** تقوم الهيئة الداخلية بالمؤسسة بإنشاء قسم للتدقيق الداخلي الذي يعمل به موظفين تابعين للشركة يقومون على تدقيق السجلات والدفاتر المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، وكذلك جميع العمليات الخاصة بالمشروع.

وهو جزء من نظام الضبط والرقابة الداخلية ولكن لديه القدرة على تعديله وتقويمه، وحتى يعتمد المدقق الخارجي على عمل ورأي المدقق الداخلي، لا بد أن تتوفر النقاط التالية في مدقق الداخلي:

- ✓ أن يكون مرتبطا بأعلى سلطة بالشركة؛
- ✓ أن يكون مستقل وحيادي ويستطيع إبداء رأيه بشكل حر وبدون تميز؛
- ✓ أن يكون نشاطاته شاملة لكل نشاطات المشروع؛
- ✓ أن يكون لديه الموظفين الإكفاء والعدد الكافي؛
- ✓ أن يكون لديه القدرة على إستعمال كافة الإمكانيات الضرورية والتي تخدم عملية التدقيق.

---

[1]: غسان فلاح المطارنة، **<u>تدقيق الحسابات المعاصرة</u>** ، دار المسيرة للنشر والتزيع، عمان، الأردن، 2006، ص.13.

[2]: المرجع نفسه، ص.14.

[3]: سعود كابد، **<u>تدقيق الحسابات</u>**، دار التقدم العلمي ، بدون طبعة، بدون بلد، 2010، ص.15.

ب-**التدقيق الخارجي:** وهو التدقيق الذي تقوم به جهة مستقلة عن المشروع ولا تجمع لإشراف الإدارة، حيث يتصفون بالحيادية للوصول إلى تقرير عادل يبن فيه المدقق المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال عن فترة زمنية معينة.

الفرع الثالث: مفهوم الرقابة ونوعها

1- **مفهوم الرقابة**:هي عملية قياس النتائج ومقارنتها بالخطط أو المعايير وتشخيص أسباب إنحراف النتائج الفعلية عن النتائج المرغوبة وإتخاد الإجراءات التصحيحة عندما يكون ذلك ضروريا.[1]

2- **نوع الرقابة من حيث الجهة التي تقوم به:** تنقسم إلى نوعين:

- ❖ الرقابة الداخلية؛
- ❖ الرقابة الخارجية.

أ- **الرقابة الداخلية:** تهتم بجميع الأنشطة والمهام التي تمارسها المنظمة داخل محيطها وفي كافة المستويات الإدارية مثل: الرقابة على العمال، الرقابة الإدارية..... إلخ. والرقابة الداخلية والتي تسمى بالمراجعة الداخلية في بعض الدول تتم عملية مراقبة نشاطات المؤسسة عن طريق جهاز الرقابة الداخلية يكون موجودا في داخل المؤسسة ويمنح في العادة إستقلالا عن الإيرادات التي تقوم بمراقبة أعمالا وذلك ضمانا لعدم التأثير في الكيفية التي يمارس بها هذا الجهاز أعماله؛ [2]

ب-**الرقابة الخارجية:** مجموعة الإجراءات القانونية والإدارية والأجهزة الرقابية المتخصصة التي تؤسس خارج التنظيم المعين بهدف التأكد من كفاءة وفعالية الأداء المالي والإداري للمؤسسات العامة.

تنبثق الرقابة الخارجية من مبدأ التوازن والفصل المرن في رقابتها على المصلحة و المسؤولية العامة خصوصا في مجال الإدارة المالية وتشمل الرقابة الخارجية الأجهزة التشريعية والقضائية والشعبية(الرأي العام) وديوان المحاسبة بالإضافة إلى البناء الدستوري والقانوني للإدارة العامة كمعيار رقابي عام.[3]

---

[1]: زاهد محمد ديري، **الرقابة الإدارية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.35.

[2]: السعيد بلوم، **أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة، دراسة ميدانية لمؤسسة المحركات والحرارت بالسوناكون**، رسالة ماجستر، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2008، ص.41.

[3]: محمود حسين الوادي وزكريا أحمد، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص.199.

الفرع الرابع: العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

نظرا للخلط بين مفاهيم الرقاية الداخلية، التدقيق الداخلي والمراجعة الداخلية في الحقيقة كل من هذه المفاهيم متكاملة مع بعضها البعض، إلا انه هناك بعض الفروقات.

1-**العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي**: حيث أن:[1]

مفهوم الرقابة الداخلية كما عرفتها العديد من المعاهد المهنية المتخصصة ومنها لجنة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (TIA) ومعهد مدققين الداخلين(coso) المنظمات الراعية للجنة تريدواي وغيرها، "أن الرقابة الداخلية هي عملية ينفدها مجلس إدراة المؤسسة وإدارتها التنفدية وغيرها من الأفراد ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغلية وإعداد التقارير والإلتزام الرقابي، بالإضافة إلى أن تحديث أدوات الرقابة الداخلية وصيانتها هي مسؤولية كل شاغل وظيفة في الهيكل التنظيمي فالموظف مسؤول أمام مدير الوحدة التنظيمية، ومدير الوحدة التنظيمية مسؤول أمام الرئيس التنفيدي والرئيس التنفدي مسؤول أمام مجلس الإدارة".

أما التدقيق الداخلي عرفه معهد مدقيقين الداخلين على أنه:" نشاط تأكيد وإستشارات مستقل وموضوعي يتم تصميمه لإضافة القيمة وتحسين عمليات المؤسسة، ومساعدتها في تحقيق أهدافها، عن طريق توفير منهجية منظمة ومنضبطة لتقييم وتحسين عمليات فاعلية عمليات إدارة مخاطر والرقابة والحوكمة، والجدير بالذكر أن نشاط التدقيق يتم من خلال وحدة تنظمية تابعة للجنة التدقيق والتي تتبع مجلس الإدارة وتقوم وحدة التدقيق الداخلي بإعداد خطة عمل سنوية تعتمد من لجنة التدقيق وتقدم تقرير دوري عن نشاط التدقيق الداخلي، ويجب التنويه على أن تقرير التدقيق الداخلي يجب ان يشتمل على فقرة تحتوي على مراجعة وتقييم ضوابط الرقابة الداخلية.

وعلى ضوء ما تقدم من عرض الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي نستنتج أن الرقابة الداخلية تضع الضوابط التي يجب على إدارة أعمال مؤسسات العمل على أساسها، أما التدقيق الداخلي فهو نشاط إستكشافي يحقق التأكيد من تنفيد ضوابط الرقابة الداخلية.

وعلى الرغم من هذا الإختلاف الإ أنه توجد علاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وهي علاقة تكاملية حيث ان كلاهما في النهاية يهدفان إلى حماية المؤسسة والمساهمين.

[1] : Hisham s. Manging p.artner at baker at baker till , inter nalaudit, vs internal control, 2018, vrl : www.linkedin.com. Le.03/03/2020.

3- علاقة الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية

بعدما أصبحت الرقابة الداخلية من بين الضروريات في المؤسسة، أصبح لديها متطلبات تسمح بتحقيق أهدافها، ومن متطلبات نظام الرقابة الداخلية، مهمة التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة، ومراقبة كل الطرق المستعملة في الرقابة الداخلية في المؤسسة وكذلك التأكد من ثقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي، فأيضا التحقق من عدم وجود أوجه التلاعب أوالمخلفات بصورة مختصرة فهدف المراجعة الداخلية هو التأكد من التطبيق والتنفيد السليم لمهمات نظام الرقابة الداخلية المسطرة من طرف الإدارة، فالفحص الذي تقوم به المراجعة الداخلية ما هو الإ رقابة لمهمة الإدارة من أجل قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وبمعنى آخر فالمراجعة الداخلية هي مراقبة الرقابة، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في المؤسسة، كما تضمن تطبيق قواعد والسياسات العامة للإدارة، أضف إلى ذلك فهي تسعى إلى تحقيق الفعالية التي تعتبر عنصر مهم في السير الحسن للمؤسسة.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية والعوامل التي ساعد على ظهورها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم حول الرقابة الداخلية وأهم خصائصها.

1- **مفهوم الرقابة الداخلية:** لقد وردت عدة تعاريف حول مفهوم الرقابة الداخلية من بينها مايلي:

- **عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين في عام 1936 الرقابة الداخلية على انه:**" مجموعة من الطرق والمقاييس التي تتبناها المنشأة بقصد حماية النقدية والموجودات الأخرى وكذلك لضمان الدقة المحاسبية للعمليات المثبة في الدفاتر"؛ [2]
- **في تعريف آخر عرفتها لجنة (coso) على أنها:**العملية التي يتم تصميمها لتوفير تأكد مناسب بفعالية وكفاءة عمليات التشغيل وبإمكانية الثقة في القوائم المالية والتزام بالقوانين واللوائح، وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة، الأفراد الآخرين، ويتم تصميمها لإعطاء تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق؛[3]
- **وعرف كذلك** أن مفهوم الرقابة الداخلية يدور حول إيجاد أساليب مختلفة لعملية التقييم الداخلي لأنشطة وبرامج المشروع أو الوحدة الإدارية المعينة بحيث تتضمن هذه الأساليب مختلف نواحي

[1]: كاروس أحمد، **تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأدة لتحسين أداء فعالية المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأجهزة القياس والمرافبة ENAMC**، رسالة ماجستر، علوم تجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، الجزائر،2011، ص.93.

[2]: خالد الخطيب وخليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات**، دار المستقبل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.194.

[3]:محمد السيد سريا، والسيد شحاتة وآخرون، **الرقابة والمراجعة الحديثة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص.23.

هذه الأنشطة والبرامج، وتمثل الرقابة الداخلية بصفة عامة أداة لخدمة الإدارة في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية أدائها من ناحية ومدى فاعلية أنواع وأدوات الرقابة من ناحية أخرى؛[1]

- **كما عرفت** الرقابة الداخلية على أنها وظيفة إدارية، وعملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح؛[2]

ومما سبق يتضح أن الرقابة الداخلية هي مجموعة الأجهزة المنتقاة من طرف المشرفين على المؤسسة، والتي يتم تطبيقها على جميع المستويات من طرف المسؤولين من أجل التحكم في تسيير أنشطة هذه الأجهزة موجهة بهدف تزويد المؤسسة بتأكيدات معقولة حول تحقيق العديد من الأهداف المنشودة.

❖ لتحقيق رقابة داخلية فعالة وكفؤة يجب أن تتوفر على الخصائص التالية: [3]

- أن تتلائم الرقابة الداخلية مع طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها؛
- إحداث التوازن أو التناسب بين التكاليف المبذولة لتوفير الرقابة الداخلية والمنافع المتوقع تدفقها للمنشأة جراء تطبيق ذلك النظام؛
- أن تكون الوسائل الرقابية والمعايير المستخدمة قابلة للتطوير والتعديل بما يتلاءم مع المتغيرات في الظروف؛
- أن تحقق الرقابة الداخلية غايته وهي منع وقوع الإنحرافات والأخطاء قبل حدوثها، أو إكتشافها في حال وقوعها؛
- أن يتولد عن الرقابة الداخلية عند تطبيقها معلومات دقيقة وصحيحة وبشكل فوري عن الإنجاز؛
- وضوح الأهداف والأساليب الرقابية و المؤشرات التي يتم إعتمادها عند مقارنة النتائج الفعلية بها ووضوح نظام التبليغ عن الإنحرافات أوالخلل عند إكتشافه.

2- العوامل التي ساعدت على ظهور الرقابة الداخلية:

من بين العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية وزيادة الإهتمام بها مايلي: [4]

✓ حاجة المنشأت إلى زيادة حجمها وتعدد عملياتها؛

---

[1]:محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، مصر، 2007، ص.77.

[2]:عبد البني محمد أحمد، **الرقابة المصرفية**، زمزم ناشرون وموزعون، بدون بلد،2010، ص.20.

[3]:محمد حامد مجيد، **أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستر، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الوسط، الأردن،2011، ص.21.

[4]: عطا الله أحمد سويلم الحسان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.48.

- ✓ حاجة الإدارة إلى تفويض السلطات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمنشأة؛
- ✓ حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة؛
- ✓ حاجة المنشأة أو المشروع إلى حماية وصيانة أموال المنشأة؛
- ✓ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة؛
- ✓ تطوير إجراءات التدقيق بحيث أصبحت العينة والإختبارات كإجراءات تدقيق تعتمد على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: أهداف الرقابة الداخلية وأنواعها أطراف المستفيدة منها

تلعب الرقابة الداخلية دورا هاما في مساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها وفيما يلي سنذكر أهم هذه الأهداف، وأنواعها وكذا الأطراف المستفيدة منها.

1- **أهداف الرقابة الداخلية**: وردت عدة أهداف لرقابة الداخلية من بينها: [1]

2.1. حماية أصول المشروع من السرقة والإحتيال: يقصد بحماية الأصول هو الوقاية من الأخطاء المعتمدة أو غير المعتمدة في معالجة العمليات وذلك بقصد إخفاء غش أو إختلاس أو نيجة أخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية؛

2.1. التأكد من دقة البيانات المحاسبية: في الواقع إن كلا من إدارة المشروع والأطراف الخارجية تعتمد على البيانات المحاسبية إلى حد كبير وإن كانت درجة إعتماد الإدارة على هذه البيانات تقتضي أن تكون هذه البيانات تفضيلية ومبوبة طبقا لمراكز المسؤولية ومثل هذه التفضيلات غير مطلوبة من قبل الأطراف الخارجية وهنا يبرز دور الرقابة الداخلية من دقة العمليات المالية التي حدثت في المنشأة؛

3.1. الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية: أحد أهداف إدراة المشروع هو العمل على تجنب نواحي الإسراف في إستخدام الموارد المتاحة للمشروع أي الإستخدام الأمثل للموارد داخل المنشأة وهذا قد يحقق من خلال نظام رقابي داخلي فعال؛

4.1. تشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية: إن الرقابة الداخلية قد تساعد إدارة المشروع في تحقيق هدفه بالإلتزام بسياساته وقراراته من قبل المستخدمين.

2- **أنواع الرقابة الداخلية**: تنقسم الرقابة الداخلية إلى نوعين هما: [2]

[1]: خالد الخطيب وخليل الرافعي، مرجع سابق، ص.196.

[2]: ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني** ، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقلية كردستان، العراق، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2009، ص.9.

1.2 **الرقابة الإدارية**: والتي تتمثل في مجموعة من النظم والأساليب التي تساعد في فحص وتقويم جميع نواحي الوحدة بهدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الإلتزامات بالسياسات الإدارية، أما عن أهدافها فأنها تتعلق ب:

- رفع الكفاءة التشغيلية وتشجيع على تنفيذ سياسات وتعليمات الإدارة، وتخفيض إحتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح الوحدة وتتحدد مجالات إختصاص الرقابة الإدارية في تخطيط والرقابة التي تكفل تحقيق الأهداف المخططة وتتضمن الإشراف وضمان التغذية بالمعلومات وتحقيق الكفاية بمنع وقوع إي خلل في تنفيد الخطة؛

2.2**الرقابة المحاسبية**: وتشمل الخطة التنظمية وجميع وسائل التنسيق وإجراءات الهادفة إلى إختيار البيانات المحاسبية المثبتة ودرجة الإعتماد عليها ويمكن تلخيص أهم الفروقات كآتي:

الشكل رقم(2-7): الفرق بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية

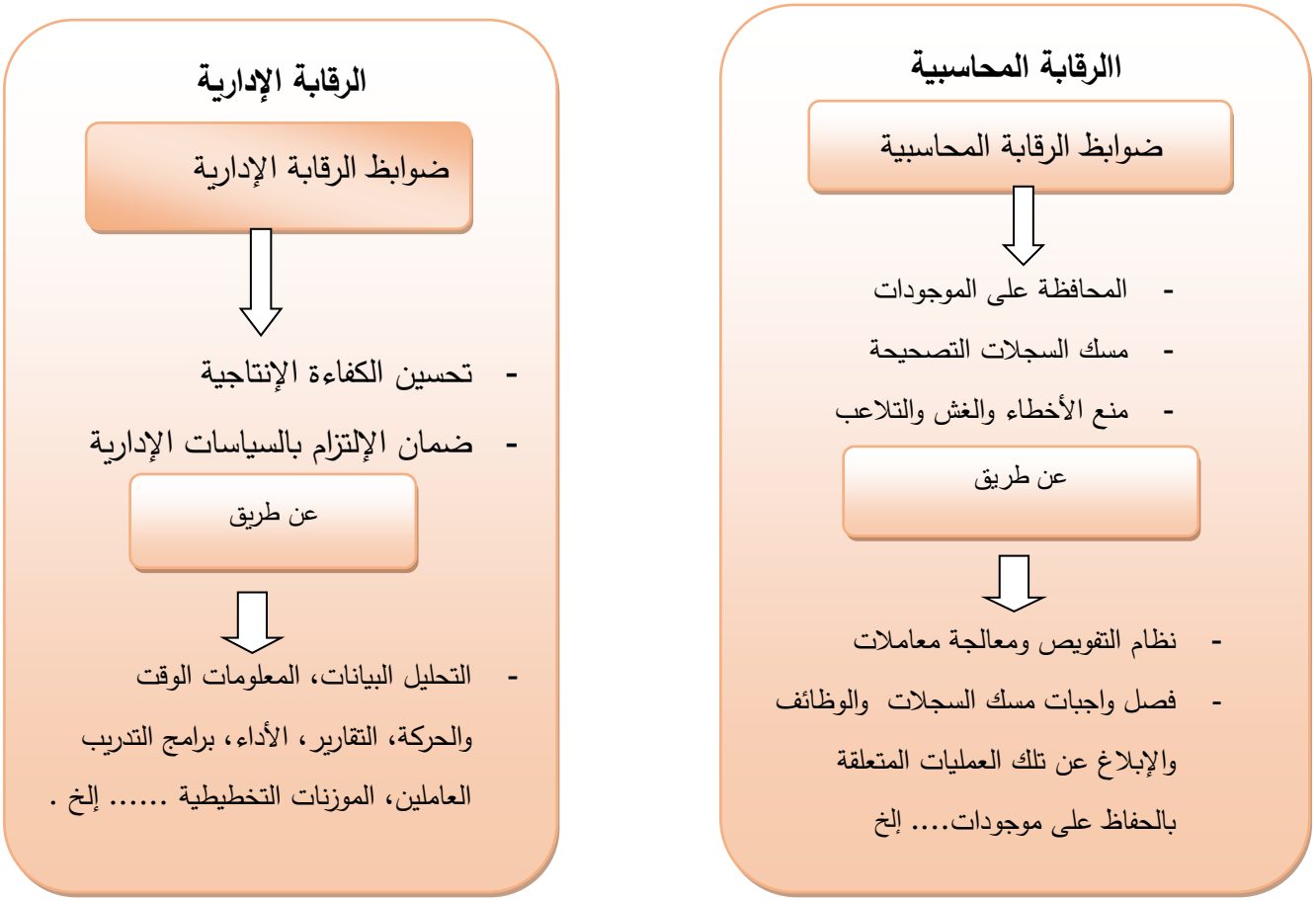

المصدر: ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني**، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان، العراق، مجلة، علوم إنسانية، العدد 45، 2009،ص.9.

3- الطراف المستفيدة من الرقابة الداخلية

تختلف العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وكل من الإدارة العليا والمراجع الخارجي بإختلاف إستفادة كل منهما من أهداف نظام الرقابة الداخلية.[1]

1.3 وجهة نظر الإدارة العليا لأهداف الرقابة الداخلية: تتوقع الإدارة العليا أن تعمل الرقابة الداخلية على تحقيق الأهداف التالي:

- تعزيز القدرة على الإحتفاظ بالعميل عن طريق تأكيد سهولة التغيير في الأنظمة مما يحقق أهداف العميل المتوقعة؛
- إنتاج بيانات ومعلومات تساعدها على إتخاد القرار؛
- تساعد على خلق بيئة رقابية تمسح بتحقيق الأهداف الخاصة بالفاعلية وكفاءة أنشطة العمليات؛
- تقليل المخاطر.

أي أن إهتمام الإدارة العليا بكل من الرقابة الداخلية المحاسبة والرقابة الداخلية الإدارية، دفعها لفرض العمل بنظم رقابية جديدة فرصتها نظم العمل الحديثة مثل: الرقابة الداخلية للجودة الشاملة، ويجب أن يقدم المراجع الداخلي تقريرا عن كفاءة وفاعلية نظم الرقابة ومدى تحقيقها للتحسين المستمر ومدى قدرتها على تخفيض الخطر الذي تتعرض له المنشأة ويوجه هذا التقرير إلى لجنة المراجعة أو المستوى الإداري المناسب.

2.3 من وجهة نظرا المراجع الخارجي لإهداف الرقابة الداخلية:

- تساعد الرقابة الداخلية المراجع الخارجي في تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت الإختيارات التي يؤديها؛
- يحتاج المراجع الخارجي إلى الرقابة الداخلية للتأكد من مدى قدرة المنشأة لإنتاج بيانات موثوقة فيها ولإعطاء رأيه الفني المحايد بشأن ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفق لمعايير المراجعة الدولية، وعليه فإن المراجع الخارجي يعتبر وثيق الصلة بقدر المنشأة على تسجيل العمليات وتلخيص وتقدير البيانات المالية إي أن أهتمامه ينصب أساسا على الرقابة الداخلية المحاسبية.
- يقدم المراجع الخارجي تقريره إلى مجلس الإدارة من أجل مراجعة القوائم المالية، وأي تأثير جوهري ناتج عن مدى الإلتزام باللوائح ونظم العمل ونتائج تقييم الرقابة الداخلية موضح به

[1]: محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009، ص ص.30،31.

نواحي القوة والضعف في النظام المطبق ودرجة الثقة في البيانات والمعلومات والتوصيات اللازمة لمعالجة القصور.

المبحث الثاني: أساسيات الرقابة الداخلية

نظرا لأهمية الرقابة الداخلية وتأثيرها على ضمان تحقيق أهداف العمليات والوظائف التي تقوم بها المؤسسات المالية، وضمان تطبيق صحيح للقوانين والقواعد الإحترازية الخاصة بتسيير العمليات، يقتضي إعادة النظر في أدق العمليات وكيفية تنفيد كل الأنشطة، ومن أجل تحقيق ذلك يجب توفر مختلف الإجراءات والمقومات وطرق المعتمدة وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المقومات والإجراءات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية السليمة من مجموعة من المقومات الرئيسية التالية:[1]

1. **هيكل تنظيمي وإداري:** ولتحقيق فعالية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم الهيكل التنظيمي في المنشأة بما يلي:
   - ان يمثل هذا الهيكل الخطط التنظيمة لتحقيق أهداف المنشأة؛
   - ضرورة الترابط والتنسيق بين الأهداف الرئيسية والفرعية؛
   - وضوح خطوط السلطة والمسؤولية؛
   - مرونة وبساطة الخطط الموضوعية مع ثبات النسب.
2. **نظام محاسبي سليم:** ولتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية، يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي:
   - أن يقوم النظام المحاسبي على المفاهيم ومبادئ وتتسم بالوضوح والثبات؛
   - يتضمن النظام المحاسبي طرق وأساليب وإجراءات فنية لتحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقتها وسلامة التبويب لها؛
   - يشمل النظام المحاسبي على مجموعة مستندية (داخلية وخارجية)؛
   - إتباع مبدأ تقييم العمل؛
   - يجب أن يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية.
3. **مراعات الإعتبارات الواجب توفرها عند إعداد التقارير:** ومنها:
   - الوضوح؛
   - الدقة مع السرعة؛

[1]: خالد طلبة محمد أبوهيبة، **أصول المراجعة**، زمزم لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص. 29_32.

- الإستمرارية في إتباع أسس ثابتة في إعدادها؛
- مراعات الحاجة للمعلومات لدى من تقدم إليه.

4. **إختيار الموظفين الإكفاء ووصلهم في المراكز المناسبة:** وما يتضمن ذلك من وصف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يتضمن حسن إختيارهم، و وضع كل موظف في المكان المناسب؛
5. **رقابة الأداء في إدارة المشروع ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه:** ومما يجب ملاحظته ضرورة الإلتزام بمستويات الأداء المخطط لها والمرسومة، وإذا ما وجد أي إنحراف عن هذه المستويات، فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة لتصحيحه، ويتم أداء الرقابة إما بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة؛[1]
6. **إستخدام كافة الوسائل الآلية:** ويتم ذلك بطريقة التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات، والمحافظة على أصول المشروع من أي تلاعب أو إختلاس؛[2]

الفرع الثاني: الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية السليمة

من أجل تحقيق خصائص الرقابة الداخلية السليمة يجب توفر جملة من الإجراءات التنظيمية والإدارية وكذا الإجراءات المحاسبية والإجراءات العامة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول إبراز هذه الإجراءات.

أولا: إجراءات تنظيمية وإدارية: وتشمل النوحي التالية:[3]

أ_تحديد الإختصاصات ، الإدارات والأقسام؛

ب_ توزيع الواجبات بين الموظفين حتى لا ينفرد فرد بعملية من البداية للنهاية؛

ج_ توزيع الواجبات بين الموظفين ليساعد ذلك على تحديد تبعية الخطأ؛

د_ توزيع الواجبات بين الإدارات والموظفين، بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:

- وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة؛
- وظيفة تنفيذ العمليات؛
- وظيفة الإحتفاظ بعهدة الأصول؛

---

[1]: زاهر عبد الرحيم، **الرقابة على الأعمال الإدارية**، دار الراية لنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص. 128.

[2]: المرجع نفسه، ص.128.

[3]:خالد الخطيب، خليل الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص. 198.

- وظيفة القيد والمحاسبة.

هـ_ تنظيم الأقسام بحيث يكون موظفوا كل قسم في غرفة واحدة؛

و_ إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل؛

ز_ منح تعليمات بأن يوقع كل موظف على المستندات لما قام به من عمل كإثبات؛

ح_ إستخراج المستندات من الأصل وعدة نسخ وتوزيع النسخ على الأقسام المعنية؛

ط_ محاولة إجراء تنقلات بين الموظفين ؛

ي_ ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة.

ثانيا: إجراءات محاسبية: وتتضمن النواحي التالية:[1]

- إصدار التعليمات بوجوب إثبات العمليات في الدفاتر فور حدوثها، لأن هذا يقلل من فرصة الغش والإحتيال أو يساعد الإدارة على الحصول على ما تريده من عمليات بسرعة؛
- إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى؛
- عدم إشراك موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف اخر؛
- إستعمال الآلآت المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي، ويقلل من إحتمالات الخطأ ويقود إلى سرعة إنجاز العمل؛
- إستخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل موازنة المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية،...إلخ؛
- إجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة في الدفاتر والسجلات كما في حالة البنوك والموردين ومصدقات العملاء....إلخ؛
- القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والإستشارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

ثالثا: إجراءات عامة: بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي، سنتناول في هدا البند إجراءات عامة تكون مكملة لسابيقتها، لذلك سنميز بين الإجراءات التالية:

[1]: زاهد محمد ديري، مرجع سبق ذكره، ص. 193.

أ_ التأمين على ممتلكات البنك: تتبع أهمية الإشراف والرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الإقتصادية للدول المختلفة، ومن حقيقة أن هذه البنوك تخدم عدة فئات يهمها جميعا أن يسير البنك على أحسن وجه، سواءا إدارة البنك أو الجمهور المودعين، وجمهور المستفيدين أو السلطات النقدية، وذلك عن طريق التأمين عليها ضد كل الأخطار المحتملة، سواءا كانت طبيعية كالأخطار الجوية التي يتم إستبعاد أثرها بالتأمين على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد والوثائق لإستبعاد التفاعل الذاتي لها سواءا بفعل فاعل كالسرقة أو الحريق فيلجأ البنك في هذا الإطار إلى التأمين على الممتلكات ضد أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر.[1]

ب_ التأمين ضد خيانة الأمانة: في ظل تدعيم مقومات الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواءا تحصيلها أو صرفها، أو الذين يدخل ضمن إختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة، فمن غير المعقول أن يحافظ نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافها المرسومة دون إجراء التأمين ضد خيانة الأمانة بالنسبة للموظفين السابق ذكرهم وإذ نجد من بينهم موظف معين يحصل على قيم مبيعات المؤسسة.[2]

ج_ إعتماد رقابة مزدوجة: يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الإقتصادية كونه يوفر ضمانا للمحافظة على النقدية، فعند شراء مادة معينة مثلا ينبغي أن يحتوي ملف التسوية على كل الوثائق المتعلقة من وصل التوريد, الفاتورة، وصل إستلام الذي يكون ممضي عليه من الجهات المؤكدة لها ذلك، إذ بعد تسجيل الدين ومراقبة ملف العملية يعد المشرف على عمليات التسوية بشيك ممضي عليه مدير المالية والمحاسبة في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية يمضي عليه الدير لكي يكون هذا الشيك قابلا للسحب، إن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على: [3]

_ حماية النقدية؛

_ تفادي التلاعب والسرقة؛

_ إنشاء رقابة ذاتية؛

_ تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

---

[1]:محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص. 120.

[2]:المرجع نفسه ، ص. 121.

[3]: المرجع نفسه،ص.121.

د_ إدخال الإعلام الالي: يعتبر الإعلام الالي أحد أهم الوسائل التي يتم بها تشغيل نظام المعلومات، فمن خلاله يمكن لأي نظام للمعلومات ولنظام معلومات المحاسبة على وجه الخصوص ومواصلة العمل بغية توليد معلومات بشكل سريع، إن إدخال الإعلام الالي للمؤسسة وتنفيذ العمل المحاسبي آليا له مبررات عدة هي على النحو الاتي: [1]

_ حجم عدد العمليات؛

_ السرعة في معالجة البيانات؛

_ تخفيض نسبة الخطأ في المعالجة؛

_ إمكانية إرجاع إستمارة المعطيات بسرعة.

وعليه يمكن للمعالجة السريعة للبيانات المحاسبية في ظل إستعمال الإعلام الالي أن تعطي لنا قاوئم مالية ومحاسبية تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتعكس السرعة سواءا في المعالجة أو في إعداد هذه القوائم.

المطلب الثاني: مكونات الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية خمسة مكونات رئيسية متداخلة مع بعضها البعض لتشكل إطار متكامل لها، تم وضعها من قبل لجنة حماية المنظمات(coso) كما تبناها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(aicpa) وتم بناؤها إعتمادا على أسلوب الإدارة في تسيير المعلومات وتكامل عملياتها، وتتمثل هذه المعلومات في البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والإتصال بالإضافة إلى التوجيه والرقابة.

1. **البيئة الرقابية:** تشكل البيئة الرقابية أساس مكونات نظام الرقابة الداخلية، وعدم وجود هذا العنصر الهام يكون حتما سببا في عدم فاعلية هذا النظام حتى لو كانت باقي مكوناته قوية، وتتحدد هذه البيئة بموافقة الأفراد المسؤليين على نظام الرقابة الداخلية، كما أن نظرة الإدارة إتجاه الرقابة الداخلية وموافقتها إتجاهها تأثيرا هاما على فعاليتها، وبالتالي فعلى الإدارة إظهار تأييدها القوي للرقابة الداخلية وتبليغه لكل شخص في المؤسسة وتمثل الرقابة الداخلية إنعكاسا لقوة الكفاءة والأخلاقيات لدى الأشخاص المسؤوليين عنها، ولتحقيق رقابة داخلية فعالة يتطلب الإلتزام بالنزاهة المالية والقيم الأخلاقية الحميدة، وإذا ما كانت الرقابة الداخلية مصممة جيدا أو بشكل صحيح فإن الإلتزام يجب أن يبدأ من الأعلى إنطلاقا من الرئيس التنفيذي للمؤسسة ثم يعمم على

[1]:المرجع نفسه ، ص. 122.

كل المؤسسة، وعلى المؤسسات وضع أدلة مكتوبة للسلوك الأخلاقي الحميد الذي يجب أن يتجلى به العاملين، كما يجب أن تتحدد أيضا هذه الأدلة تنازع وتضارب المصالح والأعمال التي تعتبر غير مشروعة والسلوكيات الأخرى التي لا تتقبلها المؤسسة، وكذلك يجب على المؤسسات تحديد العقوبات عن إنتهاك أحكام الميثاق في الوثيقة المكتوبة، وبالتالي يمكن إستخلاص العناصر التي تستند عليها البيئة الرقابية فيما يلي:[1]

- الإلتزام بالكفاءة؛
- النزاهة والقيم الأخلاقية؛
- فلسفة الإدارة ونمط التشغيل؛
- الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.

2. **تقدير الخطر**: مثلما يقدر المراجعون مخاطر المراجعة، كمخاطر التعبير عن رأي غير متحفظ عن القوائم المالية التي بها أخطاء جوهرية، فإن المديرين يقدرون مخاطر الأعمال ومخاطر عدم بلوغ المؤسسة لأهدافها، كما عليهم تقدير العوامل الداخلية والخارجية والضغوطات المؤثرة عليها، وعلى الرقابة الداخلية مساعدة هؤلاء المديرين في تقدير وإدارة هذه المخاطر، وهذا من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة. حتى يمكن تفعيل رقابة إدارة المخاطر على الإدارة تحديد أهداف الرقابة بوضوح، بالإضافة إلى الأهداف التشغيلية المتعلقة بالإستعمال الفعال والكفؤ للموارد المتاحة، كما عليها توصيل هذه الأهداف إلى جميع الأشخاص في المؤسسة بطريقة مناسبة، متضمنة إستراتيجيات التطبيق وأمثلة عن المخاطر التي يمكن أن تهدد تحقيق المؤسسة لأهدافها مثل التقنيات الحديثة، وتعبر عن إحتياجات العميل أو توقعاته والتغيرات الإقتصادية والكوارث الطبيعية، وكل العوامل التي بإمكانها التأثير سلبا على تسجيل، تشغيل، تلخيص والتقرير عن البيانات المالية. يجب أن تقوم الإدارة بدراسة جوهرية لتلك المخاطر وإحتمالات حدوثها وطرق إدارتها، كما يجب إعطاء الأولية في الدراسة للمخاطر التي لها تأثير كبير وفعال على أهداف المؤسسة، كما يمكنها التقرير عن قبول المخاطر بسبب التكلفة الناجمة عن دراستها.[2]

3. **الأنشطة الرقابية**: تعرف الأنشطة الرقابية بأنها السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة على سبيل المثال إتخاذ الإجراءات اللازمة لتناول المخاطر التي تهدد تحيق أهداف المؤسسة، لذلك فأن أنشطة الرقابة سواءا ضمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو الأنظمة

[1]: رابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**، رسالة ماجيستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018_2019، ص.12.

[2]: رابح بلال، المرجع نفسه، ص.12.

اليدوية لها أهدافا متنوعة، ويتم تطبيقها عند مختلف المستويات التنظيمية أو الوظيفية، وبشكل عام يمكن تصنيف أنشطة الرقابة التي قد تكون مناسبة لعملية المراجعة على أنها سياسات وإجراءات تخص مايلي:[1]

- **مراجعة الأداء:** تشمل أنشطة الرقابة هنا على مراجعة وتحليل الأداء الفعلي مقارنة بالموازنات والتوقعات وأداء الفترات السابقة، ومختلف البيانات التشغيلية والمالية فيما بينها مع تحليل العلاقات والإجراءات الإستقصائية وتصحيح ومقارنة البيانات الداخلية مع الموارد الخارجية للمعلومات، ومراجعة الأداء الوظيفي أو أداء النشاط مثل مراجعة مدير التقرير حول قروض إستهلاكية مصرفية حسب الفرع والمنطقة ونوع القروض من أجل الموافقة على القرض وتحصيله.
- **معالجة المعلومات:** تعمل عناصر الرقابة على فحص دقة وإكتمال المعلومات من خلال مجموعتين هما:

_عناصر رقابة التطبيق، وتطبق على معالجة التطبيقات الفردية لتساعد على ضمان الحصول على المعلومات وتفويضها، وأنها مسجلة ومعالجة بشكل كامل ودقيق؛

_عناصر الرقابة العامة، وهي التي تتعلق بالعديد من التطبيقات وتدعيم العمل الفعال لعناصر رقابة التطبيق، وذلك لضمان التشغيل الصحيح والمستمر لنظم المعلومات.

- **الرقابة الفعلية:** تشمل هذه الأنشطة توفير الحماية والإستغلال الأمثل للأصول وتقديم التسهيلات للوصول إلى السجلات والبرامج والملفات المحاسبية، والقيام بالجرد والمقارنات الدورية.
- **فصل الواجبات:** إن توكيل أفراد مختلفين بمسؤوليات التصريح بالمعاملات وتسجيل المعلومات والإحتفاظ بالأصول في عهدتهم يقصد به تقليل فرص السماح لأي شخص أن يكون في موقف يرتكب فيه الاخطاء أو يخفيها أثناء التنفيذ العادي لمهامه، وتشمل الأمثلة على فصل الواجبات في إعداد التقرير والمراجعة والموافقة على المطابقات والموافقة على مستندات الرقابة.

4.<u>المعلومات والإتصال</u>: يهتم هذا المكون بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة وكيفية الحصول عليها وتحويلها من أنظمة معالجة المعلومات إلى أنظمة إعداد التقارير المالية، وعلى المراجع فهم الإجراءات التي تسير عليها المؤسسة لفهم طريقة سير المعلومات خاصة تلك التي تستعمل في إعداد التقارير المالية كما أن قنوات الإتصال المفتوحة تساعد على ضمان الإبلاغ عن الإستثناءات من أجل أخذها بعين الإعتبار وعلى المراجع أن يشمل فهمه أيضا بأمور إعداد التقارير المالية والإتصالات بين

[1]: أحمد حلمي جمعة، **<u>مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعاييرالدولية للتدقيق</u>**، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص ص. 213_215.

الإدارة و أولئك المكلفين بالرقابة، والإتصالات الخارجية مثل الإتصالات مع السلطات التنظيمية ويمكن أن تكون هذه الإتصالات إلكترونية أو شفوية.[1]

5. التوجيه والرقابة: تتعلق أنشطة التوجيه والمراقبة بالتقدير المستمر أو التقدير عبر فترات لجودة أداء الرقابة الداخلية التي تقوم بها الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ظل التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلائم مع التغيرات الحاصلة في الظروف المحيطة، ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل بدراسة الرقابة الداخلية الحالية وتقدير الهيئات التنظيمية مثل الهيئات التنظيمية البنكية، التغذية المرتدة مع العاملين وشكاوى العملاء الخاصة بالأرقام في الفواتير وغيرها.[2]

والجدول التالي يمثل هذه المكونات:

الجدول رقم(2-3): مكونات الرقابة الداخلية

مكونات الرقابة الداخلية	وصف مكونات الرقابة	عناصر مكونات الرقبة
بيئة الرقابة	السياسات والإجراءات والتصرفات والإتجاه العام والإدارة العليا وأصاب الوحدة الإقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	_القيم الأخلاقية والنزاهة؛ _ الإلتزام بالكفاءة؛ _ مجلس الإدارة أو مشاركة لجنة التدقيق؛ _ فلسفة الإدارة ونمط التشغيل؛ _ الهيكل التنظيمي؛ _ تحديد السلطات والمسؤوليات؛ _ سياسات وممارسات الموارد البشرية
تقدير المخاطر	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية طبقا للإطار الدولي للتدقيق.	عمليات تقدير الخطر: _ تحديد العوامل التي تؤثر على الخطر؛ _ إمكانيات حدوث الخطر؛ _ قرار إدارة الخطر.
الأنشطة الرقابية	الإجراءات والسياسات التي تضعها	أنواع الأنشطة الرقابية:

[1]: برابح بلال، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

[2]: المرجع نفسه، ص.16.

	الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي.	_الفصل الكافي للواجبات؛ _ الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة؛ _ السجلات والمستندات الكافية؛ _ الرقابة المادية على الأصول؛ _ الإختبارات المستقلة عن الاداء.
المعلومات والإتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل وتقرير عن عمليات الوحدة الإقتصادية.	أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات، الإكتمال، الدقة، التبويب، التوقيت، الترحيل، التلخيص.
المتابعـــــــة	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فعالية التصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد موطن الضعف.	متابعة الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية.

المصدر: برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية_دراسة عينية من المراجعين الداخليين_** جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2018_2019، ص.17.

المطلب الثالث: طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية مزايها وعيوبها

ليكون نظام الرقابة الداخلية سليم وكفؤ يجب القيام بعملية فحصه وتقييمه بإعتماد على مجموعة من الأساليب، وعلى الرغم من أهمية الرقابة الداخلية، إلا أنها تشوبها بعض العيوب سنتناولها في هذا المطلب.

الفرع الأول: طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية

قبل التطرق إلى طرق فحص وتقييم نتطرق أولا إلى أساليب الرقالة الداخلية:[1]

1. **الإستبيان:** وهي عبارة عن قائمة من الأسئلة وإستفسارت توجه إلى موظفي المشروع للإجابة عليها وإعادتها للمدقق للتأكد من الإجابات عن طريق الإختبارات العينية للحكم على قوة النظام ولهذه الطريقة مزايا تتمثل في:
   - سهولة التطبيق؛
   - مرونة الأسئلة؛
   - توفير الوقت.

عيوبه:

[1]: خالد الخطيب، خليل الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 201،200.

- عدم مراعاة ظروف كل مشروع لأن النماذج مطبوعة بصيغة موحدة؛
- يتغلغل في التفاصيل الدقيقة؛
- وجود الإستبيان يقود إلى الإشكالية للإكتفاء به وعدم إجراء أي إستفسارات أخرى.

2. **الملخص التذكيري:**هو أن يقوم المراقب بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليم ولا يغفل أي نقطة ومن عيوبه أنه لا يقود إلى تدوين كتابي لا وهذا الملخص متروك لكل مدقق على حدة.
3. **التقرير الوصفي:** هو أن يقوم المدقق بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع وتحديد نقاط الضعف في النظام ومحاسبتها، ويعاب عليه في صعوبة تتبع الشرح المطول للنظام وصعوبة التأكد في تغطية جميع جوانب نظام الرقابة، ومن مميزاته هو أن التقرير الوصفي يحدد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي الموجود أو بيان شامل لنقاط الضعف ومحاسن النظام في نفس الوقت.
4. **دراسة الخرائط التنظيمية:** هو أن يقوم المدقق بدراسة الخرائط التنظيمية ومن خلال دراسته يقيم نظام الرقابة الداخلية ، ويعاب عليه على هذه الطريقة صعوبة رسم وإستخلاص درجة متانة نظام الرقابة الداخلي.
5. **فحص النظام المحاسبي:** هو أن يقوم المدقق بفحص التسجيلات وأسماء منشئتها وكذلك المسندات والدورة المستندية ثم يحكم على متانة النظام. إلا أن، هذه الطريقة تركز على الظروف الخاصة لكل مشروع، والهدف من أي وسيلة هو تحقيق الهدف والحكم على درجة كفاية ومتانة النظام الداخلي للرقابة، وبإمكان المدقق أن يجمع بين وسيلتين أو أكثر في سبيل تحقيق الهدف على أن تكون الوسيلة الشاملة.

عيوب هذه الاساليب:

- إختلاف نتائج تقييم الرقابة لمشروع معين من مدقق لاخر؛
- سوء تطبيق أسلوب التقييم ذاته، لأن التقييم يستغرق وقتا طويلا لذا بعض المدققين ينهون العمل بسرعة؛
- نقص الموضوعية في التقييم حيث يعبر عنها وصفا وإستثنائيا مثل ممتاز، جيد جدا،...إلخ.

الفرع الثاني:طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية

يمكن أن يقوم المراجع الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال ثلاثة مراحل تتمثل في:[1]

[1]: برابح بلال، مرجع سبق ذكره، ص ص. 72،73.

1_ خطوة فهم نظام الرقابة الداخلية: يجب على المراجع الداخلي أن يكون لديه المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية "النظام المحاسبي وأساليب الرقابة" وذلك عن طريق طلب الإستفسارات من الأشخاص في مختلف المستويات داخل المؤسسة وكذلك الرجوع إلى المستندات التي تصف هذا النظام ومختلف وظائف المؤسسة، وذلك بإستخدام أساليب تقييم نظام الرقابة "الإستبيان"، الملخص التذكيري، التقرير الوصفي...".

2_ خطوة تحديد مخاطر الرقابة: الخطوة الثانية في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي تحديد مخاطر هذا النظام، وفيها يقوم المراجع الداخلي بتحديد نقاط ضف هذا النظام ونقاط قوته وذلك إستنادا إلى المعايير والمبادئ والقوانين واجبة التطبيق، وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية فيما يخص ذلك في المعيار رقم 1220A3 والذي نص على "يجب أن ينتبه المراجع الداخلي إلى المخاطر الهامة التي قد تؤثر على الأهداف أو العمليات أو الموارد الخاصة بالمؤسسة".

3_ خطوة إختبارات الإلتزام: تهدف هذه الخطوة إلى التأكد من أن الإجراءات الرقابية الداخلية تطبق كما هو محدد لها في النظام وذلك عن طريق مجموعة من الإختبارات التي يقوم بها المراجع الداخلي، والمتمثلة في المراجعة المستندية للعمليات، التحقق من أرصدة الحسابات، ملاحظة تصرف العاملين أثناء عملية التنفيذ، ويجب على إدارة المؤسسة أن تحث الموظفين إلى الإلتزام بهذه الإجراءات وتدريبهم وتحديد مسؤوليتهم بكل دقة.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب الرقابة الداخلية

تتمثل مزايا وعيوب الرقابة الداخلية في ما يلي:

أولا: مزايا الرقابة الداخلية: تتمثل مزايا الرقابة الداخلية في ما يلي:[1]

- ✓ **أحسن إنتاجية:** تلزم الرقابة الداخلية الإدراة على تحديد مخطط دقيق، والذي يوفق بين خطة العمل و إختصاصات كل مجال لنشاط، حيث يسمح إكتشاف نقاط ضعف التنظيم بجلب الإجراءات التصحيحية، وبالتالي التدخل في تحسين إنتاجية؛
- ✓ **أحسن إتصال:** ينبغي أن يكون الأشخاص المكلفين بتنظيم الرقابة الداخلية على إتصال دائم بكل مسؤول، لغرض فهم الصعوبات التي يواجهها والقيود الخاصة. وأن هذا التحليل يضع بوضوح صفات كل شخص، ويسمح أحيانا بإحداث ترقيات أوإعادة الترتيب، أوقد يقود إلى القيام بتكوينات تكميلية، حيث أن التعاون الجيد للموظفين ينتج عن معرفة كل واحد منهم لواجباته وأهدافه؛
- ✓ **أحسن ضمان:** أن الميزة الإجمالية للرقابة الداخلية تمنع بعض العناصر من الإفلات منها. كما أن إبراز القلق المرتبط بعدم التأكد من جودة معالجة العمليات الجارية والمعلومات المتاحة، يسمح للمدرين بتكريس أهم طاقاتهم في تعريف الأهداف والوسائل الموضوعة للعمل.

[1]: حورية حميني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، رسالة ماجستر، علوم إقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2006، ص.103.

ثانيا :عوائق الرقابة الداخلية:

إن وضع رقابة داخلية قد يصطدم بحالات عدم تصريح ناتجة عن بعض الإعتبارات الخاطئة، ومنها مايلي:[1]

- ✓ خشية الإدارة من التأثير المجبر وحتى البيروقراطية لرقابة الداخلية، والذي يستكمل بالنتيجة نمو عديمة الجدوى للعمل أوإمتداد فترات المعالجة، وفي الحقيقة فإن الرقابة الداخلية ذات الصور الجيد لا تشترط في معظم الحالات زيادة في عدد الأشخاص، فقد يحدث العكس، حيث أن نمو بعض المهام وبإلغاء الأخطاء يقود إلى تخفيف أعمال الأشخاص المكلفين بتصحيح هذه الأخطاء؛
- ✓ وجود بعض المجالات السرية، حيث تؤدي هذه الأخيرة عادة إلى حدوث بعض الصعوبات في تطبيق قاعدة فصل المهام والرقابات؛
- ✓ مقاومة التغيرات، حيث تقتضي الرقابة الداخلية أحيانا تغيرات في التعيين أوالسلطة والمسؤوليات مما قد ينتج عنه بعض حالات التكتم من طرف بعض الأشخاص.

المبحث الثالث: دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية

إن وظيفة الرقابة الداخلية لا يمكن ممارستها إلا بتوفر معلومات مختلفة ويمكن القول بصفة عامة إن نظام المعلومات المالية يجب ان يصمم بحيث يساند عملية الرقابة الداخلية في جميع مراحلها وتوفر لها المعلومات اللازمة لعملية الرقابة.

المطلب الأول: مساهمة نظام المعلومات المالي في تدعيم الرقابة الداخلية

يساهم نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية، من خلال القيام بعملية الرقابة على التطبيقات والتي تهدف إلى التأكد من أن العمليات المختلفة التي قد تم التصريح بها وتنفيذها، وتسجيلها، والتقرير عنها تكون وفق لسياسات الإدراة الموضوعة.

1- نظام المعلومات المالي كأداة الرقابة:

يوفر نظام المعلومات المالي والمحاسبيي البيانات والمعلومات اللازمة لخدمة متطلبات المؤسسة ولتحقيق كفاءة هذا النظام فأنه يقوم بدور أساسي وفعال من خلال عملية الرقابة الداخلية فإذا كان التخطيط يسبق الرقابة فأن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذا لايمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على إكتشاف الإنحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقة مالم تكن مسبوقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحلياها ومعالجة الإنحرافات، لذلك نجد الرقابة الداخلية بجانبها

[1]:حورية حميني، المرجع نفسه، ص.102.

المالي والمحاسبي تشمل الخطة التنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة وجميع الأنشطة اليدوية والآلية والسجلات المستخدمةالتي تتعلق بحماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المالية مع تقييم مدى الإلتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تهدف إلى تسجيل
العمليات بشكل يسمح بإعداد التقارير للمؤسسة وإتخاد القرارات.[1]

2- **الرقابة على التطبيقات:**

بما ان أهداف الرقابة الداخلية في نظام المعلومات المالي والمحاسبي اليدوي هي نفسها في نظام المعلومات المحسوب يمكن تعريف الرقابة على التطبيقات على أنها" عبارة عن إجراءات رقابية محددة تهدف إلى التأكد من صحة البيانات والتقرير عنها، بحيث يمكن الإعتماد على هذه البيانات"، تنقسم الرقابة على التطبيقات إلى الرقابة على المدخلات، الرقابة على المخرجات، الرقابة على المعالجة.

2-1 **الرقابة على المدخلات:** تهدف لتأكد من أن العمليات قد تم تسجيلها بطريقة صحيحة وكاملة وفي التوقيت الملائم، وهناك إجراءات عديدة لرقابة على المخلات منها:[2]

- **الفحص بالعين:** وهو التدقيق الذي يقوم به الموظف المعني على البيانات الداخلة فمثلا: عامة مايقول الكاتب في قسم أوامر البيع بفحص الأمر الذي يصل إليه من العميل ويدقق في كل مفردات البيانات المطلوبة والتأكد من صحة رقم صنف المنتج أو البضاعة؛
- **تصميم جيد للمستندات:** يشجع على تسجيل بيانات كاملة وصحيحة عن العمليات المطلوبة تسجيلها، حيث يفترض أن توجد في المستنذات تعليمات واضحة ومسافات مناسبة وواضحة لكتابة البيانات المستندة؛
- **سجل المستندات:** حيث تسجل فيه المستندات الواردة قبل عملية التشغيل والخارجة بعد عملية التشغيل، بذلك يمكن تتبع حركة المستندات والرقابة عليها، ومن أمثلة سجل المستندات(دفتر اليومية، المتحصلات النقدية،سجل الأجور والمرتبات)؛
- **ترميز الحسابات:** وهو نظام لإعطاء رموز معينة(حروف وأرقام) لكل حسابات التي تتضمنها خريطة الحسابات في الوحدة الإقتصادية، ويساعدها على تسجيل العمليات وتتبع البيانات والتأكد من إستخدام إجراء التشغيل المناسب.

ويحقق هذا بضمان جودة مدخلات نظام معلومات المالي والمحاسبي، كتحديد مصادر المدخلات مثل الحصول على البيانات والتأكد من صحتها وتصنيفها.

---

[1]: فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة(مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات)**، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص.222.

[2]: كريمة علي جوهر، **التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة- مصر، 2012، ص.42.

2.2 الرقابة على المعالجة: تعبير الرقابة على التشغيل من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المنشأة تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة تشغيل غير صحيح، وصعوبة إكتشاف الفشل والإنحرافات، ولهذا يجب التأكد أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدراة قد تم تطبيقها بصورة كاملة، والتأكد من أن المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من سلطة لها حق التخويل، ولهذا فإن الأخطاء لموجودة في المدخلات ستنعكس على التشغيل وعلى المخرجات، أما الأخطاء في مرحلة التشغيل فهي إما أخطاء في المدخلات، أونتيجة أخطاء فنية في وحدة التشغيل، وتهدف إلى درجة تأكد معقولة من تنفيد عمليات معالجة البيانات إلكترونيا للتطبيقات محددة، بمعنى معالجة العمليات كما صرح بها وعدم إغفال ومعالجة كافة العمليات، ولذلك يجب التأكد من البرامج والقواعد المستخدمة في عمليات المعالجة.[1]

3.2 الرقابة على المخرجات:

قد تكون مخرجات نظام التشغيل مخزنة في شكل يمكن الحاسوب الإلكتروني من قرأته أو في صورة مطبوعة، ويمكن التغلب على مخاطر مخرجات من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية والتي تهدف إلى منع الأخطاء والمخالفات أو إكتشافها أو الرقابة على تصحيحها كالآتي:[2]

- ✓ الفحص الدقيق لكافة المخرجات بغرض التحقق من مدى دقتها؛
- ✓ مقارنة سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات وذلك لتحقق من أن العمليات التي تم تشغيلها هي نفسها التي تم إدخالها؛
- ✓ وجود إجراءات مكتوبة لتصحيح الأخطاء او المخالفات وإعادتها للتشغيل سواء في الأقسام المستفيدة أو في أقسام تشغيل البيانات؛
- ✓ وجود سند جيد للمراجعة ويمكن تتبع الأخطاء أو المخالفات التي وقعت في المخرجات وتصحيحها؛

وتهدف إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات المعالجة البيانات(مثل معالجة قوائم الحسابات أوالتقارير) وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط بذلك

المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المالي بالرقابة الداخلية

[1]: كريمة علي جوهر، مرجع سابق، ص43.

[2]: بوطورة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، رسالة ماجستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، جامعة مسيلة، 2007، ص.40.

إن وظيفة الرقابة لا يمكن ممارستها إلا بتوفر معلومات مختلفة ويمكن القول بصفة عامة أن نظام المعلومات المالي يجب أن يصمم بحيث يساند الرقابة الداخلية في جميع مراحلها ويوفر لها جميع المعلومات اللازمة لعملية الرقابة.

أولا: علاقة نظام المعلومات المالي بالرقابة

إن علاقة نظام المعلومات المالي بالرقابة تكمن في:[1]

إن وجود نظام معلومات مالي كفؤ يجب أن يؤدي إلى تحقيق نوع من الرقابة الداخلية على كافة أنشطة المؤسسة، وتهدف هذه الرقابة كما يرى هيلتون " إلى التأكيد بأن المؤسسة تعمل وفقا للأسلوب المخطط وتبلغ أهدافها "، إذ أن نظم المعلومات المالية الجيدة هي النظم التي تستطيع مراقبة ومواكبة تنفيذ عمليات الخطط والسياسات، والمساعدة على عدم حدوث الأخطاء ومحاولة تجنبها مقدما عن طريق المعلومات التي تمثل النتائج المحققة أولا بأول، ومقارنتها بالمعايير الموضوعة مقدما وذلك لتحديد الإنحرافات والتمييز فيما بينها إضافة لمعرفة أسبابها بطريقة تتفق وحجم أنشطة المؤسسة التي تتم مراقبتها، وبالتالي تمكين الإدارة من العمل على تصحيح مسار التنفيذ من خلال معالجة الإنحرافات وتنمية الإيجابيات بأسلوب يتبع العاملين إلى تحسين الأداء وتطويره وتحقيق التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وتزداد أهمية الرقابة الداخلية من أجل تخفيض أثر التهديدات المالية المتعددة التي قد تتعرض لها المؤسسة.

وعليه تتمتع نظم المعلومات المالية بالكفاءة اللازمة، فعلى هذه النظم تأمين الحماية الكافية لأصول وسجلات المؤسسة من هذه التديدات والمساهمة في إستخدام موارد المؤسسة المتاحة بكفاءة، ويتم ذلك من خلال توفير كافة الإجراءات والأنشطة الرقابية اللازمة لتحقيق الأهداف.

كما يبين بوديز أيضا بأن " نظم المعلومات المالية والمحاسبية لم تصمم من أجل توفير المعلومات عن أرصدة الحسابات التي يمكن تقديمها عبر القوائم المالية فحسب، بل صممت لتقدم رقابة ومعلومات العمليات التشغيلية" وبالتالي فإنه لتحقيق الكفاءة المطلوبة في أنشطة المؤسسة وعملياتها لابد من وجود نظام رقابي، ويتوفر ذلك بوجود نظم معلومات مالية ومحاسبية قادرة على المساعد في إيجاد نظام رقابة داخلي متين فعال وكفؤ وقادر على متابعة العمليات التشغيلية والتقرير عن كفائتها وفعاليتها، حيث أن نظم المعلومات المالية والمحاسبية في المؤسسات والرقابة على العمليات التشغيلية مرتبطان ببعصهما إرتباطا وثيقا، كما أن توفير التقارير المالية المعدة للمعلومات المطلوبة عن مدى الإلتزام بالقوانين

[1]: علون محمد لمين، ، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي للمؤسسة الإقتصادية**، دراسة حالة، رسالة دكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016 ، ص ص.145،146.

والتعليمات النافذة، يمكن الإدارة من الوقوف على حقيقة الوضع وإتخاذ الإجراءات التدابير اللازمة المناسبة من أجل تحقيق أعلى درجات الكفاءة الإنتاجية بالمؤسسة.

ثانيا: دور البيانات والمعلومات المالية في الرقابة

إن دور البيانات والمعلومات المالية يختلف بإختلاف المرحلة الرقابية كما يلي:[1]

1_ مرحلة المتابعة: عندما يبدأ التنفيذ الفعلي لبرامج المؤسسة لابد وأن تتحقق الإدارة من مدى مطابقة الأداء الفعلي لما هو مخطط وأول خطوة في ذلك هي متابعة النتائج الفعلية المترتبة عن تنفيذ البرامج أولا بأول وبالتفصيل وإجراء مقاربة بينهما وبين النتائج المخططة، وذلك بهدف تفادي أي خروج عن الخطة ومعالجة الموقف فورا ويمكن تقسيم مرحلة المتابعة إلى قسمين رئيسيين:

1_1 متابعة الأداء المخطط: هنا يتم مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالمعدلات التقديرية، وكذلك بالخطط والسياسات الموضوعة وبالتالي فالبيانات والمعلومات المالية تمكن من إكتشاف الإنحرافات وتسجيلها تمهيدا لدراستها وتحليلها وإقتراح الحلول البديلة.

1_2 متابعة الأداء الفعلي: هنا يتم التأكد من كفاءة وجودة مستوى الأداء الفعلي وتطابقه مع القواعد والتعليمات العامة التي تصف وتحدد أصول الأداء وكيفية القيام به كما يجب أن يكون.

2_مرحلة التقييم: في هذه المرحلة يتم تقييم النتائج التي تم الوصول إليها في المرحلة السابقة، وذلك عن طريق تحليل الإنحرافات وإجراء المقارنات ودور البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية في هذه المرحلة ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

2_1 تحليل الإنحرافات: يقصد به تحليل الإنحرافات الناتجة عن مقارنة الأداء الفعلي بالمعدلات التقديرية الموضوعة في إطار التخطيط ويتم تحليل هذه الإنحرافات على أسس متعددة والذي يكون على أساس المسؤولية وأسبابها أو على أساس مكان حدوثها.

2_2 إجراء المقارنات: يقصد به مقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض عن طريق إيجاد علاقات بين القوائم المالية في نفس المدة وفي فترات سابقة وهذا مايسمى بالتحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية الفعلية.

3_مرحلة التصحيح: بعد الإنتهاء من مرحلة التقييم وما تتطلبه من تحليل الإنحرافات والوقوف على نتائج هذا التحليل، فإن المرحلة الرقابية الأخيرة تأخذ التقرير لتوصيل نتائج التحليل إلى المستويات الإدارية

[1]: علون محمد لمين، المرجع نفسه ،2016 ص ص. 146، 147.

المختلفة لتصحيح أسباب هذه الإنحرافات أولا لإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وعليها تساهم البيانات والمعلومات المالية في إعداد وتقديم التقارير المناسبة للمستويات الإدارية المختلفة مشتملة عل البيانات كافية عن الإنحرافات وأسبابها وتحديد المسؤولية عن حدوثها والمراحل الإنتاجية التي حدثت خلالها، ثم مكان حدوثها وأية بيانات أخرى من شأنها تسهيل إتخاذ القرار المناسب من طرف المستوى الإداري المقدم له تقرير النتائج

ثالثا: أهمية نظام المعلومات المالي في الرقابة الداخلية

تكمن أهمية نظام المعلومات المالية في عملية الرقابة في ثلاثة إعتبارات:[1]

1. نظام لتوصيل المعلومات عما تريد الإدارة تنفيذه.
2. وسيلة لتحفيز كافة النظم الفرعية في المؤسسة لتعمل بطريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف.
3. وسيلة لترشيد الأداء وتوصيل المعلومات عن نتائجه إلى من يهمهم الأمر.

بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي يوفرها النظام بخصوص عملية الرقابة يمكن الإعتماد عليها كأساس للتخطيط التالي، حيث أن الرقابة لا تهدف إلى تصحيح أخطاء الماضي فحسب، بل تهدف إلى ترشيد وتوجيه أنشطة المؤسسة في الحاضر والمستقبل لتحقيق الأهداف.

ولقد تطورت النظرة على دور نظم المعلومات المالي في عملية الرقابة الداخلية إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وفيها إقتصر نظام المعلومات المالي على عناصر الرقابة المالية والمحاسبية التي تتناولها الإجراءات اللازمة لتحيق حماية الأصول ودقة البيانات وإمكانية الإعتماد عليها وتسمى بها الرقابة بالرقابة التنظيمية.

المرحلة الثانية: وجاءت نتيجة للتطورات وفيها يتناول نظام المعلومات المالي الإجراءات التي من شأنها تحقيق الكفاية في أعمال المؤسسة عن طريق الرقابة على الأداء وقياس مدى تماشيه مع الخطط وتسمى هذه الرقابة برقابة المعايير (التطبيقية).

المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية بالبنوك

يتمثل دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية في البنوك في مجموعة من العناصر نذكر منها مايلي: [2]

1- حماية أصول البنوك:

[1]: علون محمد لمين، المرجع نفسه، ص ص. 145،144.

[2]: توفيق رزمان، **فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، رسالة ماجستر، علوم إقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر،2006/2005،ص.93.

تمثل حماية أصول البنك وممتلكاته المختلفة هدفا رئيسا من أهداف الرقابة الداخلية في البنك، وتتخذ المحافظة على أصول البنك أشكالا وأساليب مختلفة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول البنك مع التبذيد والضياع أو الإسراف والسرقة، وتتحقق الأصول عن طريق:

- **الوقاية من الأخطاء المعتمدة:** التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد إخفاء إنحراف معين أو غش أو إختلاس، ولا شك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد من قبل أفراد غير أمناء على مايقومون به من أنشطة، وتتوفر فيهم النية المسبقة لإرتكاب مثل هذه الأخطاء، ومن أمثلة الأخطاء المتعمدة إدراج أسماء وهمية في الكشوف لتغطية إختلاس مافي النقدية، مع عدم وجود قيد يومية مطابق لإجمالي كشف المبالغ؛
- **الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة:** وتنتج هذه الخطاء عادة من تطبيق الخاطىء للمبادىء والقواعد النظام المحاسبي المالي أو الجهل بهذه القواعد عند المحاسبين، ومن أمثلة هذه الأخطاء غير المتعمدة تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي مما يؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح وتضخيم قيمة الأصول، أو الأخطاء في إجراء قيود اليومية والترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ، أخطاء السهو غير المعتمدة عند أداء المهام؛
- **التحريف عند التسجيل في الدفاتر والسجلات بطريقة مدروسة ومخطط لها:**تعتمد الإدراة التلاعب في تسجيل العمليات المالية بغرض إظهار نتائج غير واقعية، وغير حقيقة وهو الأمر الذي يطلق عليه الغش الإداري، وعلى سبيل المثال تسجيل العمليات بغرض تخفيض الأرباح لأقل حد ممكن تهربا من الضرائب مثلا أو حتى لا يتم توزيع الأرباح، والعكس عند تسجيل العمليات المالية بغرض زيادة الأرباح دفتريا، قد تكون الدوافع وراء ذلك إستمرارية في إدارة البنك، أو ضمان الحصول على الحوافز والمكافأت.
- **المحافظة على الأصول من الإختلاس والسرقة والغش:** ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم إرتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها، والإختلاس او السرقة أو الغش كلها مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على إرتكاب أي منها متابعة الأفراد المسؤولين عنها، وفق لقواعد أو القوانين او لوائح خاصة لبنك، أوطبقا للقانون العام للبنك التجاري، ومن أمثلة التصرفات التي ترتكب وتدخل في نطاق الإختلاس والسرقة أو الغش، القيام بعمليات الإستلاء على جزء من اموال البنك دون وجه حق، إمتلاك أصول البنك عن طريق إجراءات مظللة دون علم المساهمين، الإستلاء على بعض أصول البنك رغم حالتها الجديدة بعد إتخاد إجراءات محاسبية معينة لإهتلاكها دفتريا؛
- **تجنب الإسراف في إستخدام الموارد المالية المحدودة:** وكما هو معروف فإن البنك التجاري حريص على جلب أكبر حجم من الموارد المالية، والتي تعتبر في بعض الأحيان ذات تكلفة

مرتفعة، ولهذا فإن تجنب الإسراف في تخصيص الموارد المالية المحدودة بطريقة علمية ومدروسة وبما يحقق للبنك البقاء والإستمرارية؛

2- **دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها:** يترتب على مزاولة الأنشطة المختلفة للبنك مجموعة من العمليات المالية والغير المالية، والتي تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها، وتنتج هذه العمليات عن القيام بنشاط أوتقديم خدمات مع أطراف خارج البنك، وإستخدام تحويل بعض أصوله من خلال سلسلة من الخطوات تتضمن التصريح بالعمليات وتنفيدها، تسجيلها دفتريا، والمحاسبية عن نتائجها، فالخطوة الأولى تتضمن التصريح بالعمليات من خلال مجموعة السياسات والقرارات الإدراية الخاصة بإجراءات التحويل وإستخدام الأصول في أغراض محددة؛

الخطوة الثانية هي تنفيذ العمليات وتتمثل في كافة الإجراءات المتابعة اللازمة والمناسبة لإنجاز وتنفيذ العمليات المختلفة التي تقوم بها البنك، ويجب ربط كل خطوة من الخطوات بالمسؤول عن تنفيذها، حيث يمكن تنفيذها، حيث يمكن محاسبته عنها؛

الخطوة الثالثة تتمثل في التسجيل الدفتري للعمليات وهذا طبعا بعد التصريح بالعمليات وتنفيذها، والتسجيل يتم من خلال الأثار المترتبة من هذه العمليات على أصول البنك؛

الخطوة الرابعة فتتمثل في المحاسبة عن نتائج العمليات وتحديد نتيجة العمليات المختلفة التي قام بها البنك خلال الفترة، والمحاسبة عن هذه النتائج والتي تتولد عنها مجموعة من البيانات المحاسبة التي يمكن أن تتميز بالدقة، كما يمكن الإعتماد عليها في مختلف المجالات، وذلك بمراعاة الدقة في تصميم وتنفيذ الخطوات وفق لترتيبها، توافر نظام متابعة داخلي سليم ومستمر.

3- **الرقابة المحاسبية:** يتضمن هذا الجانب رقابة البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية وسجلات الأصول المختلفة مراجعة القيود التي تم تسجيلها دفاتير اليومية، وترحيلهاإلى دفاتر الأستاذ، وفحص القواعد والطرق المحاسبية، وأساليب حماية الأصول من الإسراف، ثم تقييم مدى الإلتزام بالقواعد المحاسبة المتعارف عليها.

فرقابة البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية والسجلات المختلفة تظهر من خلال سلامة الحسابات والتسجيلات والمراجعة المستمرة لمختلف القيود في دفاتر اليومية، وعملية ترحيل المبالغ إلى دفتر الأستاذ، مع المحافظة على ثبات المنهجية، معدلات الإهتلاك والأقساط والحصص.

خلاصة الفصل الثاني:

- ✓ تلعب الرقابة الداخلية دور هام في المؤسسات المالية، بعتبارها من أهم مقومات نجاح المؤسسات؛
- ✓ تعتبر الرقابة الداخلية نظام عام للتسيير، الذي يعمل على وضع مجموعة من الإجراءات والقوانين والقواعد وميكانيزمات العمل التي تضمن حماية أصول وممتلكات المؤسسة وصحة المعلومات والتأكد من مدى إلتزام العاملين في المؤسسة بالسياسات واللوائح والقوانين والتعليمات؛
- ✓ لتحقيق رقابة داخلية فعالة وكفؤة يجب أن تتوفر على مجموعة من أساليب رقابية قابلة لتطوير، وكذا الحصول على المعلومات الدقيقة وصحيحة بشكل فوري، من أجل الحصول على نتائج فعلية يمكن الإعتماد عليها؛
- ✓ تنقسم الرقابة الداخلية إلى رقابة إدارية تهدف إلى فحص وتقويم جميع نواحي الوحدة بهدف تحقيق كفاءة إنتاجية، ورقابة محاسبية تهدف إلى جمع وسائل التنسيق وإجراءات الهادفة إلى إختيار البيانات المحاسبية يمكن الإعتماد عليها؛
- ✓ حتى يكون لدينا نظام رقابة داخلي سليم يجب إن يتوفر على مجموعة من المقومات تتمثل في: الهيكل التنظمي الإدراي، وجود نظام محاسبي سليم، مراعاة الإعتبارات الواجب توفرها عند إعداد التقارير، إختيار الموظفين الإكفاء، إستخدام كافة الوسائل الآلية، أما الإجراءات تتمثل في:إجراءات تنظيمية، إجراءات محاسبية، إجراءات عامة؛
- ✓ لرقابة الداخلية مكونات رئيسية متداخلة مع بعضها البعض تتمثل في: البيئة الرقابية، تقدير الخطر، المعلومات وإتصال، التوجه والرقابة، ويتم تقييمها وفق لعدة أساليب رقابية، كالإستبيان، الملخص التذكري، التقرير الوصفي، ودراسة الخرائط تنظيمية؛
- ✓ وظيفة الرقابة لا يمكن ممارستها إلا بتوفر مجموعة من المعلومات المختلفة، من بينها المعلومات المالية، والمحاسبية..... إلخ؛
- ✓ يساعد نظام معلومات المالي الرقابة الداخلية على توفير البيانات والمعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة، مادفع الكثير من المؤسسات إلى إهتمام بهذا النوع من نظم ؛
- ✓ نظام المعلومات المالي يساعد الرقابة الداخلية في التأكد من صحة المعلومات المقدمة من خلال إجراء رقابة على المدخلات، وتجنبها الوقوع في الأخطاء والخسائر من خلال إجراء رقابة على المعالجة، منع وقوع الأخطاء والإنحرافات وإكتشافها من خلال إجراء رقابة على المخرجات؛
- ✓ جاء الإهتمام بالرقابة الداخلية ليساعد على التأكد من صحة المعلومات المالية المقدمة لمستخدمها داخل الوحدة المالية وخارجها، وإذ يظهر من خلال عناصرها وأهدافها وطرق تقييمها، حيث أن مصداقية مخرجات نظام المعلومات المالي تعتمد على تطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المؤسسة؛

- ✓ يلعب نظام المعلومات المالي دور في الرقابة الداخلية بالبنوك من خلال القبام بعمليات الرقابة على مجموعة من العناصر تتمثل في حماية أصول البنك، دقة البيانات المحاسبية ودرجة الإعتماد عليها، الرقابة المحاسبية.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لواقع نظام المعلومات المالية و الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية

تمهيد

من خلال الفصلين السابقين قمنا بالتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بنظم المعلومات المالية، نظم المعلومات في البنك و الرقابة الداخلية وعلاقة نظم المعلومات المالية بتفعيل الرقابة الداخلية.

أما مايتضمنه هذا الفصل هو وصف أفراد مجتمع الدراسة، وعرض وتحليل البيانات، إختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة و إستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل لفقراتها والوقوف على متغيرات الدراسة نظم المعلومات المالية والرقابة الداخلية، من خلال إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات المجتمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الإجتماعية (statistcal package for the social sciences). للحصول على نتائج الدراسة

التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة ميلة –؛

المبحث الثاني:الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة ميلة –

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة إحدى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المنتشرة عبر ولايات الوطن ألا وهي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ميلة_ كغيره من باقي وكالات الوطن، يقوم بالمهام الموكلة له من طرف المديرية العامة بالجزائر العاصمة، حيث يسعى في مجمله إلى تكاثف جهوده المبدولة من أجل تحقيق أهدافه وتحقيق رضا الزبائن والمحافظة عليهم.

وضمن هذا السياق يتم من خلال هذا المبحث التعرف إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ميلة_، من خلال التطرق إلى نشأته وهيكله التنظمي وأهم مصالحه، بالإضافة إلى مختلف الخدمات التي يقدمها، وكذا نظام المعلومات المالي المعتمد بالبنك.

المطلب الأول: تقديم مجمع الاستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة ميلة –

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية أنشئ في إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 و ذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي، و ترقيته و دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية و المحافظة على التوازن الجهوي، في هدا الاطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة و المجموعات التعاونية، و كذلك المستخدمين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، الدواوين الفلاحية و المؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري.

و في إطار الإصلاحات اقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1968 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دج، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000.000 للسهم الواحد ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دج موزع إلى 3300 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

أما بخصوص بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة ميلة– فقد تقرر إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب مرسوم في 13 مارس 1982، لعدم توفر البنك على مقر خاص به، فقد كان البنك الوطني الجزائري يقوم بكل العمليات الخاصة بالقطاع الفلاحي نيابة عنه إلى أن افتتحت هذه الوكالة في التاريخ المذكور سابقا، و بعد انتقال البنك الوطني إلى مقر جديد حل محله و أصبح البنكين يعملان بشكل مستقل، كانت بلدية تابعة لولاية قسنطينة لكن بعد BADR التقسيم الجديد للجزائر.

الفرع الأول: تعريف بمجمع بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة

يعتبر مجمع بنك الفلاحة و التنمية الريفية مركز استغلال أنشئ سنة 2003 و يضم و يشرف على تسيير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب ولاية ميلة بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل 2003 و هو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية للاستغلال من جهة و المديريات المركزية من جهة أخرى.

و يكمن الدور الرئيسي للمجمع فيما يلي:

- يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك بدر بالجزائر العاصمة و الوكالات المحلية للاستغلال.
- يقدم الدعم التطبيقي و اللوجيستكي التي يشرف عليها.
- يقوم البنك بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات.
- الرقابة و المتابعة لضمان تطبيق القوانين و التعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.

أصبحت هذه الوكالة تابعة لولاية ميلة مما زاد أهميتها خاصة و أن الولاية تتميز بالطابع الفلاحي و أصبح يقدم قروض لكافة الفلاحين و التجار الحرفيين، كما أن البنك يشمل 9 وكالات أخرى موزعة على مستوى الولاية كالتالي:

الجدول رقم(3-4): وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

الرقم	الوكالات	رمزها
01	وكالة ميلة	834
02	وكالة فرجيوة	673
03	وكالة شلغوم العيد	833
04	وكالة القرارم قوقة	837
05	وكالة واد العثمانية	840
06	وكالة التلاغمة	841
07	وكالة وادي النجاء	842
08	وكالة تاجنانت	843
09	وكالة الرواشد	835

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من طرف البنك.

يعتبر هذا المرجع الجهوي للاستغلال كوسيط بين إدارة العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائر العاصمة و بين الوكالات التسعة المتواجدة في دوائر ولاية ميلة، باعتبار هذه الأخيرة (الوكالات) مركزا للربح، حيث يشكل المجمع الجهوي للاستغلال مع وكالاته التسعة وحدة استغلال

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي مجمع الاستغلال لبنك الفلاحة والتمنية الريفية ولاية ميلة

يتمثل الهيكل التنظيمي لمجمع بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية ميلة فيمايلي:[1]

الشكل رقم(3-8): الهيكل التنظيمي لمجمع الاستغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة.

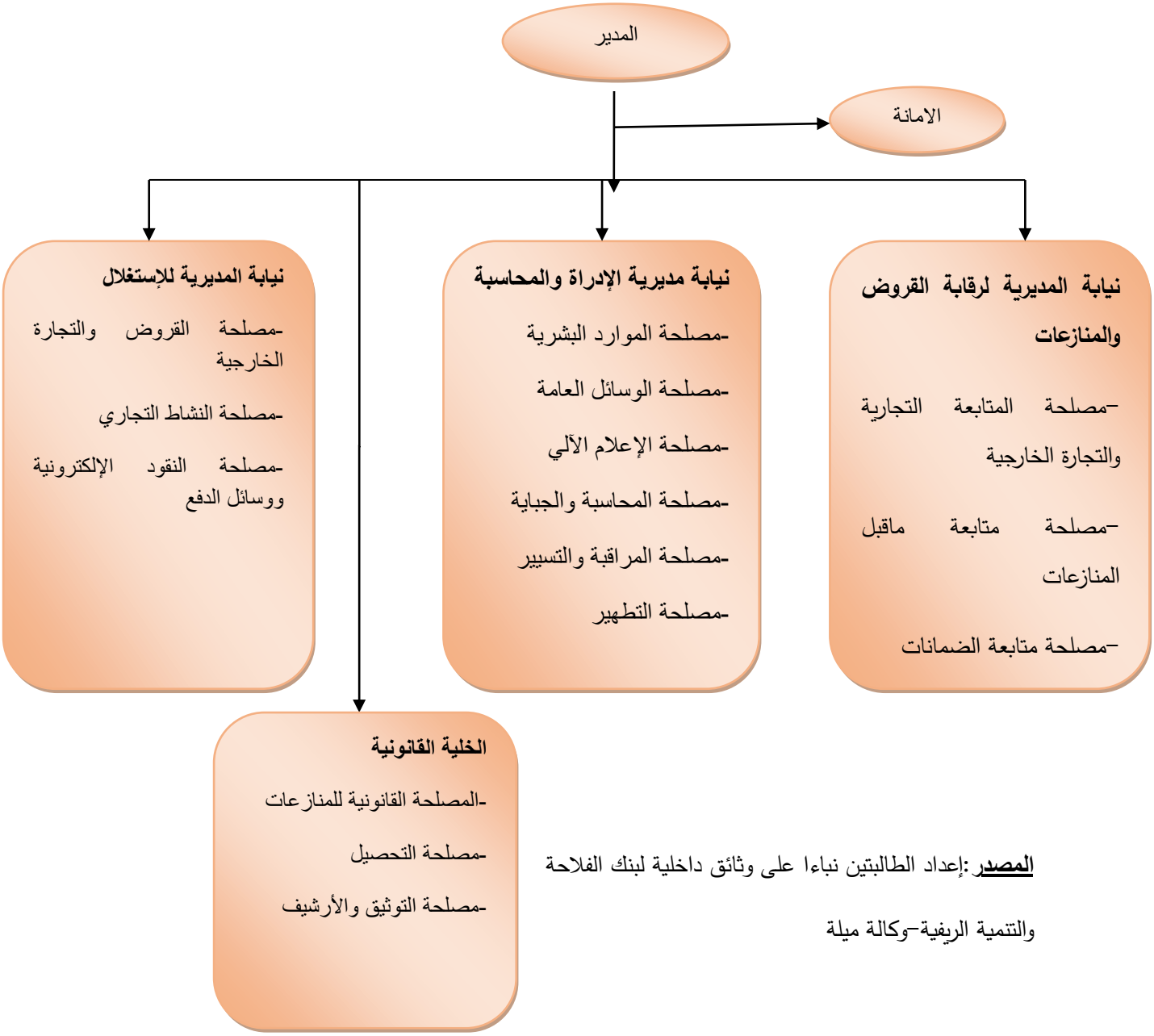

المصدر:إعداد الطالبتين نباءا على وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة

[1]: معلومات مقدمة من طرف البنك.

شرح الهيكل التنظيمي:

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل النظام ويبين دورها.[1]

1- **المدير:** يقوم مدير المجموعة الجهوية للاستغلال بالإشراف على مستوى الولاية كما يدرس المدير ملفات القروض وإعطاء الموافقة عليها وتتكون هذه المجموعة من مديريات فرعية وخلية قانونية وكل واحدة تحتوي على مصالح تابعة لها كما تضم أيضا الأمانة؛

2- **الأمانة:** دورها يتمثل في الإهتمام بالمراسلات والبريد الصادر والوارد؛

3- **المدرية الفرعية للاستغلال:** وتحتوي على المصالح التالية:

- **مصلحة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أوالاستثمار ومقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات، على أساس الثقة والمركز المالي للزبون، بضمان استرداد القروض مقابل معدل فائدة معين؛
- **مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير، كما ينجلي دورها في التعامل بالعملة الصعبة، سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أوفي شكل تحويلات، بإضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية أي بمعنى انه يتم توطين الفواتير حيث بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من الزبون المستورد إلى حساب المورد في الخارج من خلال ثلاثة أنواع من التحويلات: التحويل الحر، التحويل المتستندي، القرض المستندي.
- **مصلحة الحركة التجارية:** تهتم بالشؤون التجارية من بيع وشراء التي يقوم بها البنك.
- **مصلحة البطاقات الائتمانية والدفع:** تقوم هذه المصلحة بفتح وإغلاق مختلف الحسابات وكذلك حساب الفوائد لأصحاب دفاتر اليومية وتقوم أيضا بتسجيل العمليات اليومية الخاصة بالدفع والسحب بالتنسيق مع الوكالة.

4- **المديرية تابعة لمديرية لرقابة القروض والمنازعات:** وتحتوي على المصالح التالية:

- **مصلحة متابعة الحركة التجارية والتجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة الحركة التجارية في السوق الوطنية والعالمية خاصة ما يتعلق بالعملات وتحويلاتها ومتابعة عمليات التجارة الخارجية التي يقوم بها البنك؛

[1]: معلومات مقدمة من البنك.

- **مصلحة متابعة ماقبل المنازعات:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة كل المشاكل الإدارية ودراسة الوثائق الخاصة بالمنازعات القضائية قبل تحويلها إلى الخلية القانونية؛
- **مصلحة متابعة الضمانات:** تختص هذه المصلحة في دراسة كل مايتعلق بالضمانات المقدمة من طرف العملاء الاقتصاديين؛

5- المديرية الفرعية للإدراة والمحاسبة: تنقسم إلى المصالح التالية:

- **مصلحة المحاسبة والمراقبة:**هي المصلحة التي تراقب الأوراق المحاسبية المنجزة يوميا ومدى مطابقتها للقوانين المعمول بها شكلا ومضمونا؛
- **مصلحة المحاسبة والجباية:**هي المصلحة التي تراقب الأوراق الإدارية للبنك الخاصة بالترقية والتنسيق مع مختلف المديريات المركزية بالعاصمة وكذا الوكلات المركزية؛
- **مصلحة التحليل والإصلاح:** هي المصلحة التي تتم على مستواها إحصائيات للمشاكل الإدراية الخاصة بالبنك والوكالة المركزية وإيجاد الحلول لها؛
- **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:** وهي المصلحة المسؤولة عن توزيع الميزانية المالية للبنك وكيفية صرفها وكذا مراقبة سير العمليات المالية التي ينجزها البنك وإحصائها؛
- **مصلحة الموارد البشرية:** الإشراف بصفة كلية على جميع الموارد البشرية والمادية للوكالة المركزية والوكالات التابعة لها فيما يتعلق بالموارد المالية للبنك وبكيفية توظيفها واستغلالها؛
- **مصلحة الإعلام آلي:** مهمتها مراقبة جميع العمليات البنكية المسجلة في الحاسوب بصورة دقيقة ومعالجة المعلومات لكل يوم عمل كذلك الإشراف غلى تنظيم وتخزين العمليات البنكية المحجوزة عليه والصيانة؛

6- الخلية القانونية: تحتوي على المصالح التالية:

- **مصلحة الدراسات القانونية والمنازعات القضائية:** تختص بالشؤون القضائية والقانونية للبنك، حيث يتم فيها معالجة جميع الأعمال والإجراءات من دراسة الضمانات لمقدمة من طرف العملاء والتأكد من سلامة العقود المقدمة، إضافة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم سداد القروض الممنوحة؛
- **مصلحة الأرشيف:** تعتبر هذه المصلحة بمثابة المصلحة الذاكرة، لأنها تتم على مستواه أرشفة كل الوثائق التي تنتج وتستعمل من طرف البنك والرجوع إليها في حالة احتياجها؛
- **مصلحة التحصيل:** مهامها متابعة وتحصيل القروض شهريا عن طريق برنامج في الحاسوب وإرسال تذكير بالتسديد للزبائن، الذين لم يسددوا الأقساط الشهرية وتحويل ملفات الزبائن الذين لهم ثلاث أقساط فما فوق إلى الدراسات القانونية والمنازعات القضائية وتحرير شهادات تسديد القروض للزبائن المسددين.

المطلب الثاني: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة ميلة–

الفرع الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة ميلة–

تعتبر وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لميلة والتي رمزها834 إحدى أقدم الوكالات التابعة للمجمع الجهوي اللاستغلال– ميلة–، حيت أنشأت في 13 مارس 1982، ويترأسها مدير معين من قبل المدير العام للبنك الرئيسي.

هذه الوكالة عبارة عن طابق أرضي يتضمن جميع المصالح والمكاتب التي تسهر على السير الحسن للعمليات البنكية اليومية مع الزبائن. لوكالة هيكل تنظمي كأي مؤسسة تجارية، يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له من أجل الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها، وسنستعرض هيكلها التنظمي في الشكل التالي:

الشكل رقم (3–9): الهيكل التنظمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة ميلة–

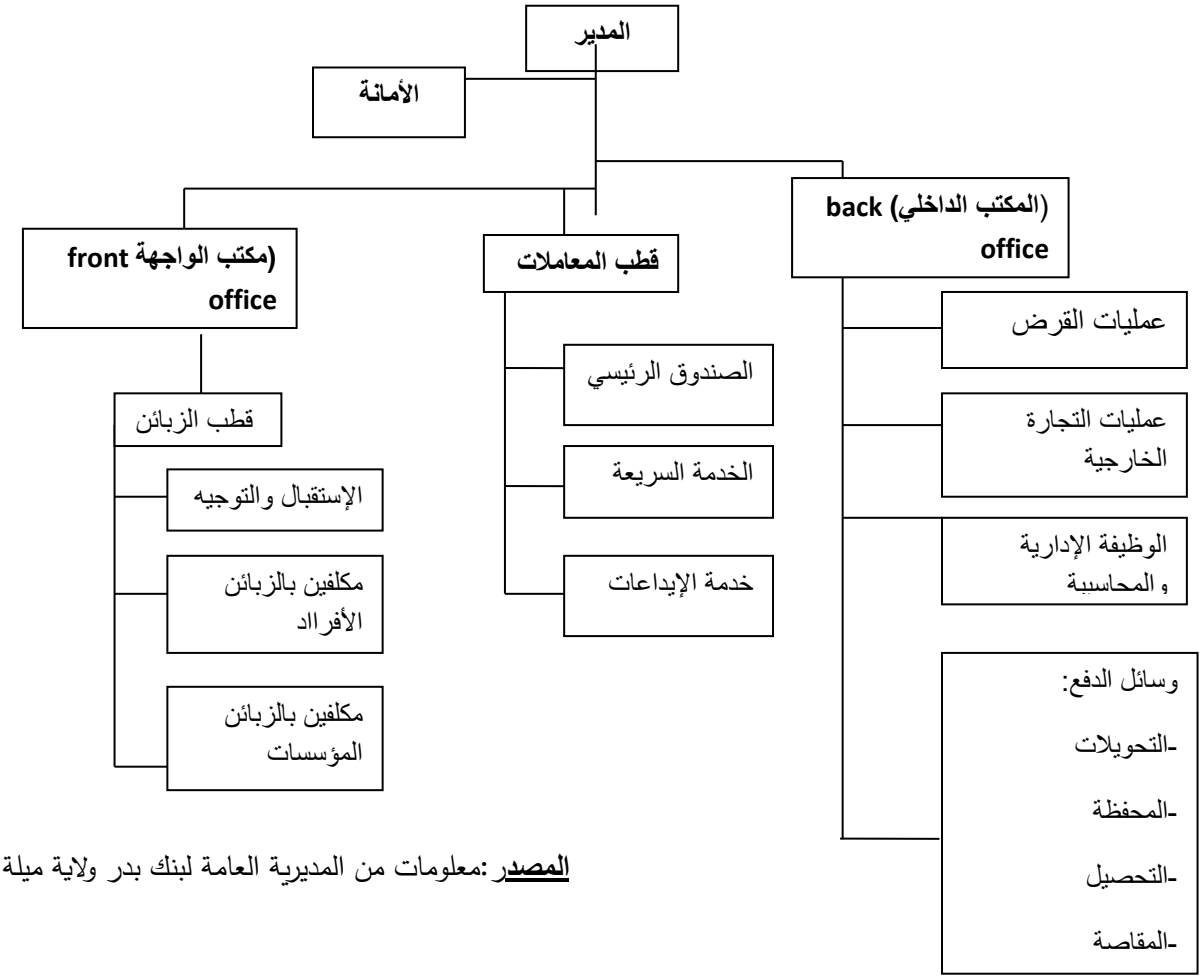

المصدر:معلومات من المديرية العامة لبنك بدر ولاية ميلة

الفرع الثاني: مهام وخدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

1- مهام البنك: يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمهام التالية:[1]

- النهوض بالقطاع الفلاحي و ترقية النشاطات الفلاحية و القيام بمختلف العمليات المصرفية و الإعتمادات المالية و منح القروض؛

- فتح الحسابات بكل أنواعها للأشخاص العادية و المعنوية و أهم هذه الحسابات(الحسابات الجارية، حسابات التوفير دون توفير، و حسابات الشيك و غيرها)؛

- النهوض بالقطاع الفلاحي و ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية و القيام بمختلف العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية و منح القروض؛

- تنظيم جميع العمليات المصرفية في إطار قانوني؛

- العمل على استقرار و تطوير العلاقات التجارية مع الزبون؛

- قبول الودائع من الشركات و الأشخاص (الآجلة و الفورية)؛

- يقوم بجميع عمليات الدفع و يتلقاها نقدا بواسطة الصكوك؛

- إقراض الجماعات المحلية؛

- يقوم بقبول العمليات كالاسترداد و التصدير؛

- تطوير وسائل الدفع و النقود الالكترونية؛

- إقامة أيام تحسيسية و أبواب مفتوحة مع الجمهور من أجل التعريف بالمنتجات البنكية و الخدمات المصرفية الجديدة لاستقطاب عددا أكبر من الزبائن.

2- الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يضع تحت تصرف زبائنه مجموعة متنوعة من الخدمات التي يمكن أن تلبي توقعاتهم، و هي تقدم لفئات مختلفة من الناس و المؤسسات و أهم هذه الخدمات هي:[2]

[1]: معلومات مقدمة من طرف البنك.
[2]: معلومات مقدمة من طرف البنك.

1- **دفتر التوفير بدر** : وهو منتج يمكن الراغبين في إدخار أموالهم الفائضة مقابل قيمة يحددها البنك بدون فائدة حسب رغبة المدخرين، و يمكن لحاملي الدفتر القيام بعمليات دفع و سحب أموالهم من جميع الوكالات التابعة للبنك؛

2- **دفتر توفير الأشبال:** وهو دفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين لتدريبهم على الإدخار من خلال الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات أوتوماتيكية حيث يستفيد الشاب صاحب الدفتر ذو الأقدمية التي تزيد عن خمسة سنوات، عند بلوغه السن القانونية من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري.؛

3- **بطاقة بدر:** وهي بطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية الأخرى، و قد تم استبدال هذه البطاقة ببطاقة ما بين البنوك؛

4- **بطاقة ما بين البنوك:** هي منتج بنكي بدأ العمل به في سنة 2001، و هي بطاقة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو من الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدارها هذه البطاقة، أي أنها أداة للسحب و الدفع ينظر إليها كوسيلة لتحسين خدمة العملاء لهذا فإن تطوير البطاقة يتوقف على عنصرين هما: التجار الذين يقبلون الدفع عن طريق البطاقة البنكية و الأفراد الحاملين للبطاقة؛

5- **الإيداعات لأجل:** تسهل على الأشخاص إيداع أموالهم الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، و قد حدد المبلغ الأدنى للإيداع بـ 10000 دج لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، أما بالنسبة لعمليات الإيداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى بـ 762.25 أورو أو ما يعادلها من العملات الأخرى لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر؛

6- **أذونات الصندوق:** عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص المعنويين و الطبيعيين و يمكن أن يكون اسميا (باسم المكتتب) أو لحامله و يتأثر بمعدل الفائدة و كذا بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG و الرسم على القيمة المضافة TVA؛

7- **حساب بالعملة:** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل وقت مقابل عائد حسب الشروط العامة للبنك؛

8- **بطاقة بدر "توفير":** هي بطاقة تسمح لزبائن البنك بالإستفادة من خدمة تحويل أموالهم من حساباتهم الخاصة إلى دفاتر الادخار، عن طريق الموزعات الآلية للنقود دون التنقل إلى وكالات البنك، كما تسمح

البطاقة بإجراء عمليات السحب و تحويل الأموال من حساب إلى آخر على مدار 24 ساعة و خلال أيام العطل.

9- **خدمات أخرى:** والإستجابة لإحتياجات السوق فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية – ميلة- لديه خدمات متنوعة أيضا نذكر منها: [1]

- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر الآخرين؛

- التحويلات المصرفية؛

- التحصيلات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛

- خدمة كراء الخزائن الحديدية؛

- خدمات الفحص السلكي télétraitement و التي تسمح بخدمة أحسن الزبائن باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي؛

- خدمات التأمين المصرفي؛

- خدمات السوق المالي؛

- خدمات البنك الإلكتروني.

المطلب الثالث: نظام المعلومات المستعمل في البنك محل الدراسة

بينت الزيارة الميدانية التي قمنا بها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة- على إستخدامها لنظام المعلومات" **Flexub**" خلفا لنظام القديم "**sybu**"، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

برامج Flexub: هو النظام البنكي الذي يقوم بتسير العمليات المالية داخل البنك تم إعتماده سنة 2017، بعدما كان يعتمد على **برنامج Sybu** إذ يعرف: على أنه نظام بنكي متكامل للقيام بجميع العمليات البنكية المحوسبة وتم الإعتماد عليه (1992-2017)، هو نظام مرجعي موحد يقدم مجموعة واسعة من التطبيقات من أجل تسريع العمليات المصريفية، يستعمل أيضا للسيطرة على التكاليف وتخفيضها والعمل على الحد من المخاطر المختلفة، نظرا لعدم مواكبة نظام **Suby** لتغيرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات دفع العديد من المؤسسات والبنوك إلى استبداله بالنظام الجديد**Flexub** كونه نظام:

[1]: مقابلة مع عامل ببنك" دحمان زكرياء" ،2019/05/27، ساعة من10 إلى 14 زوالا.

- ✓ أكثر حداثة وتطور وأكثر شفافية في الحصول على المعلومات وإستجابة لتطلعات المؤسسة والمتطلبات التي يفرضها نظام العولمة خاصة في مجال تنقل الأموال داخليا وخارجيا؛
- ✓ يوفر الجهد والوقت والتكلفة وسهولة الإجراءات المالية؛
- ✓ إعتماده أكثر على شبكات الأنترنيت في إجراء التحويلات المالية وتسديد الفواتير والإطلاع على الأرصدة البنكية.....إلخ.

يقوم البنك بعمليات مختلفة بإعتماد على هذا النظام نذكر منها مايلي:

برنامج بربروس: يعرف على انه نظام المقاصة الإلكترونية ، يسهل تنقل الأموال بين مختلف البنوك إلكترونية، سواءا كانت داخلية اوخارجية، كذا مختلف التحويلات المالية ككمبيالة، السفتجة.. إلخ، تتم عملية المقاصة بنفس الطريقة التقليدية لكن بشكل إلكتروني، حيث يتم تغيير الشيكات من الشيك العادي إلى الشيك الرقمي بعد عملية مسحه أو قرأته عن طريق قارئ الشيكات (scanner) ثم يتم إرسال الشيكات عبر شبكة الانترنيت بعد فرزها في غرفة المقاصة على مستوى البنك المركزي ليتم إرسالها بعد ذلك إلى المسؤول عن توزيع الشيكات كل لبنكه، ويقوم البنك المستلم من التحقق من صحتها فيما يخص الإسم، إمضاء، مبلغ الشيك بالحروف إذا كان متطابق مع المبلغ بالأرقام ، وعلى هدا الأساس يتم قبول الشيك و إتمام عملية التحويل المالي ، أو رفض الشيك ؛

برنامج سويفت: وهو نظام معلومات عالمي، يعرف بالرقم العالمي للبنك، يقوم بتسهيل تنقل رؤوس الأموال على المستوى العالمي وفقا لنموذج موحد تعتمد عليه جميع البنوك أو المؤسسات المالية العالمية؛

إمتياز: يعرف على انه برنامج مرافق لبرنامج "Flexcub" يعتمد على تحليل ومعالجة ومراقبة البيانات، من خلال الإعتماد على قاعدة البيانات الخاصة بنظام "flexcub".

- ومن مزايا نظام flexcub مايلي :
  - انه نظام يواكب التطورات الحاصلة في الوقت الراهن بإعتماده على نظم المعلومات الحديثة؛
  - الشفافية في الحصول على المعلومات؛
  - يوفر الوقت والجهد والتكلفة؛
  - ان جميع العمليات التي يقوم بها البنكي تكون بصفة أنية وفي فترة زمنية قصيرة جدا؛
  - تساعد المراقب الداخلي على القيام بوظيفته في وقت قصير جدا.

- وعلى الرغم من مزايا هذا النظام إلا أن إدخاله إلى البنك أثر عليه بشكل سلبي، نتيجة عدم التأقلم معه مما أدى إلى وقوع خسائر جد كبيرة، ولا يزال البنك حتى يومنا هذا يواجه صعوبة في استعماله، ولكنه يعمل جهدا لتغلب عليها.[1]

المبحث الثاني: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفا مفصلا إلى منهج الدراسة المتبع، مجتمع الدراسة وعينتها، وصف المتغيرات الديموغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة، أدوات الدراسة ومصادر الحصول على معلومات، وكذا المعالجات الإحصائية المستخدمة، بالاضافة إلى فحص صدق أداة الدراسة وثباتها.

المطلب الأول: منهج، مجتمع وعينة الدراسة

1- منهج الدراسة:

استخدمت الباحثتين في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بإستخدام الأسلوب التطبيقي بهدف جمع البيانات وتحليلها وإختبار الفرضيات، إذا أن هذا المنهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، لذلك يعد المنهج الوصفي التحليلي المنهج المناسب للدراسة الحالية.

حيث يعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه منهج يسعى للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق، وهذا ينطبق على طبيعة الدراسة الحالية.

2- مجتمع الدراسة وعينتها:

يقصد **بمجتمع الدراسة**" جميع الأفراد أو الأشخاص أوالأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث ويتكون مجتمع الدراسة الحالية من الموظفين العاملين في بنك لفلاحة والتنمية الريفية بمدينة –ميلة–، ونظرا لكون الدراسة تهدف إلى معرفة دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية، لذلك يفترض أن يكون الموظف على علاقة بإدراة البنك.

وتعرف **العينة** على انها ذلك الجزء من مفردات الظاهرة موضوع الدراسة والذي يختاره الباحث وفق شروط معينة لتمثل المجتمع الأصلي فهي عبارة عن مجموعة من المفرادات أو العناصر التي يتم سحبها من المجتمع المراد بحثه.

[1]: معلومات مقدمة من طرف البنك.

ونظرا لكون أن مجتمع الدراسة يتشكل من مجموع عدد الأفراد العاملين بالبنك محل الدراسة والذين يمثلون منهجيا مجتمع الدراسة والذين يتمثل عددهم 33موظف على مستوى البنك فقد ارتأت الطالبتين إجراء الدراسة على المجتمع ككل، نظرا لصغر حجمه وسهولة دراسته وبالتالي عدم الحاجة لإختيار عينة للدراسة، وتجدر الإشارة أنه تم استرجاع كامل الإستمارات التي تم توزيعها على جميع الموظفين وكانت كلها صالحة للدراسة.

المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى بيان الأداة الرئيسية التي تم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع البحث، كما سنتطرق إلى توضيح أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات، وسنختبر إضافة إلى ذلك صدق وثبات أداة الدراسة.

1- أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في الإستمارة بإعتبارها الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وهي وسيلة لجمع البيانات اللازمة للإجابة على فرضيات البحث، وقد تم تقديمها إلى مجموعة من الموظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة– للإجابة على الأسئلة التي إحتواتها، وعليه فقد قمنا بتصميم الإستمارة بالإعتماد على الدراسات في نفس المجال.

وقد تم تقسيم الاستمارة إلى ثلاث محاور:

- **المحور الأول:** ويتضمن هذا المحور البيانات الشخصية والمهنية المرتبطة بأفراد الدراسة، والمتمثلة في: الجنس، العمر، المستوى الوظيفي، مدة الخدمة في الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، (ويضم 5 عبارات)
- **المحور الثاني:** يتناول آراء أفراد عينة الدراسة اتجاه أهمية نظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك افلاحة والتنمية الريفية– ميلة– وقد تم تقسيمه إلى مجموعتين كمايلي:
  - **المجموعة الأولى:** وتتكون من(18) عبارة تتعلق بإجابات افراد العينة حول نظم المعلومات المالية مقسمة إلى أربعة ابعاد وهي:
    - بعد المعلومات والبيانات، يشمل البعد(05) عبارات؛
    - بعد المورد البشري، يشمل البعد(05) عبارات؛
    - بعد التجهيزات والمعدات، يشمل البعد(04) عبارات،
    - بعد تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية، يشمل(04) عبارات.

- **المجموعة الثانية:** تتكون من(13) عبارة تتعلق بإجابات افراد العينة حول الرقابة الداخلية مقسمة إلى أربعة أبعاد وهي:
  - بعد البيئة الرقابة، يشمل البعد(03) عبارات؛
  - بعد الأنشطة الرقابية، ويشمل البعد(03) عبارات؛
  - بعد تقدير المخاطر، ويشمل البعد(03) عبارات؛
  - بعد المعلومات والاتصالات، ويشمل البعد على عبارتين؛
  - بعد المتابعة، ويشمل البعد على عبارتين.

2- اختيار مقياس أداة الدراسة:

لقد تم اختيار مقياس ليكارت(likert cole) الخماسي كمقياس لأداة الدراسة، والسبب في ذلك يرجع إلى انه من اكثر المقاييس استخداما لقياس آراء المبحوثين لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للإختبار عن مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح، وقد ترجمت الاستجابات عللى النحو التالي، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف (الراي)	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن (الدرجة)	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الطالبتان.

ومن أجل تحديد فترة مقياس ليكرت الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في الدراسة ثم حساب المدى وهو الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة بالمقياس(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات الخمسة للمقياس للحصول على طول الفترة أي(4/5=0.8)، بعد ذلك تم اضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس(وهو الواحدالصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى، ويتم اضافة(0.8) للحد الأعلى للفترة السابقة للحصول على الحد الأعلى للفترة الموالية كما سيتم توضيحه في الجدول:

الجدول رقم(3-6): طول فترات المقياس

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الفترة	(1.8-1)	(2.6-1.8)	(3.4-2.6)	(4.2-3.5)	(5.0-4.2)
مستوى القبول	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين.

3- <u>اختبار بيانات الدراسة</u>: من أجل إختبار صدق وثبات بيانات الدراسة تم استخدام مجموعة الإختبارت التالية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي:** وذلك لإختبار إعتدالية التوزيع ومعرفة ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- **معامل الارتباط بيرسون:** يستخدم لمعرفة درج الاريباط بين كل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه(الاتساق الداخلي لأداة الدراسة)
- **إختبار الفا كروباخ:** يستخدم لقياس ثبات فقرات أداة الدراسة(الاستبيان)

4- <u>أساليب المعالجة الاحصائية</u>:

تختلف أساليب التحليل الإحصائي، من حيث شموليتها وعمقها وتعيقدها بإختلاف الهدف من إجرائها، ومن أجل الوصول إلى مؤشرات يكمن الاعتماد عليها وذات ذلالات إحصائية، تدعم موضوع الدراسة وتحقق أهدافها وفرضياتها، فقد تم جمع البيانات ثم تحليلها ووتبويبها وتفريغها، وجدولتها ليسهل العمل بها، ومعالجة البيانات لغرض اختبار الفرضيات، من أجل الوصول لذلك إعتمدنا على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية"**statistical package for socail science**"والذي يرمز له بالرمز"**spss**" وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الاحصائية التي تندرج ضمن الاحصاء الوصفي مثل(التكرارات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.....الخ)، وضمن الاحصاء الاستدلالي مثل(معامل الارتباط، التباين الأحادي)، وذلك لتحليل بيانات الإستمارة والحصول على مخرجات لجميع فقراتها ومعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات ومحاور الإستبيان، وللإجابة على تساؤلات الدراسة وإختبار فرضياتها تم الإعتماد على الإساليب الإحصائية التالية:

- **التكرارات والنسب المئوية:** تم الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية لتعرف على خصائص الديموغرافية لإفراد عينة الدراسة، وكذا لتحديد إستجابة أفرادها إتجاه عبارات محاور الاستمارة.
- **المتوسط الحسابي:** هو عبارة عن مجموع قيم مشاهدات مقسوما على عددها.

ويعتبر المتوسط الحسابي المقياس الأوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية، وقد إستخدم لمعرفة أين تتمركز إجابات افراد العينة ومدى أهميتها بالنسبة لهم؛

- **الإنحراف المعياري:** وهو مقياس من مقاييس التشتت ويستخدم لقياس ومعرفة مدى انحراف وتشتت أفراد العينة لكل عبارة من العبارات عن متوسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة أو فقرات معينة اذا كان انحرافها المعياري منخفضا؛

- **تحليل التباين الاحادي:** يستخدم هذا الاختبار للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات ذلالة إحصائية بين اتجاهات الأفراد المبحوثين حول موضوع الدراسة بإختلاف متغيراتهم الشخصية بمعنى إختبار معنوية آراء أفراد العينة لاختبار فرضيات الدراسة؛
- **تحليل الانحدار البسيط:** لاختبار الفرضيات للدراسة.

المطلب الثالث: الصدق الظاهري لأداة الدراسة(الاستمارة)

تم اختبار صدق وثبات أداة الدراسة(الاستبيان) وفق الخطوات التالية:

الفرع الأول: الصدق الظاهري للاستمارة

يعد الصدق من الأمور الواجب توفرها في آداة الدراسة و ذلك لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، بما يحقق أهداف الدراسة و الإجابة على أسئلتها و فرضياتها و للتحقق من صدق الإستمارة الظاهرة و معرفة مدى صلاحيات إستخدامها، قامت الطالبتان بعرض الإستمارة في صورتها الأولية و التي تهدف الى التعرف على دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية على الأستاذ المشرف، و الذي كان بتوجيهاته دورا كبيرا في إعادة صياغتها و تعديلها في شكلها النهائي.

بعدها تم عرض الإستمارة في شكل نسخ أولية إلكترونية على عدد من المحكمين، متمثلين في أساتذة جامعيين بمعهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة– من ذوي الخبرة و الإختصاص و المعرفة في مجال البحث العلمي و موضوع الدراسة (**أنظر الى الملحق رقم 01**)لإبداء رأيهم في مدى دقة ووضوح عبارات كل محور من محاور متغيرات الدراسة، وقد تم إجراء أهم التعديلات المطلوبة على ضوء الملاحضات و الآراء التي طرحها الأساتذة المحكمين الذي بلغ عددهم "6" وتم الرد من قبل "3" فقط ، حيث نلخص هذه الملاحضات في الجدول رقم (3–7) :

الجدول رقم(3–7):آراء وملاحظات الاساتذة المحكمين الاستمارة

الرقم	اسم ولقب الاساتذ المحكم	الملاحظات
01	أسامة سنوسي	▪ إعادة صياغة بعض العبارات؛ ▪ تصحيح أخطاء إملائية.
02	أمال علي موسى	▪ تصحيح أخطاء إملائية .
03	عاشوري ابراهيم	▪ حدف بعض العبارات مكررة؛ ▪ تصحيح بعض العبارت وإعادة صياغتها.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على ملاحظات الاساتذة المحكمين.

وقد استجابة الطالبتان لآراء الاساتذة المحكمين في ظل التوجيهات والملاحظات التي أبدوها وقامتا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في فقرات الاستبيان بشكل دقيق يحدد التوازن بين مضامين الاستمارة وذلك في ضوء مقترحاتهم، وبعد اجراء التعديلات المقترحة تم التوصل إلى الاستمارة في شكلها النهائي.

الفرع الثاني: صدق واتساق الداخلي للاداة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، منا بالتأكد من الاتساق الداخلي والذي يقصد به مدى ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبيان مع لمحور الذي تنتمي إليه الفقرة حيث تم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستمارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه، كما هو موضح من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم(3-8): معاملات رتباط بيرسون لعبارات البعد(البيانات والمعلومات) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة الارتباط بالبعد
01	0.401**
02	0.650**
03	0.570**
04	0.464**
05	0.568**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم 3-1-1)

نلاحظ من الجدول رقم (3-08) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد " **البيانات والمعلومات** "والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(3-9): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(المورد البشري) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة الاريباط بالبعد
01	0.682**
02	0.701**
03	0.809**
04	0.740**
05	0.452**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم 3-1-2)

نلاحظ من الجدول رقم (09) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد " **المورد البشري**" والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(3-10): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(التجهيزات والمعدات) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة الاريباط بالبعد
01	0.586**
02	0.833**
03	0.850**
04	0.831**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم 3-1-3)

نلاحظ من الجدول رقم (3-10) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد "**التجهيزات والمعدات**" والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(3-11): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة الارتباط بالبعد
01	0.638**
02	0.727**
03	0.407**
0.4	0.548**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم3-1-4)

نلاحظ من الجدول رقم (3-11) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد "**تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية**" والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(3-12): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(البيئة الرقابية) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة الارتباط بالبعد
01	0.753**
02	0.750**
03	0.886**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم3-1-5)

نلاحظ من الجدول رقم (3-12) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد "**البيئة الرقابية**" والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(3-13): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(الأنشطة الرقابية) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة الارتباط بالبعد
01	0.792**
02	0.911**
03	0.746**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم3-1-6)

نلاحظ من الجدول رقم (3-13) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد "**الأنشطة الرقابية**" والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(3-14): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(تقدير المخاطر) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة الارتباط بالبعد
01	0.842**
02	0.372**
03	0.877**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم3-1-7)

نلاحظ من الجدول رقم (3-14) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد "**تقدير المخاطر**" والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(3-15): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(المعلومات واتصالات) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة الارتباط بالبعد
01	0.846**
02	0.711**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم3-1-8)

نلاحظ من الجدول رقم (3-15) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد "**المعلومات واتصالات**" والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم(3-16): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات البعد(المتابعة) بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	درجة ارتباط بالبعد
01	0.754**
02	0.744**

**عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجSPSS(انظر الملحق رقم 3-1-9)

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات بعد "**المتابعة**" والدرجة الكلية لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما أن جميع القيم الاحتمالية أقل من (0.01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثالث: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستمارة ان تعطي هذه الاستمارة نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعها اكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، او بعبارة أخرى ان ثبات الاستمارة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير، فيما لو تم اعادة توزيعها على أفراد العينة المبحوثة عدة مرات وخلال فترات زمنية معينة.

وتحققت الطالبتان من ثبات استمارة الدراسة من خلال استعمال طريقة الفا كرونباخ، حيث كلما كان هذا المعامل يساوي 0.67 فأكبر كلما دل ذلك على ثبات أوتجانس أداة الدراسة(**انظرا الملحق رقم2**)، وقد أسفرت قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة في النتائج التي يلخصها الجدول رقم(17) أدناه.

الجدول رقم(3-17): قيمة معامل ألفا كرونباخ الثبات لأداة الدراسة

اسم المتغير	الفقرات	معامل الثبات الفا كروباخ
نظم المعلومات المالية	18	0.705
الرقابة الداخلية	13	0.793
الثبات الكلي	32	0.817

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجspss(انظر الملحق رقم 3-2)

من خلال الجدول(**3-17**) اعلاه يتضح لنا أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة هي مقبولة وتفوق(**0.67**)، حيث نجد ان قيمة معامل الثبات للمتغير(**نظم المعلومات المالية**) قد بلغت (**0.705**)، في حين قدر معامل الثبات للمتغير التابع(**الرقابة الداخلية**) (**0.793**) بينما بلغت قيمة معامل الثبات للاستمارة ككل(**0.817**) وهي قيمة ثبات مرتفعة كما انها اعلى من النسبة المقبولة(**0.67**)، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات ممتازة تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

الفرع الرابع: إختبار التوزيع الطبيعي

تتمثل اعتدالية التوزيع الطبيعي، للقيام بهذا الإختبار من خلال إستعمال إختبار **التوزيع كولموجروف_ سميرنوف** والذي يعد من الاختبارات المعلمية للتوزيع الطبيعي.

والجدول الموالي يوضح النتائج التي أسفر عنها هذا الاختبار:

الجدول رقم(3-18) يوضح نتائج إختبار التوزيع الطبيعي

اسم المتغير	عدد الفقرات	قيمةz	قيمة مستوى الدلالة (sig)
نظم المعلومات المالية	18	0.151	0.060
الرقابة الداخلية	13	0.200	0.200
الاستمارة ككل	32	0.117	0.200

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامج spss(انظر الملحق رقم 3-3)

الاعتمادا على الجدول رقم(**3-18**) اعلاه يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (**اختبار كولمجروف-سميرنوف**) ان نتيجة الإختبار للمتغير المستقل (**نظم المعلومات المالية**) تقدر ب (**0.06**) وهي أكبر من مستوى المعنوية الدلالة المعتمد(**0.05**)، اما نتيجة المتغير التابع (**الرقابة الداخلية**) فقد قدرت ب (**0.2**) وهي بدورها أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (**0.05**)، في حين قدرت نتائج اختبار الاستمارة ككل(**0.2**) وهي كذلك اكبر من مستوى الدلالة المعتمدة (**0.05**)، وهذا يشير الى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن إستخدام الإختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى لمتغير المستقل(**نظم المعلومات المالية**) والمتغير التابع (**الرقابة الداخلية**)، وفي ضوء هذه المتغيرات سيتم التطرق ضمن هذا المبحث الى وصف خصائص عينة الدراسة وتحليل البيانات التي تم التوصل إليها من خلال نتائج برنامج (**SPSS**)، وفي الأخير سيتم إختبار الفرضيات من خلال النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: وصف خصائص وسمات عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على عدد من المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالخصائص الشخصية للأفراد العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ميلة_ والمتمثلة في (الجنس، العمر، المستوى الوظيفي، مدة الخدمة في الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي).

وعليه ضمن هذا المطلب يتم وصف عينة الدراسة من خلال المعلومات الموجودة في المحور الأول من الإستمارة ونتائج برنامج spss إعتمادا على جداول التكرارات والنسب المئوية وذلك على النحو التالي:

أولا: الجنس: هنا يتم توضيح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس من خلال مايلي:

جدول رقم (3-19): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	%62,5
انثى	12	%37,5
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان وفق نتائج مخرجات برنامج spss(انظر الملحق رقم(3-4-1).

الشكل رقم(3-10): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس

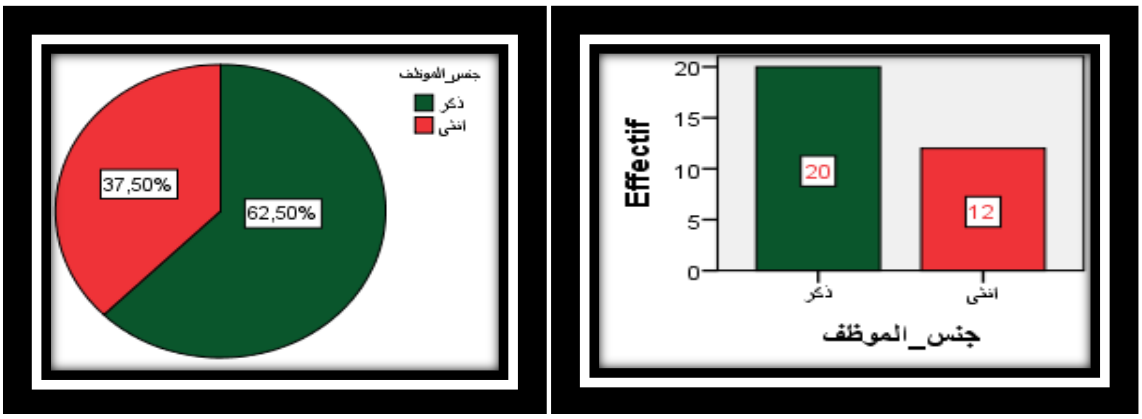

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات spss.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (19) والشكلين رقم (10) أعلاه، يتبين أن ما نسبته **(62،5 %**) من عينة الدراسة هم فئة الذكور بمجموع **20 موظف**، وأن ما نسبته **(37،5%)** من عينة الدراسة هم فئة الإناث بمجموع **12 موظفة**، وعليه نستذل إلى أن أكثر من نصف العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة هم ذكور وهو مايفسر الطابع الذكوري الذي غلب على أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: العمر: يمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر كمايلي:

جدول رقم (3-20): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

العمـــــر	التكـــــرار	النســـبة المئـــوية
من 20 إلى 30 سنة	13	%40.63
من 31 إلى 40 سنة	13	%40.63
من 41 إلى 50 سنة	5	%15.63
من 51 سنة فما فوق	1	%3.13
المجمـــــــوع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق نتائج مخرجات برنامج spss(أنظر الملحق رقم3-4-2).

الشكل رقم(3-11): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

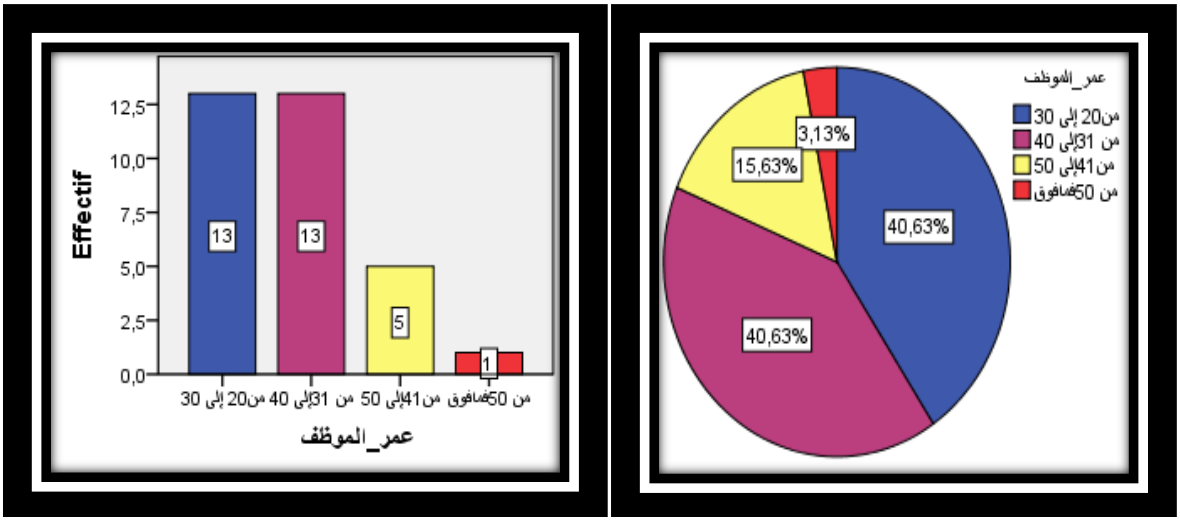

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجspss .

يتبين لنا من خلال ماجاءت به معطيات جدول رقم (3-20) والشكلين رقم (3-11) أعلاه أن **13** من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم مابين **20 إلى 30 سنة** يمثلون مانسبته**40،6 %**من إجمالي عينة الدراسة وهذا يدل أن فئة الشباب تمثل نسبة جيدة في البنك محل الدراسة، لتتناسب_ لتتساوى_ معها الفئة العمرية من **31 إلى40 سنة** ب **13 موظف** وهي أيضا نسبة جيدة تمثل **40،6 %** من الفئة العمرية المتوسطة، في حين وصلت نسبة الأفراد الذين يصل أعمارهم مابين **41 إلى 50سنة** ب **5 أفراد** بنسبة **15،6%** هي نسبة ضعيفة بالنسبة للكهول في البنك، أما بالنسبة للأفراد الذين وصلت أعمارهم إلى **50 سنة فما فوق** فيمثلون مانسبته**3،1%** من عينة الدراسة قدر ب **1موظف**، وعليه يمكننا القول أن عامل الخبرة مقبول وأن الفئة العمرية الشابة تطغى على البنك مما يوفر للبنك الفئة الشبابية التي تعمل على إستيعاب التطورات الحديثة في نظم المعلومات المالية وبالتالي عدم النفور والقابلية للإستيعاب التعلم والإستخدام الجيد لهذه النظم.

ثالثا: المستوى الوظيفي:هنا يتم توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المستوى الوظيفي من خلال مايلي:

الجدول رقم (3-21): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
نائب مدير	2	%6.3
أمين صندوق	3	%9.4
رئيس مصلحة	7	%21.9
مكلف بالدراسات	14	%43.8
موظف	6	%8.18
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان وفق نتائج مخرجات برنامج spss أنظر الملحق رقم(3-4-3).

الشكل رقم(3-12): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي

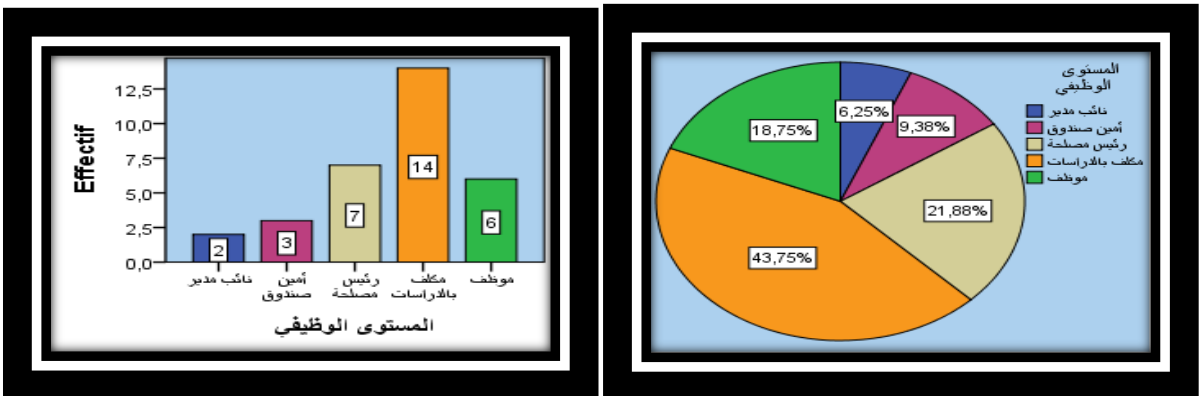

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامجspss.

يتبين من خلال الجدول رقم(3-21) والشكلين رقم(3-12) أعلاه أن **14** من أفراد العينة المبحوثة ومانسبته **43،8%** من إجمالي المبحوثين يندرجون تحت فئة المستوى الوظيفي المكلف بالدراسات وهي تمثل أعلى نسبة ضمن فئة عينة الدراسة، لتليها فئة المستوى الوظيفي رئيس مصلحة بنسبة مئوية تقدر ب **21،9 %**مايعادل**7 موظفين** من أفراد العينة، ثم تأتي ما نسبته **18،8%**من مجموع أفراد العينة من فئة المستوى الوظيفي موظف بمجموع وصل إلى **6 موظفين**، لتتدرج بعد ذلك ماتبقى من مجموع العينة بنسب متقاربة حيث بلغت نسبة المستوى الوظيفي أمين صندوق **9،6%** ما يعادل **3 موظفين**، في حين قدرت نسبة المستوى الوظيفي نائب مدير ب **6،3%** ما يعادل **موظفين**، من مجموع أفراد العينة، وعليه نستدل على أن الموظفين الذين تم إستجوابهم ممن لهم علاقة مباشرة بنظم المعلومات في البنك محل الدراسة.

رابعا:مدة الخدمة في الوظيفة الحالية: سيأتي عرض توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة الخدمة في الوظيفة الحالية كمايلي:

الجدول رقم(3-22): توزيع أفراد عينة الراسة وفق متغير مدة الخمة في الوظيفة:

مدة الخدمة في الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 5سنوات	6	%18.8
من 5 إلى 10 سنوات	12	%37.5
من 11سنة إلى 15سنة	6	%18.8
من 16 سنة فما فوق	8	%25.0
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامج spss، انظر الملحق رقم(3-4-4).

الشكل رقم(3-13): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية

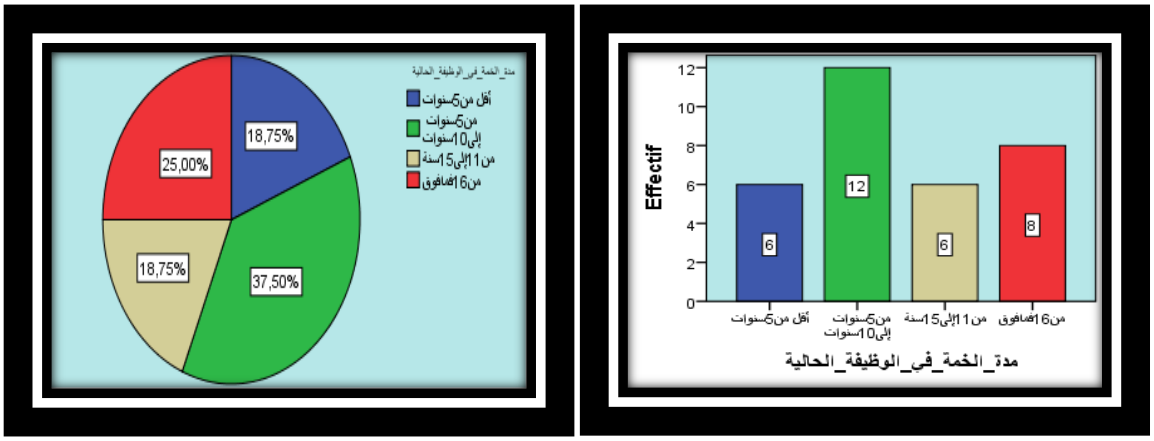

المصدر: من إعداد الطالبيتان بناءا على مخرجات برنامج

يتبين لنا من **خلال الجدول** رقم(3-22) والشكل **رقم**(3-13) أعلاه أن ما نسبته **37.35%** من أفراد عينة الدراسة تنحصر مدة خدمتهم في الوظيفية مابين **5سنوات إلى 10سنوات** ومايمثل **12 فرد**، في حين فئة أفراد الذين تتجاوز مدة خدمتهم في الوظيفة **16 سنة فمافوق** بنسبة **25%**، تليها الفئتين المحصورتين بين **(أقل من 5سنوات)** و فئة من **(11سنة إلى 15 سنة)** في نفس المرتبة قدرت نسبة كل منهما **18.25%**بما يماثل **6** أشخاص لكل منهما.

وعليه يمكن القول أن حوالي **81.3%** من أفراد عينة الدراسة تزيد عدد سنوات خبرتهم **10 سنوات**، وهذا يدل على ان موظفين العاملين ببنك تتوفر لديهم الخبرة الكافية للعمل وفق لنظام المعلومات المالي، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على البنك من خلال كسب ثقة المتعاملين ولرفع من كفائته.

خامسا: المؤهل العلمي: سيتم بيان عرض توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي كما يلي:

الجدول رقم(3-23): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسب المئوية
دراسات عليا	4	%12.5
ليسانس	22	%68.6
مستوى ثانوي	2	%6.3
مستوى الكفاءة المهنية	4	%12.5
مجموع	32	%100

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج spss(نظلر ملحق رقم3-4-5)

الشكل رقم(3-14):توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

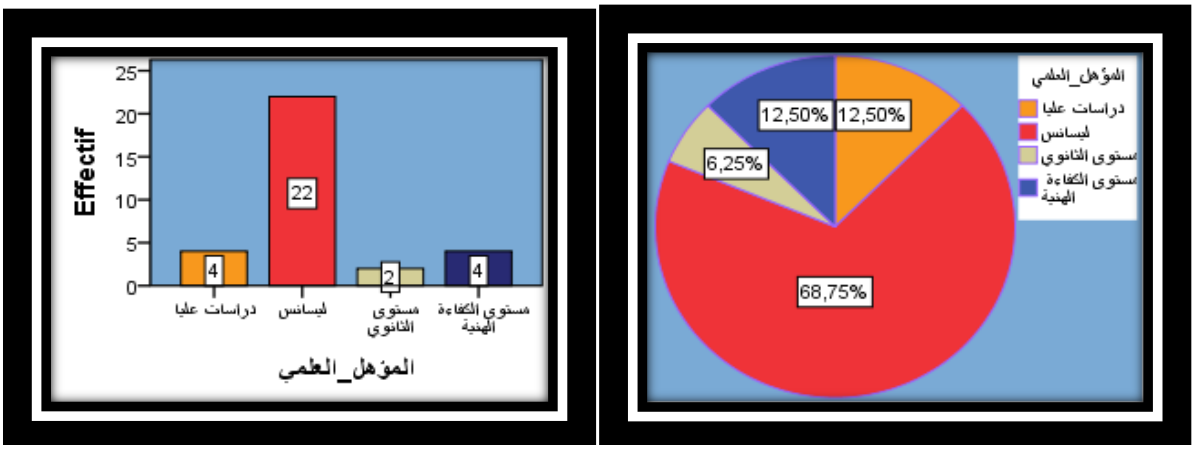

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(3-23) والشكل رقم(3-14) اعلاه ان **22** من أفراد العينة المبحوثة قدرت نسبتهم **68.8%** من إجمالي العينة يندرجون تحت فئة المسمى العلمي ليسانس، والتي تمثل أكبر نسبة ضمن فئات عينة الدراسة، لتليها فئتي المسمى العلمي لكل من دراسات العليا ومستوى الكفاءة المهنية في نفس المرتبة، والمتكونتان من **04** أشخاص لكل فئة من أفراد العينة، قدرت بنسبتهم **12.5%** لكل من المستويين، ثم تليها في المرتبة الأخيرة المسمى العلمي لمستوى الثانوي بنسبة ضئيلة جدا قدرت **6.3%** والمتكونة من **شخصين** فقط، وعليه نستدل على ان الموظفين الذين تم استجوابهم لهم علاقة مباشرة بإدراة البنك محل الدراسة.

ونستنتج ان حوالي **73.1%** من الموظفين العاملين ببنك محل الدراسة تتوفر لديهم مستوى علمي وتكوين عالي يخول لهم اتخاذ قرارات مالية مناسبة ، وكذا قدرتهم على التأقلم مع التغيرات الحاصلة في نظم المعلومات.

المطلب الثاني: تحليل فقرات أداة الدراسة

سنتناول في هذا المطلب تحليل نتائج التحليل الإحصائي لبيانات متغيرات الدراسة وذلك وفق المقاييس الاحصائية الوصفية الاولية (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، الأهمية النسبية، مستوى موافقة أفراد العينة المبحوثة، وذلك ضمن كل بعد من أبعاد الاستمارة التي تم تصميمها وصيانتها في فقرات، سيتم تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال برنامجspss كما يلي:

الفرع الأول: نتائج تحليل فقرات المتغير المستقل(نظم المعلومات المالية):

تم قياس نظم المعلومات المالية في أربعة أبعاد تتمثل في(المعلومات والبيانات، المورد البشري، المعدات والتجهيزات، تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية)، وتظهر النتائج المتوصل إليها في الجداول التالية:**(نظر الملحق رقم3-5)**

أولا: نتائج تحليل بعد (المعلومات والبيانات): بينت نتائج تحليل البعد مايلي:

الجدول رقم(3-24): استجابات عينة الدراسة لعبارات المعلومات والبيانات مرتبة حسب متوسطات الموافقة:

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	مستوى القبول
01	يتوفر لدى البنك البيانات والمعلومات اللازمة لتطبيق نظام المعلومات المالي؛	4,84	,369	1	مرتفعة
02	تساعد المعلومة المالية البنك في تسهيل خدماته؛	4,56	,504	5	مرتفعة
03	نظام المعلومات المالي يقدم معلومات كافيةتساعد في تقديم تقارير خالية من الأخطاء؛	4,66	,545	3	مرتفعة
04	تتميز المعلومات والبيانات الناتجة عن تشغيل نظام المعلومات المالي بالشمولية؛	4,72	,457	2	مرتفعة
05	نظام المعلومات المالي يعتمدعلى معلومات وبيانات حديثة؛	4,63	,554	4	مرتفعة
/	**الدرجة الكلية للبعد**	**4.6813**	**0.26328**	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول رقم(3-24) أعلاه نتائج تحليل البعد الأول(**المعلومات والبيانات**) من أبعاد نظام المعلومات المالي والذي تم قياسه من خلال **5 عبارات**تمثلت في العبارات المندرجة من(1،5)، كما هو موضح في **الملحق رقم02**(استمارة الدراسة)، حيث حققت مستوى موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره **(4.6813)**، وانحراف معياري بلغ **(0.26328)**، حيث تحصلت الفقرة **رقم01** على مستوى

قبول مرتفع في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي قدره **(4.84)** وإنحراف معياري قدره **(0.369)**، وليأتي عبارة"**تتميز المعلومات والبيانات الناتجة عن تشغيل نظام المعلومات المالي بالشمولية**"، في المرتبة الثانية تحصلت على درجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي قدره **(4.72)** وإنحراف معياري قدره **(0.457)**، وفي حين جاءت عبارة"**نظام المعلومات المالي يقدم معلومات كافية تساعد في تقديم تقارير خالية من الأخطاء**" في المرتبة الثالثة والذي تحصلت على مستوى قبول مرتفع بمتوسط حسابي قدره **(4.66)** وإنحراف معياري**(0.545)**، تليها عبارة " **نظام المعلومات المالي يعتمد على معلومات وبيانات حديثة**"، المرتبة الرابعة والتي تحصلت على مستوى قبول مرتفع، بمتوسط حسابي قدره **(4.63)** وإنحراف معياري **(0.554)**، تليها عبارة" **تساعد المعلومة المالية البنك في تسهيل خدماته** "في المرتبة الأخيرة والذي تحصل غلى مستوى مقبول مرتفع، بمتوسط حسابي قدره(**4.56**) وانحراف معياري(**0.504**).

من خلال ما سبق نستنتج أن جميع فقرات " **بعد المعلومات والبيانات**" حققت مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة مرتفعة **وبمتوسط حسابي قدره(4.6813)**، وهو بذلك يحتل المرتبة الأولى من حيث تصورات أفراد عينة الدراسة حول أغلب فقرات البعد، مما يعني ان نظام المعلومات المالي يساعد البنك في الحصول على المعلومات وبيانات تتصف بالدقة والشمولية وكذا الشفافية،وهذا مايساعدها على تسهيل خدماتها، ويمنحها الحصول على تقارير خالية من الأخطاء من أجل اتخاذ قرارات مالية، وهذا ما يشير إلى أن المعلومات والبيانات تعتبر من أهم الموارد التي يعتمد عليها البنك في أداء وظائفه، لأن أي ضرر أو ضياع يلحق بها يعرقل سير العمل داخل البنك.

ثانيا: نتائج تحليل بعد (المورد البشري): تبين نتائج تحليل البعد مايلي:

الجدول رقم(3-25): استجابات عينة الدراسة لعبارات المورد البشري مرتبة حسب متوسطات الموافقة:

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اهمية النسبية	مستوى القبول
06	تتوفر الخبرات الكافية لدى الموظفين بالبنك للعمل بنظام المعلومات المالي؛	4,50	,672	4	مرتفعة
07	تساعد الأنظمة المعتمدة في البنك على تحسين أداء الموظفين ؛	4,63	,554	3	مرتفعة
08	يوفر البنك دورات تدريبية على إستخدام نظم المعلومات الحديثة؛	4,38	,793	5	مرتفعة
09	الدورات التكوينية المتخصصة في نظام معلومات	4,88	,421	1	مرتفعة

	تساهم في زيادة الخبرة للموظفين؛				
10	سيرورة العمل داخل البنك تكون وفقا لنظام المعلومات المالي.	**4,72**	**,457**	**2**	**مرتفعة**
/	**الدرجة الكلية للبعد**	**4.6188**	**0.40116**	**/**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على مخرجات برنامجspss.

يوضح الجدول رقم (3-25) أعلاه نتائج تحليل البعد الثاني(المورد البشري) من أبعاد نظام المعلومات المالي تم قياسه من خلال **5** عبارة تمثلت عبارته المندرجة في(**6 إلى10**)، كما هو موضح في الملحق رقم02(أداة الدراسة)، حيث حققت مستوى موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي(**4.6188**)، وإنحراف معياري بلغ(**0.40116**)، تحصلت عبارة رقم(**04**)على درجة موافقة مرتفعة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره(4.88) وإنحراف معياري قدره (**0.421**)، ليأتي عبارة"**سيرورة العمل داخل البنك تكون وفقا لنظام المعلومات المالي**"في المرتبة الثانية تحصلت على درجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي قدره(**4.72**) وإنحراف المعياري(**0.457**)، في حين جاءت عبارة" **تساعد الأنظمة المعتمدة في البنك على تحسين أداء الموظفين**"في المرتبة الثالثة تحصلت على درجة موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي قدره(**4.63**) وانحراف معياري(0.554)، تليها العبارة" **تتوفر الخبرات الكافية لدى الموظفين بالبنك للعمل بنظام المعلومات المالي**" في المرتبة الرابعة بمستوى موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي قدره(**4.50**) وإنحراف معياري(**0.672**)، وتأي عبارة " **يوفر البنك دورات تدريبية على إستخدام نظم المعلومات الحديثة**"في المرتبة الاخيرة بمستوى موافقة مرتفعة، بمتوسط حسابي قدره (**4.38**) وإنحراف معياري(**0.793**).

من خلال ماسبق تبين أن جميع أفراد عينة الداسة كانوا موافقين بدرجة مرتفعة على أن نظام المعلومات المالي يلعب دورا هامة في تحسين وتطوير والرفع من الكفاءة المهنية للعاملين بالبنك من خلال دورات التكوينية التي يمنحها البنك لزيادة الخبرة لديهم، وهذا ماأشارت إليه الدرجة الكلية للبعد بمتوسط حسابي قدره(4.6188)، وإنحراف معياري(**0.40116**)، وهذا مايذل إن التشتت يبين إجابات أفراد العينة، كان ضعيفا نسبيا، إي أنه هناك إنسجام بين إجابات أفراد العينة حول أغلب العبارات.

ثالثا: نتائج تحليل بعد (التجهيزات والمعدات): يبين نتائج تحليل البعد مايلي:

الجدول رقم(3-26): استجابات عينة الدراسة لعبارات التجهيزات و المعدات مرتبة حسب متوسطات الموافقة:

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	مستوى القبول
11	الوسائل والمعدات المستخدمة في نظام المعلومات المالي تتسم بالحداثة؛	4,44	,619	2	مرتفعة
12	تساعد الحواسيب الموظفين على أداء مهامهم في الوقت اللازم؛	4,38	,707	3	مرتفعة
13	يتوفر نظام المعلومات المالي بالبنك على برامج تضمن حماية الاجهزة من الإختراقات؛	4,53	,761	1	مرتفعة
14	تتوفر كفاءات تقنية لحماية الأجهزة والأنظمة المستعملة في البنك؛	4,41	,911	4	مرتفعة
/	**الدرجة الكلية للبعد**	4.4375	0.5888	/	مرتفعة

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجاتspss

يتضح من خلال الجدول رقم(3-26) أعلاه أن بعد الرابع (**تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية**)من أبعاد نظم المعلومات المالية والذي تم تقسيمه إلى**4** فقرات تمثلت عبارته المندرجة من **(15،18)**، كما هو موضح في الملحق رقم**02** (أداة الدراسة)، حيث حققت مستوى موافقة مرتفع بمتوسط حسابي قدره **(4.4375)**وإنحراف معياري قدره**(0.5888)**، تحصل هذا البعد على درجة موافقة مرتفعة في المرتبة الأولى في الفقرة الثالثة يمتوسط حسابي قدره**(4.53)** وانحراف معياري قدره**(0.761)**، تليها عبارة "**الوسائل والمعدات المستخدمة في نظام المعلومات المالي تتسم بالحداثة**" في المرتبة الثانية تحصلت على درجة موافقة مرتفعة،بمتوسط حسابي**(4.44)** وانحراف معياري**(0.619)**، تليها عبارة "**تساعد الحواسيب الموظفين على أداء مهامهم في الوقت اللازم**" في المرتبة الثالثة تحصلت على درجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي **(4.38)** وإنحراف معياري**(0.707)**، تليها في المرتبة الأخيرة عبارة " **تتوفر كفاءات تقنية لحماية الأجهزة والأنظمة المستعملة في البنك**"بدرجة موافقة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره**(4.41)** وإنحراف معياري قدره**(0.991)**.

من خلال ماسبق تبين أن المتوسط الحسابي(**لجميع الفقرات البعد الثالث التجهيزات والمعدات)** قد قدرب**(4.4375)** مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة مرتفعة، وهو مايشير إلى أن نظام المعلومات المالي يعتمد على تجهيزات ومعدات جد متطورة ومواكبة لتغيرات الحاصلة تساعد في حماية

المعلومات والبيانات وكذا أجهزة البنك من الاختراقات ، كما بلغ الإنحراف المعياري قيمة **(0.5888)**، هذا يدل إن التشتت في إجابات أفراد العينة كان ضعيفا نسبيا، إي أن إجابات منسجمة بين أغلب أفراد العينة.

رابعا: نتائج تحليل بعد (تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية): تبين نتائج تحليل البعد مايلي:

الجدول رقم(3-27): استجابات عينة الدراسة لعبارات تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية مرتبة حسب متوسطات الموافقة:

رقم العبارة	العبارات	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تتناسب البرمجيات والشبكات المتوفرة في البنك مع متطلبات نظام معلومات المالي؛	4,50	,568	4	مرتفعة
02	كفاءة الموظفينفي البنك تعتمد على البرامج المستعملة؛	4,53	,621	3	مرتفعة
03	تقلل شبكات الإتصال المحلية(نظام العميل/ الخادم)الضغط على العمال؛	4,78	,420	1	مرتفعة
04	يساعد الموزع الآلي والشباك الآلي للأوراق النقدية الموظفين في تأدية مهامهم.	4,59	,560	2	مرتفعة
/	**الدرجة الكلية لبعد**	4,6016	0,32291	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول رقم(3-27) أعلاه أن بعد الرابع(**تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية)** من أبعاد نظام المعلومات المالي والذي تم قياسه من خلال **4** فقرات تمثلت عبارته المندرجة في**(15،18)**، كما هو موضح في الملحق رقم **02**(أداة الدراسة)، حيث حققت مستوى موافقة مرتفع بمتوسط حسابي قدره **(4.6016)** وإنحراف معياري قدره**(0.32291)**، تحصل هذا البعد على درجة موافقة مرتفعة في المرتبة الأولى بالفقرة الثالثة بمتوسط حسابي قدره **(4.78)** وانحراف معياري قدره**(0.420)**، تليها عبارة " **يساعد الموزع الآلي والشباك الآلي للأوراق النقدية الموظفين في تأدية مهامهم**"في المرتبة الثانية التي تحصلت على مستوى قبول مرتفع بمتوسط حسابي قدره**(4.59)** وانحراف معياري قدره**(0.560)**، تليها في المرتبة الثالثةعبارة " **كفاءة الموظفين في البنك تعتمد على البرامج المستعملة**" والتي تحصلت على مستوى قبول مرتفع بمتوسط حسابي قدره **(4.53)** وانحراف معياري **(0.621)**، وتليها عبارة "**تتناسب البرمجيات والشبكات المتوفرة في البنك مع متطلبات نظام معلومات**

المالي" في المرتبة الأخيرة بمستوى قبول مرتفع، بمتوسط حسابي قدر ب **(4.50)** و انحراف معياري**(0.568)**.

بناءا على ماسبق من تحليل تبين ان المتوسط الحسابي **(لجميع فقرات البعد الرابع تقنييات والبرمجيات والشبكات الإلكترونية)** قدر ب**(4.6016)** مما يعني انه حقق مستوى موافقة أفراد العينة بدرجة مرتفعة، وهو مايشير الى أن تجهيزات والتقنيات المعتمدة من قبل البنك تتسم بالحداثة وتواكب التغيرات الحاصلة كما أنها توفر الحماية الكافية للبيانات المعلومات والانظمة والاجهزة من الاختراقات، بلغ الانحراف المعياري لهذا البعد ب **(0.32291)**، والذي يذل على أن التشتت كان ضعيفا نسبيا، أي ان هناك انسجام بين اجابات أفراد العينة حول أغلب فقرات هذا البعد.

خامسا: نتائج تحليل متغير نظام المعلومات المالي بأبعاده الأربعة:

تكمن النتائج التي اسفر عنها تحليل متغير نظم المعلومات المالية ككل كما يلي:

الجدول رقم(3-28): إستجابات لافراد عينة الدراسة لمتغير نظام المعلومات المالي

اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	درجة القبول
البيانات والمعلومات	4.6813	0.26328	1	مرتفعة
المورد لبشري	4.6188	0.40116	2	مرتفعة
التجهيزات والمعدات	4.4375	0.58888	4	مرتفعة
تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية	4.6016	0.32291	3	مرتفعة
الدرجة الكلية لمتغير نظام المعلومات المالي	4.5920	0.24425	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على نتائج مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم(3-28) أعلاه والذي يبين نتائج تحليل متغير نظام المعلومات المالي بجميع أبعاده، بعد البيانات والمعلومات ، بعد المورد البشري ، بعد المعدات والتجهيزات بعد التقنيات والبرمجيات والشبكات الإلكترونية، يتضح لنا أن الدرجة الكلية للمتغير التابع قد حققت مستوى قبول مرتفعة ،بمتوسط حسابي ب**(4.5553)**وإنحراف معياري بلغ**(0.31790)**،وقد جاء بعد**(البيانات والمعلومات)** والذي تحصل على درجة قبول مرتفعة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرب**(4.6813)** وإنحراف معياري ب**(0.26328)**، لتأتي في المرتبة الثانية بعد**(المورد البشري)** والذي تحصل على درجة قبول مرتفعة بمتوسط حسابي**(4.6188)** وإنحراف معياري ب**(0.40116)**، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بعد**(تقنيات والبرمجيات والشبكات الالكترونية)** والذي تحصل على درجة قبول مرتفعة بمتوسط حسابي قدر ب**(4.6016)** وإنحراف معياري ب**(0.32291)**، ثم يليه البعد الرابع والأخير**(التجهيزات والمعدات)**

الذي تحصل على درجة قبول مرتفعة بمتوسط حسابي قدر ب(**4.4375**) إنحراف معياري ب(**0.58888**).

ومن خلال ماسبق من تحليل لجميع فقرات نظام المعلومات المالي يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقراته قدر ب(**4.5553**) إنحراف معياري بلغ (**0.31790**) وهو يدل على أن تشتت بين إجابات أفراد العينة صعيفا نسبيا،اي ان افراد العينة كانوا متفقين على اغلب فقرات المتغير المستقل وبمستوى قبول مرتفعة، على ان نظام المعلومات المالي بالبنك محل الدراسة ،المعتمد حاليا يتسم بالحداثة ويجاري التغيرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، يساعد في الحصول على معلومات دقيقة وشاملة من اجل اتخاذ قرارات مالية و تقديم تقارير خالية من الاخطاء، كما يساعد في الرفع من مكانة البنك من خلال زيادة الكفاءة المهنية والخبرة للعاملين ببنك من خلال دورات تكوينية، وكذا تتوفر على برامج حماية من إي اختراقات، وبالتالي يشير هذا الى ان نظام المعلومات المالي ببنك محل الدراسة يتميز بمستوى وفعالية جيدة وذلك ما يذل ان البنك يولي أهمية كبيرة لنظم المعلومات وان اي خلل يؤدي الى عواقب سيئة على عمليات وانشطة البنك.

الفرع الثاني: نتائج تحليل المتغير التابع (الرقابة الداخلية)

تم قياس المتغير التابع (الرقابة الداخلية) من خلال خمسة أبعاد تمثلت في (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقدير المخاطر، المعلومات والاتصالات والمتابعة)، ويمكن بيان النتائج المتحصل عليها من خلال الجداول الأتية:

أولا: نتائج تحليل عبارات بعد(البيئة الرقابية) تمثلت نتائج تحليل هذا العد فيمايلي:

الجدول رقم(3-29):استجابات أفراد الدراسة لعبارات بعد البيئة الرقابية مرتبة حسب المتوسطات الموافقة:

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
19	تتوفر قنوات إتصال فعالة تضمن الفهم الصحيح لنظام الرقابة الداخلية؛	4,25	0,672	3	مرتفعة
20	تساهم الرقابة الداخلية على إلتزام العاملين في البنك بتأدية مهامهم؛	4,69	0,592	1	مرتفعة
21	يتوجب على كافة الموظفين فهم الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية؛	4,50	0,762	2	مرتفعة

/	الدرجة الكلية للبـــــعد	4,4688	0,54120	/	مرتفعة

المصدر:من إعداد الطالبتين وفق نتائج مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول رقم(3-29) أعلاه أن نتائج تحليل فقرات البعد الأول من أبعاد (البيئة الرقابية)، والذي كانت عدد الأسئلة التي تقيسه هي (03) أسئلة تمثلت في الفقرات من (19-20-21) كما جاء توضيحه في أداة الدراسة(أنظر الملحق رقم)، حيث يلاحظ أن الدرجة الكلية لهذا البعد قد حققت مستوى قبول مرتفعةوذلك بمتوسط حسابي قدر ب(4,4688) وإنحراف معياري **(0,54120)**، وجاءت الفقرة رقم(20) في المرتبة الاولى بدرجة قبول مرتفعة وبمتوسط حسابي **(4,69)** وإنحراف معياري**(0,592)**،ثم في المرتبة الثانية الفقرة "**يتوجب على كافة الموظفين فهم الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية**" درجة قبول مرتفعة وبمتوسط حسابي**(4,50)** وإنحراف معياري**(0,762)**، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة الفقرة " **تتوفر قنوات إتصال فعالة تضمن الفهم الصحيح لنظام الرقابة الداخلية** " بدرجة قبول مرتفعة وبمتوسط حسابي**(4,25)** وإنحراف معياري ب**(0,672)**.

وإعتمادا على ماورد من تحليل نستنتج أن أفراد العينة كانوا موافقين على جميع عبارات البعد وهذا ما أشارت إليه الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط حسابي قدر ب**(4,4688)**، وإنحراف معيار يبلغ**(0,54120)** وهذا يدل على تقارب إجابات أفراد العينة، مما يعني أن لنظام المعلومات المالي في البنك يساعد الرقابة الداخلية، وذلك من خلال توفر قنوات إتصال فعالة وفهم الجيد للإجراءات الرقابية مما يساعد العاملين على تأدية مهامهم.

ثانيا: نتائج تحليل عبارات بعد(الأنشطة الرقابية) تمثلت نتائج هذا البعد فيمايلي:

الجدول رقم(3-30):إستجابات أفراد العينة لعبارات بعد الأنشطة الرقابية مرتبة حسب المتوسطات الموافقة:

رقم العبارة	العبـــــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستـــوى القبول
22	تضمن الرقابة الداخلية الحماية الكافية للملفات والمعلومات المالية في البنك؛	4,22	0,706	3	مرتفعة
23	في حالة الطوارئ تضمن الضوابـــــــط الرقابية المستخدمـــة سيرورة العمل؛	4,56	0,669	2	مرتفعة
24	أنظمة المعلومات المالية الداخلية في البنك كافية من أجل إسهامها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية؛	4,63	0,609	1	مرتفعة
/	الدرجة الكلية للبعد	4,4688	0,54120	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين وفق نتائج مخرجات برنامجspss.

يوضح الجدول رقم (3-30) أعلاه نتائج تحليل فقرات البعد الثاني من أبعاد الرقابة الداخلية وهو بعد(الأنشطة الرقابية)، وكانت عدد الأسئلة التي تقيسه هي (03) أسئلة من (22-23-24) كما جاء توضيحه في أداة الدراسة (**أنظر الملحق رقم02**)، حيث نلاحظ أن الدرجة الكلية لهذا البعد قد حققت مستوى قبول مرتفعة وذلك بمتوسط حسابي قدر ب(**4,4688**) و إنحراف معياري(**0,54120**) وقد جاءت العبارة "**أنظمة المعلومات المالية الداخلية في البنك كافية من أجل إسهامها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية**" في المرتبة الأولى بمستوى قبول مرتفعة وبمتوسط حسابي(**4,63**) وإنحراف معياري قدر(**0,609**) لتليها مباشرة في المرتبة الثانية الفقرة" **في حالة الطوارئ تضمن الضوابط الرقابية المستخدمة سيرورة العمل**"بدرجة قبول مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (**4,56**) وإنحرافمعياري(**0,669**) في حين إحتلت المرتبة الأخيرة "**تضمن الرقابة الداخلية الحماية الكافية للملفات والمعلومات المالية في البنك**" بدرجة قبول مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ(**4,22**) وإنحراف معياري بلغ(**0,706**).

وإعتمادا على ما ورد من تحليل نستنتج أن أفراد العينة كانوا موافقين على جميع عبارات هذا البعد وهذا ماأشارت إليه الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط حسابي(**4,4688**)،وإنحراف معياري(**0,54120**) وهذا يعني تقارب إجابات أفراد العينة مما يعني مساهمة نظام المعلومات المالي في البنك على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية وضمان الحماية اللازمة في الوقت المناسب وضمان سيرورة العمل.

ثالثا: نتائج تحليل عبارات بعد (تقدير الخطر) تمثلت نتائج تحليل هذا البعد فيمايلي:

الجدول رقم(3-31):إستجابات أفراد العينة لعبارات بعد تقدير الخطر مرتبة حسب المتوسطات المتوافقة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
25	تضمن الرقابة الداخلية بوجود نظام المعلومات سير العمل وتقليل إحتمالات التعطل؛	4,41	0,615	3	مرتفعة
26	يساعد نظام المعلومات المالي الرقابة الداخلية في البنك على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب؛	4,59	0,499	2	مرتفعة
27	في إطار عمليات الرقابة الداخلية يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن الأخطاء أو المشكلات؛	4,63	0,609	1	مرتفعة
/	**الدرجة الكلية للبعد**	4,5417	0,41261	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتان وفق نتائج مخرجات برنامج spss.

بين الجدول رقم(3-31) أعلاه أن نتائج فقرات البعد الثالث من أبعاد الرقابة الداخلية وهو بعد (تقدير الخطر) والذي تم قياسه من خلال (03) أسئلة تمثلت في العبارت التي تدرجت من (25-26-27) كم هو موضح في أداة الدراسة(**أنظر الملحق رقم02**)، حيث حققت الدرجة الكلية لهذا البعد مستوى قبول مرتفع، وذلك بمتوسط حسابي قدر ب(**4,5417**)، و إنحراف معياري(**0,41261**)، وجاءت الفقرة رقم(27) في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي(**4,63**) و إنحراف معياري (**0,609**)،ثم تليها الفقرة رقم (26) في المرتبة الثانية بدرجة قبول مرتفعة و متوسط حسابي(4,59) وإنحراف معياري بلغ(**0,499**)، وفي المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(25) بدرجة قبول مرتفعة ، و بمتوسط حسابي(4,41)، و إنحراف معياري ب(**0,615**).

من خلال ما جاء في التحليل أعلاه نستنتج أن أفراد العينة كانوا موافقين على جميع عبارات هذا البعد وهذا ما أشارة إليه الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط حسابي(**4,5417**) وإنحراف معياري(**0,41261**)، هو يدل على أن التشتت بين إجابات المبحوثين كان ضعيفا نسبيا، مما يبين المساعدة التي يقدمها نظام المعلومات المالي لرقابة الداخلية على إحتواء الخطر في الوقت المناسب.

رابعا:نتائج تحليل عبارات بعد(المعلومات والإتصالات) تمثلت نتائج تحليل هذا البعد فيمايلي:

الجدول رقم(3-32):إستجابات أفراد العينة لعبارات بعد المعلومات والإتصالات مرتبة حسب المتوسطات الموافقة:

رقم العبارة	العبـــــــارة	المتوســـــط الحســـــابي	إنحـــــراف المعيـــــاري	الأهميـــــة النسبـــــية	مســـــتوى القبـــــول
28	الحصول على معلومات داخلية وخارجية يزود الإدارة بالتقارير للتأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعية؛	4,38	0,554	2	مرتفعة
29	توفر المعلومات للأشخاص في الوقت المناسب تمكنهم من الإستطلاعبمسؤلياتهم بكفاءة؛	4,78	0,420	1	مرتفعة
/	**الدرجة الكلية للبعد**	4,5781	0,38331	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتان وفق نتائج مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول رقم(3-32) أعلاه أن نتائج فقرات البعد الرابع من أبعاد الرقابة الداخلية وهو بعد(المعلومات والإتصالات)، والذي تم قياسه من خلال (02) أسئلة تمثلت في العبارتين(28-29) كما هي موضحة في أداة الدراسة أنظر الملحق رقم (02) حيث حققت الكلية لهذى البعد مستوى قبول مرتفعة،

وذلك بمتوسط حسابي(**4,5781**) وإنحراف معياري بلغ (**0,38331**) وجاءت الفقرة رقم(**29**) في المرتبة الأولى بدرجة قبول(مرتفعة)،وبمتوسط حسابي قدر ب(**4,78**) و إنحراف معياري (**0,420**)، في حين الفقرة "**الحصول على معلومات داخلية وخارجية يزود الإدارة بالتقارير للتأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعية**" في المرتبة الثانية بدرجة قبول (مرتفعة)، وذلك بمتوسط حسابي(**4,38**) وإنحراف معياري(**0,554**).

من خلال ماجاء في التحليل أعلاه يتبين أن بعد المعلومات والإتصالات ، قد حقق مستوى قبول مرتفعة، وهذا ما يشير إلى الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط حسابي(**4,5781**)، وإنحراف معياري(**0,38331**)، وهذا يعني أن التشتت من إجابات أفراد العينة كان ضعيفا نسبيا مما يعني أن توفر المعلومات يسرع العمليات والإتصالات في البنك والتزام بالمسؤليات بكفاءة.

خامسا: نتائج تحليل عبارات بعد(المتابعة) تمثلت نتائج تحليل هذا البعد فيمايلي:

الجدول رقم(3-33):إستجابات أفراد العينة لعبارات بعد المتابعة مرتبة حسب المتوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبـــــــــارة	المتوســـــط الحســـــابي	إنحـــــراف المعيـــــاري	الأهمـــــية النسبـــــية	مستـــــوى القبـــــول
30	المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية يحدد ما إذا كانت تعمل كما يجب؛	4,84	0,448	1	مرتفعة
31	تساهم المتابعة المستمرة في تحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والبحث؛	4,75	0,440	2	مرتفعة
/	**الدرجة الكلية للبعد**	4,7969	0,33262	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتان وفق نتائج مخرجات برنامج spss.

يبن الجدول رقم(3-33) أعلاه أن نتائج فقرات البعد الخامس والأخير من أبعاد الرقابة الداخلية وهو بعد (المتابعة)، والذي تم قياسه من خلال (02) أسئلة تمثلت في العبارتين(30-31) كما هو موضح في أداة الدراسة(**أنظر الملحق رقم02**)، حيث حققت الدرجة الكلية لهذا البعد مستوى قبول(مرتفعة)، وذلك بمتوسط حسابي قدر ب(**4,7969**) وإنحراف معياري(**0,33262**)، وجاءت الفقرة رقم(30) في المرتبة الأولى بمستوى قبول(مرتفعة)، وبمتوسط حسابي(4,84) وإنحراف معياري بلغ(**0,448**)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم(30) والتي تحصلت على مستوى قبول(مرتفعة) بمتوسط حسابي قدر ب(**4,75**) وإنحراف معياري(**0,440**).

من خلال ماء من تحليل أعلاه يتضح أن بعد المتابعة قد حقق مستوى قبول مرتفع وهذا مايشير إليه الدرجة الكلية لهذا البعد بمتوسط حسابي (**4,7969**)، وإنحراف معياري(**0,33262**) اي ان إجابات

أفراد العينة متقاربة نسبيا، المتابعة المستمرة تساهم في دقة العمل وإجراء التعديلات في الوقت المناسبة مع إمكانية البحث والتطوير وهذا حسب أراء أفراد العينة المبحوثة.

سادسا: نتائج تحليل متغير الرقابة الداخلية: يمكن توضيح هذه النتائج المتوصل إليها كمايلي:

الجدول رقم(3-34): إستجابات لأفراد عينة الدراسة لمتغير الرقابة الداخلية:

إســـــــــــم المتغيـــــــــير	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاهمية النسبية	مستوى القبول
البيـــــــــئة الرقابيـــــــــة	4,4688	0,54120	4	مرتفعة
الأنشطـــــــــة الرقابيـــــــــة	4,4688	0,54120	4	مرتفعة
تقديـــــــــر المخاطـــــــــر	4,5417	0,4161	3	مرتفعة
المعلـــــــــومات والإتصـــــــــالات	4,5781	0,38331	2	مرتفعة
المتـــــــــابعـــــــــة	4,7969	0,33262	1	مرتفعة
الدرجة الكليـة لمتغيـر الرقابـة الداخليـة	4.5553	0.31790	/	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتان وفق نتائج مخرجات برنامج spss.

من خلال الجدول رقم(3-34) أعلاه والذي يبين نتائج تحليل متغير الرقابة الداخلية بجميع أبعاده، بعد البيئة الرقابية، بعد الأنشطة الرقابية، بعد تقدير المخاطر، بعد المعلومات والإتصالات، وبعد المتابعة، يتضح لنا أن الدرجة الكلية للمتغير التابع قد حققت مستوىقبول مرتفع بمتوسط حسابي **(4.5553)** بنسبة **(45.553)** وإنحراف معياري بلغ**(0.31790)**،وقد جاء بعد**(المتابعة)** والذي تحصل على درجة قبول مرتفعة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدرب**(4.7969)** وإنحراف معياري ب**(0.33262)**، لتأتي في المرتبة الثانية بعد**(المعلومات والاتصالات)** والذي تحصل على درجة قبول مرتفعة بمتوسط حسابي**(4.5781)** وإنحراف معياري ب**(0.38331)**، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بعد(تقدير الخطر) والذي تحصل على درجة قبول مرتفعة بمتوسط حسابي قدر ب**(4.5417)** وإنحراف معياري ب**(0.4161)**، ثم يليه البعد الرابع**(الانشطة الرقابية)** الذي تحصل على درجة قبول مرتفعة بمتوسط حسابي قدر**(4.4688)**إنحراف معياري **(0.54120)**، ثم في الأخير بعد**(البيئة الرقابية)** والذي تحصل على درجة قبول مرتفعة بمتوسط حسابي قدر ب**(4.4688)** وإنحراف معياري ب**(0.54120)**، ومن خلال ماسبق من تحليل لجميع فقرات الرقابة الداخلية يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقراته قدر ب**(4.5553)** إنحراف معياري بلغ **(0.31790)** وهو يدل على أن تشتت بين إجابات أفراد العينة ضعيفا نسبيا، أي أن أفراد العينة كانو متفقين على أغلب فقرات المتغير التابع بمستوى قبول مرتفع على أن البنك وبمساعدة نظام المعلومات المالي يفيد الرقابة الداخلية على مستوى جميع العمليات في البنك.

المطلب الثالث: تحليل نتائج إختبار الفرصيات

نتناول في هذا المطلب اختبار الفرضيات الدراسة، والتي تمت ضياغتها على ضوء اشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، حيث تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك لحديد مى قبول فرضيات الدراسة، كما تم استخدام تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروقات في تصورات المبحوثين للمتغير (نظم المعلومات المالية) فيمايلي:

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية

لا توجد دور ذو ذلالة إحصائية عند مستوى المعنوية(0.05) لنظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– حيث تم طرح فرضية صفرية وأاخرى بديلة كما يلي:

- H0: لا يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) لنظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية –ميلة–.
- H1: يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) لنظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية– ميلة–

من اجل اختبار هذه الفرصية تم الاعتماد على " **اسلوب الانحدار الخطي البسيط**"(الاعتماد على الدراسات السابقة) وذلك لتحديد ما إذا كان لنظام المعلومات المالي دور في تفعيل الرقابة الداخلية ام لا، ومن خلال المعالجة التي تمت بالاعتماد على برنامجSPSS توصلنا إلى نتائج الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3–35): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية

المعاملات	معامل الارتباط	معامل التحديدRdeux	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية*(sig)
القيم	0.390	0.152	5.365	0.028
ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0.05)				

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجاتspss(انظر الملحق رقم3–6–1)

يتضح من خلال الجدول(3–35) اعلاه دور نظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة– إذا أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المالي عند مستوى مستوى معنوية(0.05) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–:

- **إذ بلغ معامل الارتباطR** بين المتغيرين ب(**0.390**) إي كلما تغيرت قيمة المتغير (نظم المعلومات المالية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار **39%**من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية .

- أما **معامل التحديد** بلغت قيمته **(0.152)** تشير إلى ان متغير نظم المعلومات المالية من التغيرات التي تطرأ على متغير الرقابة الداخلية بما قيمته**15.2%**.
- قدرت **قيمة Fالمحسوبة(F=5.365)** وهي كبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية دلالة**(0.05)**، كما ان قيمة**(sig)** قدرت ب **(0.028)** وهي أقل من من مستوى الدلالة المعتمد**(0.05)**.
- من خلال هذه القيم نتوصل إلى **رفض الفرصية الصفرية** والتي تنفي وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى المعنوية 0.05، **وقبول الفرصية البديلة** التي تقضي :

وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية

الفرع الثاني: اختبار الفرعية الأولى

لا توجد دور ذو ذلالة إحصائية عند مستوى المعنوية(0.05) للبيانات والمعلومات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– حيث تم طرح **فرضية صفرية (H0)** و**فرضية بديلة (H1)**كما يلي:

- **H0:** لا يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) للمعلومات والبيانات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية –ميلة–.
- **H1:** يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) للمعلومات والبيانات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية– ميلة–

من اجل اختبار هذه الفرصية تم الاعتماد على " **اسلوب الانحدار الخطي البسيط**" (الاعتماد على الدراسات السابقة) وذلك لتحديد ما إذا كانت البيانات والمعلومات تلعب دور في تفعيل الرقابة الداخلية ام لا، ومن خلال المعالجة التي تمت بالاعتماد على برنامجSPSS توصلنا إلى نتائج الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3–36): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دور البيانات والمعلومات في تفعيل الرقابة الداخلية

المعاملات	معامل الارتباطR	معامل التحديد–R deux	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الذلالة (sig)
القيم	0.154	0.123	1.089	0.032

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0.05)

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجاتspss(انظر الملحق رقم 3–6–2)

يتضح من خلال الجدول(3-36) اعلاه دور البيانات والمعلومات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة- إذا أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المالي عند مستوى مستوى معنوية(0.05) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة-:

- **إذ بلغ معامل الارتباط R** بين المتغيرين(**0.154**) إي كلما تغيرت قيمة المتغير (المعلومات والبيانات) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار **15.4%**من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية .
- أما **معامل التحديد** بلغت قيمته (**0.123**) تشير إلى ان كلما تغير متغير المعلومات والبيانات يطرأ تغير على متغير الرقابة الداخلية بما قيمته.**12.3%**.
- قدرت **قيمة Fالمحسوبة(F=1.089)** وهي كبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية دلالة(**0.05**)، كما ان قيمة(**sig**) قدرت ب(**0.032**) وهي أقل من من مستوى الدلالة المعتمد(**0.05**).

من خلال هذه القيم نتوصل إلى **رفض الفرصية الصفرية** والتي تنفي وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى المعنوية 0.05، **وقبول الفرصية البديلة** التي تقضي :

وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للبيانات والمعلومات في تفعيل الرقابة الداخلية

الفرع الثالث: اختبار الفرعية الثانية

لا يوجد دور ذو ذلالة إحصائية عند مستوى المعنوية(0.05) للمورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة- حيث تم طرح **فرضية صفرية (H0)** و**فرضيةبديلة (H1)**كما يلي:

- **H0:** لا يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) للمورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية -ميلة-.
- **H1:** يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) للمورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية- ميلة-.

من اجل اختبار هذه الفرصية تم الاعتماد على " **اسلوب الانحدار الخطي البسيط**"(الاعتماد على الدراسات السابقة) وذلك لتحديد ما إذا كان للعامل البشري دور في تفعيل الرقابة الداخلية ام لا، ومن خلال المعالجة التي تم بالاعتماد على برنامجSPSS توصلنا إلى نتائج الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3-37): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دورالمورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية

المعاملات	معامل الارتباطR	معامل التحديدdeux-R	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة(sig)
القيم	0.126	0.111	2.344	0.012

ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05)

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامج spss(انظر الملحق رقم6 -3-2)

يتضح من خلال الجدول(3-37) اعلاه دور المورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة- إذا أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المالي عند مستوى مستوى معنوية(0.05) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة-:

- **إذ بلغ معامل الارتباط R** بين المتغيرين(**0.126**) إي كلما تغيرت قيمة المتغير (المورد البشري) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار **12.6%**من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية.
- أما **معامل التحديد** بلغت قيمته (**0.111**) تشير إلى انه كلما تغير متغير المورد البشري يطرأ تغير على متغير الرقابة الداخلية بما قيمته**11.1%**.
- قدرت **قيمة Fالمحسوبة(F=2.344)** وهي كبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية دلالة(**0.05**)، كما ان قيمة(**sig**) قدرت ب(**0.012**) وهي أقل من من مستوى الدلالة المعتمد(**0.05**).

من خلال هذه القيم نتوصل إلى **رفض الفرضية الصفرية** والتي تنفي وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى المعنوية 0.05، **وقبول الفرضية البديلة** التي تقضي :

وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للمورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الثالثة

لا يوجد دور ذو ذلالة إحصائية عند مستوى المعنوية(0.05) للتجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة- حيث تم طرح **فرضية صفرية (H0)** و**فرضية بديلة (H1)** كما يلي:

- **H0:** لا يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) لتجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية -ميلة-.
- **H1:** يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) لتجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية- ميلة-.

من اجل اختبار هذه الفرصية تم الاعتماد على " **اسلوب الانحدار الخطي البسيط**"(الاعتماد على الدراسات السابقة) وذلك لتحديد ما إذا كانت التجهيزات والمعدات تلعب دور في تفعيل الرقابة الداخلية ام لا، ومن خلال المعالجة التي تمت بالاعتماد على برنامجSPSS توصلنا إلى نتائج الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3-38): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دور التجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية

المعاملات	معامل الارتباطR	معامل التحديدR-deux	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة(sig)
القيم	0.427	0.182	6.676	0.015
ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية(0.05)				

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامج spss(انظر الملحق رقم 6-3-4)

يتضح من خلال الجدول(3-38) اعلاه دور التجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة- إذا أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المالي عند مستوى مستوى معنوية (0.05) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة-:

- **إذ بلغ معامل الارتباط R** بين المتغيرين(**0.427**) إي كلما تغيرت قيمة المتغير (التجهيزات والمعدات) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار **42.7%**من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية.
- أما **معامل التحديد** بلغت قيمته (**0.182**) تشير إلى انه كلما تغير متغير المورد البشري يطرأ تغير على متغير الرقابة الداخلية بما قيمته**18.2 %**.
- قدرت **قيمة Fالمحسوبة** (**F=6.676**) وهي كبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية دلالة(**0.05**)، كما ان قيمة(**sig**) قدرت ب(**0.015**) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد(**0.05**).

من خلال هذه القيم نتوصل إلى **رفض الفرصية الصفرية** والتي تنفي وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى المعنوية 0.05، **وقبول الفرصية البديلة** التي تقضي:

وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للبيانات والمعلومات في تفعيل الرقابة الداخلية

الفرع الخامس: اختبار الفرعية الرابعة

لا توجد دور ذو ذلالة إحصائية عند مستوى المعنوية(0.05) تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة- حيث تم طرح **فرضية صفرية (H0)** و**فرضية بديلة (H1)** كما يلي:

- **H0:** لا يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية –ميلة–.
- **H1:** يوجد دور ذو ذلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية– ميلة–.

من اجل اختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على " **اسلوب الانحدار الخطي البسيط**"(الاعتماد على الدراسات السابقة) وذلك لتحديد ما إذا كان تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية دور في تفعيل الرقابة الداخلية ام لا، ومن خلال المعالجة التي تم بالاعتماد على برنامجSPSS توصلنا إلى نتائج الموضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3–39): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقياس دور تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية

المعاملات	معامل الارتباطR	معامل التحديدR–deux	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة(sig)
القيم	0.327	0.217	3.599	0.017
ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية(0.05)				

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات برنامج spss(انظر الملحق رقم 6–3–5)

يتضح من خلال الجدول(3–39) اعلاه دورتقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة– إذا أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المالي عند مستوى مستوى معنوية(0.05) ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– :

- **إذ بلغ معامل الارتباطR** بين المتغيرين(**0.327**) إي كلما تغيرت قيمة المتغير (المورد البشري) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار **32.7%**من التغيرات التي تطرأ على الرقابة الداخلية.
- أما**معامل التحديد** بلغت قيمته (**0.217**) تشير إلى انه كلما تغير متغير تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية يطرأ بتغير على متغير الرقابة الداخلية بما قيمته**21.7%**
- قدرت **قيمة Fالمحسوبة(F=3.599)** وهي كبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية دلالة(**0.05**)، كما ان قيمة(**sig**) قدرت ب(**0.017**) وهي أقل من من مستوى الدلالة المعتمد(**0.05**).

من خلال هذه القيم نتوصل إلى **رفض الفرصية الصفرية** والتي تنفي وجود علاقة بين المتغيرين عند مستوى المعنوية 0.05، **وقبول الفرصية البديلة** التي تقضي :

وجود دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–.

الفرع السادس:اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية(0.05) في متوسطات إجابات افراد العينة لمستوى نظم المعلومات المالية تعزى الديموغرافية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، الخبرة)، كما يلي:

الجدول رقم(3-40): نتائج تحليل التباين الاحادي للمتغيرات الدموغرافية في تصورات المبحوثين لمستوى نظم المعلومات المالية:

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط العبارات	قيمة F	مستوى الذلالةsig
الجنس	بين المجموعات	11	3.083	0.280	1.26	0.390
	داخل الممجوعات	20	4.417	0.221		
العمر	بين المجموعات	11	10.500	0.955	1.840	0.144
	داخل المجموعات	20	10.375	0.221		
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	11	22.635	2.058	2.729	0.025
	داخل المجموعات	20	15.083	0.750		
مدة الخدمة في الوظيفة الحالية	بين المجموعات	11	21.000	1.909	2.545	0.033
	داخل المجموعات	20	15.000	0.750		
المؤهل العلمي	بين المجموعات	11	7.458	0.678	1.011	0.471
	داخل المجموعات	20	13.417	0.671		

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0.05)

يوضح الجدول(3-38) اعلاه نتائج التحليل الاحصائي لتباين الاحادي كانت النتائج المتوصل إليها كمايلي:

- لا توجد فروق ذات الدلالة إحصائية في إجابات المبحوثين لمستوى نظم المعلومات المالية باختلاف متغير **الجنس** حيث وجد ان(**F=1.26**) ومستوى الدلالة(**sig=0.390**) وهذه النتيجة لا ليست معنوية عند(**0.05**).
- لا توجد فروق ذات الدلالة إحصائية في إجابات المبحوثين لمستوى نظم المعلومات المالية باختلاف متغير **العمر**حيث وجد ان (**F=1.840**)ومستوى الدلالة(**sig=0.144**) وهذه النتيجة لا ليست معنوية عند(**0.05**).
- لا توجد فروق ذات الدلالة إحصائية في إجابات المبحوثين لمستوى نظم المعلومات المالية باختلاف متغير **االمستوى الوظيفي** حيث وجد ان(**F=2.729**) ومستوى الدلالة(**sig=0.025**) وهذه النتيجة لا ليست معنوية عند(**0.05**).
- لا توجد فروق ذات الدلالة إحصائية في إجابات المبحوثين لمستوى نظم المعلومات المالية باختلاف متغير **مدة الخدمة في الوظيفة** حيث وجد ان(**F=0.033**) ومستوى الدلالة(**sig=0.233**) وهذه النتيجة لا ليست معنوية عند(**0.05**).
- لا توجد فروق ذات الدلالة إحصائية في إجابات المبحوثين لمستوى نظم المعلومات المالية باختلاف متغير **المؤهل العلمي** حيث وجد ان(**F=1.011**) ومستوى الدلالة(**sig=0.471**) وهذه النتيجة لا ليست معنوية عند(**0.05**).

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل والذي خصصناه لدراسة الميدانية التي كانت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR_ميلة_ حاولنا التعرف على الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية في البنك محل الدراسة، وذلك من خلال التقاء بالعمال وإستعمال الإستمارة كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة والتي تكونت من موظفين على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ميلة_ وتم الإستعانة ببعض الأساليب الإحصائية من تحليل ومعالجة البيانات وذلك من خلال الإعتماد على برنامج spss الإصدار 21.

ومن أجل القيام بالتحليل الاحصائي تم الاستعانة بالاساليب الاحصائية الوصفية والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص العينة المدروسة، والمتوسط الحسابي والانحراف لمعرفة اتجاه أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، ومن اجل تحديد دور متغير المستقل (نظام المعلومات المالي) والمتغير التابع (الرقابة الداخلية).

ومن خلال النتائج المتوصل إليها اتضحت ان نظام المعلومات المالي يلعب دور كبير في الحفاظ على مكانة المؤسسة من خلال توفير البيانات والمعلومات بدقة والسرعة المطلوبة وهذا يبرر مدى الحاجة إليه في مجال الرقابة الداخلية من أجل إعداد تقارير مالية خالية من الاخطاء تساعد في اتخاذ قررات مالية، وهذا ما أكدناه من خلال معامل التحديد والارتباط والانحدار التي كانت دلالة إحصائية.

ويمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها كتالي:

- مستوى دور المعلومات والبيانات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة– من وجهة نظر أفراد االعينة المبحوثة كان مرتفع بمتوسط حسابي قدره **4.6813**؛
- مستوى دور المورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة– من وجهة نظر أفراد االعينة المبحوثة كان مرتفع بمتوسط حسابي **4.6188**؛
- مستوى دور التجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة– من وجهة نظر أفراد االعينة المبحوثة كان مرتفع بمتوسط حسابي**4.4375**؛
- مستوى دور تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة– من وجهة نظر أفراد االعينة المبحوثة كان مرتفع بمتوسط حسابي**4.6016**.

- يوجد دور ذو دلالة احصائية للمعلومات والبيانات في تفعيل الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)؛
- يوجد دور ذو دلالة احصائية المورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)؛
- يوجد دور ذو دلالة احصائية التجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)؛
- يوجد دور ذو دلالة احصائية تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)؛
- يوجد دور ذو لالة احصائية لنظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية عندمستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

خاتمة

تهدف دراستنا لموضوع دور نظام المعلومات المالي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– إلى إبراز واقع نظام المعلومات المالي في البنك ومعالجة إشكالية البحث والتي كانت على الشكل التالي: ما دور نظام المعلومات المالي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–؟ ومن أجل ذلك قمنا بتوضيح أهم الطرق المستخدمة في الدراسة وذلك بالجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، بتحليل إستمارة البحث التي وزعت على الموظفين.

فيما يخص الفصل الأول المتعلق بالدراسة النظرية قمنا بتقديم مفاهيم نظرية حول نظام المعلومات بصفة عامة ثم التطرق إلى نظام المعلومات المالي والإلمام بجميع جوانبه، ثم تناولنا نظام المعلومات المستخدم في البنوك التجارية.

في حين تناولنا في الفصل الثاني الرقابة الداخلية والتي حولنا فيها إلمام بجميع جوانبها، بالإضافة إلى التطرق لدور الذي يلعبه نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية.

والفصل الثالث تناولنا فيه الدراسة الميدانية حاولنا إسقاط ما تطرقنا إليه في الفصل الأول والثاني على الواقع والتأكد من الفرضيات التي وضعنها من خلال نتائج التي توصلنا إليها أما فيما يخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– كغيره من البنوك يسعى إلى تحقيق الأفضل بالإعتماد على الأنظمة الحديثة وتحقيق فعالية الرقابة الداخلية من أجل حماية البنك وإتخاد القرارات المالية.

أولا: نتائج الدراسة

1- أن نظام المعلومات المالي يتسم بالوضوح والبساطة مما يساعد على إنتاج مخرجات ذات مصداقة لتسهيل عملية الرقابة الداخلية؛
2- أن فعالية الرقابة الداخلية بالبنك تقاس بمدى قدرتها على إتباع نظام مالي سليم يترجم من خلال طريقة معينة وتقييد العمليات المالية بقواعد خاصة بها؛
3- يجب أن يتصف نظام المعلومات المالي بالشمولية والمرونة لتلبية احتياجات المستخدمين الداخلين والخارجين؛
4- يجب مراعاة دور المورد البشري في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية وذلك بالاعتماد على كفاءته وتنميته بالرقابة عليه من خلال برامج التدريب في الجهاز المالي، فالرقابة لايمكن أن تتجسد في حال من الأحوال إذا غاب العنصر البشري؛
5- يجب استخدام المعالجة الآلية للبيانات من أجل الاستفادة من مزاياها والتقليل من التكاليف وذلك بالتكيف مع التصورات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والسرعة في اتخاد القرارات السليمة في الوقت المناسب؛

6- ان من بين أهداف نظام المعلومات المالي هو حماية الأصول والأموال البنك والرقابة عليها وهو ما يتلائم مع أهداف الرقابة الداخلية وهذا يعني مساعدتها على تحقيق أهدافها؛

7- ان نظام المعلومات محاسبي هو جانب للقياس من نظام المعلومات المالي ومنه يعتبر هذا الأخير هو الأشمل؛

8- تطور تكنولوجيا المعلومات زاد من حاجة المؤسسات إلى تطوير نظام معلوماتها المالي قصد الإستفادة القصوى من المعلومات لتوسيع نشاطها؛

9- تساهم جميع عناصر نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية بنسب متفاوية، حيث كان عنصر التجهيزات والمعدات أكثر تأثير وكذلك عنصر التقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية، وذلك نظرا لطبيعة العمل البنكي الذي يعمل جاهد لتطوير معدات والتجهيزات وكذا البرمجيات بما يتلائم مع التطورات الحاصلة، ثم تتدرج باقي العناصر بنسب متفاوية.

ثانيا: التوصيات

- على البنوك السعي إلى إكتساب أحدث المعلومات التي تتميز بالكفاءة وفعالية وذلك لمواكبة التصورات الحاصلة؛
- يجب إختيار نظام معلومات يتماشى مع إحتياجات البنوك ويكون مرن مع التغيرات المفاجئة، كما يجب إن يتميز بالبساطة وعدم التعقيد؛
- ضرورة القيام بتعميم التدريب على نظام المعلومات وبالحجم الكافي على كافة العاملين بالبنك، وإشراكهم في تصميم نظام معلومات والأخذ بالإعتبار آرأهم وأفكارهم؛
- نوصي بإنشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات من ذوي خبرة والكفاءة العالية من أجل سرعة تصحيح الاخطاء التي تقع في نظام المعلومات، وحمايته من المخاطر التي قد تحدث؛
- ضرورة توفير تجهيزات ومعدات ذات جودة عالية تزيد من أداء نظام المعلومات والعمل على تطويرها وصيانتها بستمرار؛
- العمل على رفع مستوى نظام الرقابة الداخلي المالي من خلال تفعيل أنظمة قياس وتقدير الخطر وكذا أنظمة المراقبة؛
- تعيين موظفين أكفاء يتولون الرقابة الداخلية وغيرها من الإجراءات التي تزيد من فعاليتها؛
- إستخدام التقارير الدورية كأداة للرقابة لنشاط كل قسم؛

ثالثا: آفاق الدراسة

انحصر موضوع دراستنا حول دور نظام المعلومات المالي في تفعيل الرقابة الداخلية، وبهذا يبقى هذا المجال خصبا لكثير من الدراسات في العديد من الجوانب نقترح منها:

- دور نظام المعلومات المالي في اتخاد القرارات المالية بالمؤسسات الناشئة؛
- ما مدى تأثير نظام المعلومات المالي على منح الفرص الاستثمارية؛
- دور نظام المعلومات المالي في تحسين الأداء بالبنوك وتحقيق ميزة تنافسية؛
- أثر جودة المعلومات المالية في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.

قائمة المراجع

اولا: قائمة المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. أبوبكر, فاتن أحمد, **نظم الإدارة المفتوحة– ثورة الأعمال القادمة للقرن الحادي والعشرين**, إيتراك للنشر والتوزيع, القاهرة, 2001.
2. أحمد حلمي جمعة، **مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعاييرالدولية للتدقيق**، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،2015.
3. أحمد يوسف دودين، **إدارة الأعمال الحديثة ووظائف المنظمة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.
4. أحمد يوسف دودين،**إدارة الأعمال الحديثة (وظائف المنظمة)**، دار اليازوري للنشروالتوزيع، عمان، 2012.
5. إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الصفاء لنشروالتوزيع، عمان، الأردن.
6. ثابت عبد الرحمان إدريس، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
7. خالد الخطيب وخليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات**، دار المستقبل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
8. خالد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المراجعة**، زمزم لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
9. خالد قاشي، **نظام المعلومات التسويقية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع عمان، الأردن،2014.
10. خري عبد الناصر، **نظام المعلومات التسويقية**، دار الخلدونية لنشر والتوزيع،الجزائر،2011.
11. خضرمصباح الطيطي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012.
12. رضا أبو حامد، فائق قدوري،**إدارة المصارف**، دار إبن الأثير للطباعة والنشر، العراق، 2005.
13. رعد حسن الصرن، **عولمة الخدمات المصرفية**، دار الوارق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
14. زاهد محمد ديري، **الرقابة الإدارية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
15. زاهر توفيق سواد، **مراجعة حسابات والتدقيق**، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. زاهر عبد الرحيم، **الرقابة على الأعمال الإدارية**، دار الراية لنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
17. سعود كايد، **تدقيق الحسابات**، دار التقدم العلمي، بذون طبعة، بذون بلد، 2010.

18. سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية لنشروالتوزيع ، عمان، الأردن،2009.

19. صباح رحيمة محسن، عبد الفتاح إبراهيم زريبة، فتحي أحمد الشيباني، **نظم المعلومات المالية أساسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، الوراق للنشر، عمان, 2011.

20. عبد البني محمد أحمد، **الرقابة المصرفية**،زمزم ناشرون وموزعون، بدون بلد،2010.

21. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم معلومات المحاسبية**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

22. عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح,**المعلوماتية والبحث العلمي**، دار الرضوان لنشر والتوزيع، عمان،2014.

23. عماد الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر،2000.

24. غسان فلاح المطارنة،**تدقيق الحسابات المعاصرة**،دار المسيرة للنشر والتزيع، عمان، الأردن، 2006.

25. فريد كورتل، أمال يوب، **تكنولوجيا المعلومات ودورها في العمل الإداري والتسويقي**، دار زمزم ناشرون ومزعون، عمان، الأردن،2016.

26. فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة(مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات)**، الأبادي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.

27. كريمة علي جوهر، **التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة– مصر، 2012.

28. الله أحمد سويلم الحسان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

29. محمد التهامي وطواهر مسعود صديقي، **المراجعة والتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، الطبعة الثالثة، االجزائر، 2006.

30. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، مصر،2007.

31. محمد السيد سريا، والسيد شحاتة وآخرون، **الرقابة والمراجعة الحديثة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

32. محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع،الإسكندرية،مصر، 2009.

33. محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009.

34. محمد مصطفى نعمات، **إدارة البنوك**، دار الابتكار لنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2016.

35. محمود حسين الوادي وزكريا أحمد، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.

36. مصطفى كافي،**النقود والبنوك الإلكترونية**، دار رسلان لنشر والتوزيع، بدون طبعة، بدون بلد،2009.

37. نجم الحميدي، **نظام العلومات الادارية مدخل المعاصر**، دار وائل لنشر والتوزيع،عمان، الأدرن، 2003.

38. هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة معلومات**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2012.

- **أطروحات الدكتورا ورسائل الماجستر**

39. بوطورة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، رسالة ماجستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، جامعة مسيلة، 2007.

40. توفيق رزمان، **فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، رسالة ماجستر، علوم إقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر،2006/2005.

41. ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان**، العراق، مجلة، علوم إنسانية، العدد 2009،45.

42. حامد مجيد، **أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستر، كلية العمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الوسط، الأردن،2011.

43. حرية شعبان محمد الشريف،**مخاطر نظم المعلومات المحاسبيةإلكترونية" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**،رسالة ماجستر، كليةالتجارة، تخصص محاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

44. حورية حميني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، رسالة ماجستر، علوم إقتصادية، بنوك وتأمينات، جمعة قسنطينة، ،2006.

45. خانم نوري كاكة حمه العطار,**البيانات واثرها على نجاح القرارات المالية،دراسة حالة في شركة اسيا سيل للإتصالات**،العراق،مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية ،issn 2602-6155، العدد السابع،2019.

46. برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية**، رسالة ماجيستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019_2018.

47. السعيد بلوم، **أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة، دراسة ميدانية لمؤسسة المحركات والحرارت بالسوناكون**، رسالة ماجستر، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

48. شايب محمد، **أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط سطيف**، مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، قسم العلوم الإقتصادية، 2006_2007.

49. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**،رسالة ماجستر، قسم علوم تجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2010/2009.

50. علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي للمؤسسة الإقتصادية**، دراسة حالة، رسالة دكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016_2015.

51. العياشي عيدوني، **دور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة،دراسة إستطلاعية على شركة مناجم الحديد والفوسفات الجزائرية**، رسالة ماجستر، جامعة سطيف1، الجزائر،2014/2013.

52. كاروس أحمد،**تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأدة لتحسين أداء فعالية المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأجهزة القياس والمرافية ENAMC**، رسالة ماجستر، علوم تجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.

53. لمين علوطي وفاطمة الزهراء يحياوي، **أهمية تصميم نظام معلومات مالي في المؤسسة**، المجلة للإقتصادوالمالية،العدد03، جامعة المدية،2015.

54. مالك ثامر، **دور نظم المعلومات في تطوير جودة الخدمة المصرفية، بحث تطبيقي في كلية الإدارة والإقتصاد جاكعة القادسية ، نيل شهادة البكالوريس في علوم المالية والمصرفية**، كلية الادارة و الاقتصاد،2018.

55. ماني العايب، **دور نظم المعلومات التسويقية في تبني مفهوم التسويق بالعلاقات**، دراسة حالة مؤسسات خدمية الوكالات السياحية، أطروحة دكتورا ل.م.د, علوم تجارية، الجزائر،2017_2018.

- **المجلات:**

56. وليد مرتضى نوه، **نحو تفعيل دور نظام المعلومات في البنوك لرفع من مستوى أدائها،دراسة حالة(القرض الشعبي الجزائري)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري(BAN)، وكالات الوادي خلال الفترة 2012-2013**، رسالة ماجستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، 2013-2014.

57. يوسف حسن,**المنطقة العربية والفجوة الرقمية**, مجلة بي سي العربية, 2003.

- **المؤتمرات والملتقيات:**

58. الجعفري عبد الرحمن أحمد، **التحليل الإداري بداية الإنطلاق لتطوير المدينة العربية**، المؤتمر السابع لمنظمة المدن العربية، أساليب الإدراة والتنظيمية خدمة المدن العربية الجزائر،1983.

- **المحاضرات:**

59. خالد رجم، **محاضرات لنظم المعلومات**، معهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2017-2018.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- **الكتب:**

60. Greaslay, Business Information system,éd.H.Prentice,USA,2003.

- **المواقع الألكترونية:**

61. Hisham s. Manging p. Artner at baker at baker till , inter nalaudit, vs internal control, 2018, vrl : www.linkedin.com. Le.03/03/2020.

قائمة الملاحق

الملحق رقم01: لجنة التحكيم

الرقم	أسماء الاساتذة المحكمين
01	سنوسي أسامة
02	زموري كمال
03	علي موسى أمال
04	عاشوري إبراهيم
05	صكري أيوب

الملحق رقم02: استمارة الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي – عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة

معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: **علوم التسيير**

التخصص: **إدارة مالية**

استبيان حول:

دور نظام المعلومات المالي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية

دراسة حالة البنك الفلاحة والتمنية الريفية BADR- ميلة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- **بوعبدالله فريدة**
- **منومس شيماء**

إشراف الدكتور:

*** قرين ربيع**

الإخوة والأخواتالأكارم،،

تحية طيبة وبعد،، نرجوا من سيادتكم الإجابة على قائمة الأسئلة المرفقة وذلك بوضع علامة (X) في الخانة لمناسبة، من أجل خدمة البحث العلمي نرجو أن تكون إجابتكم موضوعية، ونعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات التي تقدمونها وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. نشركم جزيلا على وقتكم وتعاونكم، ونقدر بعمق المساعدة التي قد متموها لنا أنتم والمؤسسة التي تعملون بها لإنجاز هذه الدراسة .

السنة الجامعية:2019/2020

المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر:

من 20إلى 30 سنة ☐ من 31إلى 40 سنة ☐

من 41إلى 50 سنةمن 51 سنة فـ ☐

3- المستوى الوظيفي :

مدير ☐ نائب مدير ☐

أمين صندوق ☐ رئيس مصلحة ☐

مكلف بالدراسات ☐ موظف ☐

4- مدة الخدمة في الوظيفية الحالية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنة ☐ 16 سنة فما فوق ☐

5- المؤهل العلمي:

دراسات عليا ☐ ليسانس ☐

مستوى ثانوي ☐ مستوى الكفاءة المهني ☐

المحور الثاني: بيانات الدراسة

- **نظم المعلومات المالية**: نظام يتيح لمعلومات المالية التي تساند الأفراد في انجاز وظائفهم ومهامهم وإتخاد القرار المالي، فهو يستعمل تجهيزات معلوماتية وبرمجيات وقواعد معطيات وإجراءات يدوية وآلية ونماذج للتحليل وللمراقبة وللتخطيط ولاتخاذ القرار.
- **الرقابة الداخلية:** وهي القيام بعملية تقييم المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من قبل نظم المعلومات من اجل إتخاذ قرارات سليمة.

أولا:نظم المعلومات المالية

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	1- المعلومات البيانات					
01	يتوفر لدى البنك البيانات والمعلومات اللازمة لتطبيق نظام المعلومات المالي؛					
02	تساعد المعلومة المالية البنك في تسهيل خدماته؛					
03	نظام المعلومات المالي يقدم معلومات كافيةتساعد في تقديم تقارير خالية من الأخطاء؛					
04	تتميز المعلومات والبيانات الناتجة عن تشغيل نظام المعلومات المالي بالشمولية؛					
05	نظام المعلومات المالي يعتمدعلى معلومات وبيانات حديثة؛					
	2- المورد البشري					
06	تتوفر الخبرات الكافية لدى الموظفين بالبنك للعمل بنظام المعلومات المالي؛					
07	تساعد الأنظمة المعتمدة في البنك على تحسين أداء الموظفين ؛					

08	يوفر البنك دورات تدريبية على إستخدام نظم المعلومات الحديثة؛					
09	الدورات التكوينية المتخصصة في نظام معلومات تساهم في زيادة الخبرة للموظفين؛					
10	سيرورة العمل داخل البنك تكون وفقا لنظام المعلومات المالي؛					
	3- التجهيزات والمعدات					
11	الوسائل والمعدات المستخدمة في نظام المعلومات المالي تتسمبالحداثة؛					
12	تساعد الحواسيب الموظفين على أداء مهامهم في الوقت اللازم؛					
13	يتوفر نظام المعلومات المالي بالبنك على برامج تضمن حماية الاجهزة من الإختراقات؛					
14	تتوفر كفاءات تقنية لحماية الأجهزة والأنظمة المستعملة في البنك؛					
	4- تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية					
15	تتناسب البرمجيات والشبكات المتوفرة في البنك مع متطلبات نظام معلومات المالي؛					
16	كفاءة الموظفينفي البنك تعتمد على البرامج المستعملة؛					
17	تقلل شبكات الإتصال المحلية(نظام العميل/ الخادم)الضغط على العمال؛					
18	يساعد الموزع الآلي والشباك الآلي للأوراق النقدية الموظفين في تأدية مهامهم؛					

ثانيا: الرقابة الداخلية

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	1- البيئة الرقابية					

19	تتوفر قنوات إتصال فعالة تضمن الفهم الصحيح للنظام الرقابة الداخلية؛					
20	تساهم الرقابة الداخلية على التزامالعاملين في البنك بتأدية بمهامهم؛					
21	يتوجب علىكافة الموظفين فهم الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية؛					
	2- الأنشطة الرقابية					
22	تضمن الرقابة الداخلية الحماية كافية للملفات والمعلومات المالية في البنك؛					
23	في حالة الصوارئ تضمن الضوابط الرقابية المستخدمة سيرورة العمل؛					
24	أنظمة المعلومات المالية الداخلية في البنك كافية من أجل إسهامها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية؛					
	3- تقدير المخاطر					
25	تضمن الرقابة الداخلية بوجود نظام المعلومات سير العمل وتقليل إحتمالات التعطل؛					
26	يساعد نظام المعلومات المالي الرقابة الداخلية في البنكعلى إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت المناسب؛					
27	في إطار عمليات الرقابة الداخلية يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن الأخطاءأو المشكلات؛					
	4- المعلومات والاتصالات					
28	الحصول على معلومات داخلية والخارجية يزود الإدارة بالتقارير للتأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعة؛					

29	توفر المعلومات للأشخاص في الوقت المناسب تمكنهم من الإستطلاع بمسؤلياتهم بكفاءة؛					
	5- المتابعة					
30	المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، يحدد ما إذا كانت تعمل كما يجب؛					
31	تساهم المتابعة المستمرة في تحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والبحث؛					

الملحق رقم03: نتائج الاستبيان بعد معالجة في spss

3-1: قياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات ومحاور الاستمارة باستخدام معامل الارتباط برسون

3-1-1:معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(المعلومات والبيانات) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

		المعلومات والبيانات	فقرات البعد الاول
المعلومات والبيانات	Corrélation de Pearson	1	
	Sig. (bilatérale)		
	N	32	
يتوفر لدى البنك البيانات والمعلومات اللازمة لتطبيق نظام المعلومات المالي	Corrélation de Pearson	,401*	
	Sig. (bilatérale)	,023	
	N	32	
نظام المعلومات المالي يقدم معلومات كافية تساعد في تقديم تقارير خالية من الأخطاء	Corrélation de Pearson	,650**	
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	32	
نظام المعلومات المالي يعتمد على معلومات وبيانات حديثة	Corrélation de Pearson	,570**	
	Sig. (bilatérale)	,001	
	N	32	
تتميز المعلومات والبيانات الناتجة عن	Corrélation de Pearson	,464**	

تشغيل نظام المعلومات المالي بالشمولية	Sig. (bilatérale)	,007
	N	32
	Corrélation de Pearson	,568**
تساعد المعلومة المالية البنك في تسهيل خدماته	Sig. (bilatérale)	,001
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3-1-2: معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(المورد البشري) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

فقرات البعد الثاني		المورد البشري
	Corrélation de Pearson	1
المورد البشري	Sig. (bilatérale)	
	N	32
	Corrélation de Pearson	,682**
تتوفر الخبرات الكافية لدى الموظفين بالبنك للعمل بنظام المعلومات المالي	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
	Corrélation de Pearson	,701**
تساعد الأنظمة المعتمدة في البنك على تحسين أداء الموظفين	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
	Corrélation de Pearson	,809**
يوفر البنك دورات تدريبية على إستخدام نظم المعلومات الحديثة	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
	Corrélation de Pearson	,740**
الدورات التكوينية المتخصصة في نظام معلومات تساهم فى زيادة الخبرة للموظفين	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
	Corrélation de Pearson	,452**
سيرورة العمل داخل البنك تكون وفقا لنظام المعلومات المالي	Sig. (bilatérale)	,009
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

3-1-3: معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(التجهيزات والمعدات) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

فقرات البعد الثالث		التجهيزات والمعدات
التجهيزات والمعدات	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	32
الوسائل والمعدات المستخدمة في نظام المعلومات المالي تتسم بالحداثة	Corrélation de Pearson	,586**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
تساعد الحواسيب الموظفين على أداء مهامهم في الوقت اللازم	Corrélation de Pearson	,833**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
يتوفر نظام المعلومات المالي بالبنك على برامج تضمن حماية الاجهزة من الإختراقات	Corrélation de Pearson	,850**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
تتوفر كفاءات تقنية لحماية الأجهزة والأنظمة المستعملة في البنك	Corrélation de Pearson	,831**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

3-1-4:معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

فقرات البعد الرابع		تقنيات والبرمجيات
تقنيات والربمجيات	Corrélation de Pearson	1

	Sig. (bilatérale)	
	N	32
تتناسب البرمجيات والشبكات المتوفرة في البنك مع متطلبات نظام معلومات المالي	Corrélation de Pearson	,638**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
كفاءة الموظفين في البنك تعتمد على البرامج المستعملة	Corrélation de Pearson	,727**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
تقلل شبكات الإتصال المحلية(نظام العميل/ الخادم) الضغط على العمال	Corrélation de Pearson	,407*
	Sig. (bilatérale)	,021
	N	32
يساعد الموزع الآلي والشباك الآلي للأوراق النقدية الموظفين في تأدية مهامهم	Corrélation de Pearson	,548**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3-1-5: معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(البيئة الرقابية) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

فقرات البعد الخامس		البيئة الرقابية
	Corrélation de Pearson	1
فقرات البعد الخامس	Sig. (bilatérale)	
	N	32
تتوفر قنوات إتصال فعالة تضمن الفهم الصحيح للنظام الرقابة الداخلية	Corrélation de Pearson	,753**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
تساهم الرقابة الداخلية على التزام العاملين في البنك بتأدية	Corrélation de Pearson	,750**
	Sig. (bilatérale)	,000

بمهامهم	N	32
يتوجب على كافة الموظفين فهم الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية	Corrélation de Pearson	,886**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3-1-5: معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(الأنشطة الرقابية) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

فقرات البعد السادس		الأنشطة الرقابية
الأنشطة الرقابية	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	32
تضمن الرقابة الداخلية الحماية كافية للملفات والمعلومات المالية في البنك	Corrélation de Pearson	,792**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
في حالة الصوارئ تضمن الضوابط الرقابية المستخدمة سيرورة العمل	Corrélation de Pearson	,911**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
أنظمة المعلومات المالية الداخلية في البنك كافية من أجل إسهامها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	Corrélation de Pearson	,746**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

3-1-6:معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(تقدير المخاطر) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

فقرات البعد الخامس		تقدير المخاطر
تقدير المخاطر	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	32
تضمن الرقابة الداخلية بوجود نظام المعلومات سير العمل وتقليل إحتمالات التعطل	Corrélation de Pearson	,842**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
يساعد نظام المعلومات المالي الرقابة الداخلية في البنك على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت المناسب	Corrélation de Pearson	,372*
	Sig. (bilatérale)	,036
	N	32
في إطار عمليات الرقابة الداخلية يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن الأخطاء أو المشكلات	Corrélation de Pearson	,877**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

3-1-8: معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(المعلومات والاتصالات) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

فقرات البعد الثامن		المعلومات والاتصالات
المعلومات واتصالات	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	32
الحصول على معلومات داخلية والخارجية يزود الإدارة بالتقارير للتأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعة	Corrélation de Pearson	,846**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
توفر المعلومات للأشخاص في الوقت المناسب تمكنهم من الإستطلاع بمسؤلياتهم بكفاءة	Corrélation de Pearson	,711**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

3-1-9:معاملات الارتباط بيرسون لعبارات بعد(المتابعة) بالدرجة الكلية للبعد.

Corrélations

فقرات البعد التاسع		المتابعة
المتابعة	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	32
المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، يحدد ما إذا كانت تعمل كما يجب	Corrélation de Pearson	,754**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	32
تساهم المتابعة المستمرة في تحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والبحث	Corrélation de Pearson	,744**
	Sig. (bilatérale)	,000

	N	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

3-2: معامل الثبات ألفاكرومباخ لأداة الدراسة:

3-2-1: معامل ثبات فقرات المتغير المستقل(نظم المعلومات المالية):

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,705	18

3-2-2: معامل ثبات فقرات المتغير التابع(الرقابة الداخلية):

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,793	13

3-2-3: معامل ثبات فقرات الاستبيان ككل:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,817	32

3-3اختبار التوزيع الطبيعي:

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		نظم المعلومات المالية	الرقابة الداخلية	الاستمارة ككل
N		32	32	32
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	4.5920	4.5553	4.5766
	Ecart type	.24425	.31790	.22938
Différences les plus extrêmes	Absolue	.151	.200	.117
	Positif	.081	.149	.111
	Négatif	-.151	-.200	-.117
Statistiques de test		.151	.200	.117
Sig. asymptotique (bilatérale)		.060[c]	[c]002.	.200[c,d]

a. La distribution du test est Normale.
b. Calculée à partir des données.
c. Correction de signification de Lilliefors.
d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

3-4 وصف خصائص وسمات عينة الدراسة:

3-4-1:توزيع افراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس:

جنس_الموظف

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	62,5	62,5	62,5
	انثى	12	37,5	37,5	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

3-4-2: توزيع افراد عينة الدراسة وفق متغير العمر:

عمر_الموظف

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من20 إلى 30	13	40,6	40,6	40,6
	من 31إلى 40	13	40,6	40,6	81,3
	من41إلى 50	5	15,6	15,6	96,9
	من 50فمافوق	1	3,1	3,1	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

3-4-3: توزيع أفراد العينة وفق متغير المستوى الوظيفي:

المستوى الوظيفي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نائب مدير	2	6,3	6,3	6,3
	أمين صندوق	3	9,4	9,4	15,6
	رئيس مصلحة	7	21,9	21,9	37,5
	مكلف بالدراسات	14	43,8	43,8	81,3
	موظف	6	18,8	18,8	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

3-4-4: توزيع أفراد العينة وفق متغير مدة الخدمة في الوظيفة:

مدة_الخمة_في_الوظيفة_الحاللية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من5سنوات	6	18,8	18,8	18,8
	من5سنوات إلى10سنوات	12	37,5	37,5	56,3
	من11إلى15سنة	6	18,8	18,8	75,0
	من16فمافوق	8	25,0	25,0	100,0
	Total	32	100,0	100,0	

3-4-5: توزيع أفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي:

المؤهل_العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دراسات عليا	4	12,5	12,5	12,5
	ليسانس	21	65,6	65,6	78,1
	مستوى الثانوي	2	6,3	6,3	84,4

مستوى الكفاءة الهنية	4	12,5	12,5	96,9
5	1	3,1	3,1	100,0
Total	32	100,0	100,0	

3-5: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الدراسة:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يتوفر لدى البنك البيانات والمعلومات اللازمة لتطبيق نظام المعلومات المالي	32	4,84	,369
تساعد المعلومة المالية البنك في تسهيل خدماته	32	4,56	,504
نظام المعلومات المالي يقدم معلومات كافية تساعد في تقديم تقارير خالية من الأخطاء	32	4,66	,545
تتميز المعلومات والبيانات الناتجة عن تشغيل نظام المعلومات المالي بالشمولية	32	4,72	,457
نظام المعلومات المالي يعتمد على معلومات وبيانات حديثة	32	4,63	,554
تتوفر الخبرات الكافية لدى الموظفين بالبنك للعمل بنظام المعلومات المالي	32	4,50	,672
تساعد الأنظمة المعتمدة في البنك على تحسين أداء الموظفين	32	4,63	,554
يوفر البنك دورات تدريبية على إستخدام نظم المعلومات الحديثة	32	4,38	,793
الدورات التكوينية المتخصصة في نظام معلومات تساهم في زيادة الخبرة للموظفين	32	4,88	,421
سيرورة العمل داخل البنك تكون وفقا لنظام المعلومات المالي	32	4,72	,457
الوسائل والمعدات المستخدمة في نظام المعلومات المالي تتسم بالحداثة	32	4,44	,619

تساعد الحواسيب الموظفين على أداء مهامهم في الوقت اللازم	32	4,38	,707
يتوفر نظام المعلومات المالي بالبنك على برامج تضمن حماية الاجهزة من الإختراقات	32	4,53	,761
تتوفر كفاءات تقنية لحماية الأجهزة والأنظمة المستعملة في البنك	32	4,41	,911
تتناسب البرمجيات والشبكات المتوفرة في البنك مع متطلبات نظام معلومات المالي	32	4,50	,568
كفاءة الموظفين في البنك تعتمد على البرامج المستعملة	32	4,53	,621
تقلل شبكات الإتصال المحلية(نظام العميل/ الخادم) الضغط على العمال	32	4,78	,420
يساعد الموزع الآلي والشباك الآلي للأوراق النقدية الموظفين في تأدية مهامهم	32	4,59	,560
تتوفر قنوات إتصال فعالة تضمن الفهم الصحيح للنظام الرقابة الداخلية	32	4,25	,672
تساهم الرقابة الداخلية على التزام العاملين في البنك بتأدية بمهامهم	32	4,69	,592
يتوجب على كافة الموظفين فهم الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية	32	4,50	,762
تضمن الرقابة الداخلية الحماية كافية للملفات والمعلومات المالية في البنك	32	4,22	,706
في حالة الصوارئ تضمن الضوابط الرقابية المستخدمة سيرورة العمل	32	4,56	,669
أنظمة المعلومات المالية الداخلية في البنك كافية من أجل إسهامها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	32	4,63	,609
تضمن الرقابة الداخلية بوجود نظام المعلومات سير العمل وتقليل إحتمالات التعطل	32	4,41	,615

يساعد نظام المعلومات المالي الرقابة الداخلية في البنك على إكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت المناسب	32	4,59	,499
في إطار عمليات الرقابة الداخلية يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن الأخطاء أو المشكلات	32	4,63	,609
الحصول على معلومات داخلية والخارجية يزود الإدارة بالتقارير للتأكد من مدى تحقيق الأهداف الموضوعة	32	4,38	,554
توفر المعلومات للأشخاص في الوقت المناسب تمكنهم من الإستطلاع بمسؤلياتهم بكفاءة	32	4,78	,420
المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، يحدد ما إذا كانت تعمل كما يجب	32	4,84	,448
تساهم المتابعة المستمرة في تحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والبحث	32	4,75	,440
N valide (listwise)	32		

3-6: نتائج تحليل لانحدار البسيط لتأثير نظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية

3-6-1: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تشخيص نظم المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,390[a]	,152	,123	69253,0

a. Valeurs prédites : (constantes), نظم المعلومات المالية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	80,336	1	80,336	5,366	,028[b]
	Résidu	449,132	30	14,971		
	Total	529,469	31			

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

b. Valeurs prédites : (constantes), نظم المعلومات المالية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	28,954	13,083		2,213	,035
	نظم العلومات المالية	,366	,158	,390	2,316	,028

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

2-6-3 نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تشخيص المعلومات والبيانات في تفعيل الرقابة الداخلية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,154[a]	,123	,050	,19487

a. Valeurs prédites : (constantes), المعلومات والبيانات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1,561	1	1,561	1,089	,032[b]
	Résidu	527,908	30	17,597		
	Total	529,469	31			

a. Variable dépendante : الرقاب الداخلية

b. Valeurs prédites : (constantes), المعلومات و البيانات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	55,229	13,417		4,116	,000
	المعلومات والبيانات	,170	,572	,054	,298	032,

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

3-6-3: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تشخيص المورد البشري في تفعيل الرقابة الداخلية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	6[a]12,	111,	207,	,17720

a. Valeurs prédites : (constantes), المورد البشري

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	5,995	1	5,995	,3442	2[b]01,

	Résidu	523,474	30	17,449		
	Total	529,469	31			

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

b. Valeurs prédites : (constantes), المورد البشري

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	54,156	8,670		6,247	,000
	المورد البشري	,219	,374	,106	,586	012,

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

4-6-3 نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تشخيص التجهيزات والمعدات في تفعيل الرقابة الداخلية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,427[a]	,182	,155	99531,

a. Valeurs prédites : (constantes), التجهيزات والمعدات

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	96,375	1	96,375	6,676	,015[b]
	Résidu	433,093	30	14,436		
	Total	529,469	31			

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

b. Valeurs prédites : (constantes), التجهيزات والمعدات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	45,932	5,186		8,857	,000
	b3	,749	,290	,427	2,584	,015

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

5-6-3: نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير تشخيص تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية في تفعيل الرقابة الداخلية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,327[a]	721,	711,	9723,

a. Valeurs prédites : (constantes), تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية

ANOVA[a]

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.

1	Régression	56,709	1	56,709	3,599	7[b]01,
	Résidu	472,760	30	15,759		
	Total	529,469	31			

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

b. Valeurs prédites : (constantes), تقنيات البرمجيات والشبكات الإلكترونية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	39,945	10,184		3,922	,000
	تقنيات البرمجيات الإلكترونية	1,047	,552	,327	1,897	701,

a. Variable dépendante : الرقابة الداخلية

3-7: اختبار التباين الاحادى

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
جنس_الموظف	Inter-groupes	3,083	11	,280	1,269	,309
	Intra-groupes	4,417	20	,221		
	Total	7,500	31			
عمر_الموظف	Inter-groupes	10,500	11	,955	1,840	,114
	Intra-groupes	10,375	20	,519		
	Total	20,875	31			
المستوىالوظيفي	Inter-groupes	22,635	11	2,058	2,729	,025
	Intra-groupes	15,083	20	,754		
	Total	37,719	31			
مدة_الخمة_في_الوظيفة_الحالية	Inter-groupes	21,000	11	1,909	2,545	,033
	Intra-groupes	15,000	20	,750		
	Total	36,000	31			
المؤهل_العلمي	Inter-groupes	7,458	11	,678	1,011	,471
	Intra-groupes	13,417	20	,671		
	Total	20,875	31			